جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر بعض مؤشرات التحرر المالي في النمو الاقتصادي في العراقي للمدة (2003-2019)

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بابل كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب

علـي حسين حسـن عبد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

خـالـــد حسين المرزوك

1443هـ 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك

أنت العليم الحكيم"

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة / الآية 32

الاهداء

الى . . . الرسول الاعظم محمد (صلى الله عليه واله واهل بيته الاطهار (ع)) .

الى . . . من قال عنهما الله جل جلاله " فلا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولاً كريما "

والدي . . والدتي . . . رحمهما الله .

الى . . . اساتذتي اين ما حل بهم الزمان

الى . . . من اشدد بهم ازري واشركهم في امري

اخوتي . . واخواتي . . والاصدقاء . . والاحبة

الى . . . رفيقة الدرب والكفاح وشريكة العمر زوجتي (ام زهراء)

الى . . . من اجلهم شقيت (ابنائي)

الى . . . كل من وقف الى جانبي معضداً ومسانداً اعترافاً بالجميل اليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع .

الباحث

الشكر والامتنان

أول الشكر وآخره أتقدم به إلى المنعم الباري عز وجل(الله سبحانه وتعالى) الذي أحاطني برعايته الإلهية العظيمة، ويسر لي كل عسير، وألهمني الصبر والقوة في شق طريقي نحو البحث العلمي.

وأتقدم بشكري وتقديري الى الاستاذ الدكتور خالد حسين المرزوك ولهُ يدٌ في كلِ علمٍ حصلتهُ وعملٍ أنجزتهُ واللهُ وحدهُ القادر على جزائهِ لِحسن عطائهِ وطيبة قِلبهِ وسعة صدرهِ . . . .

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل الى السيد عميد الكلية فجزاهُ الله عني خير الجزاء . . .

وكما أتقدم بالشكر الجزيل الى السادة معاوني العميد المحترمون . . . .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى السيد رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمون. .

و كما أتقدم بشكري وتقديري الى أساتذة قسم العلوم المالية والمصرفية لجهودهم المشكورة في خدمة العلم وطلابهُ . . . .

وكما اتقدم بالشكر والتقدير الى كادر مكتبة الكلية لجهودهم المشكورة في خدمة طلبة الدراسات العليا . . .

والشكر الموصول لكل من ساعدني وقدم لي النصيحة والتوجيه سائلاً من الله تعالى ان يحفظ الجميع. . .

الباحث

المستخلص

حظي موضوع التحرر المالي بأهمية كبيرة من قبل معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء خلال العقود الاخيرة ، وذلك لما له من دور مهم في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام من خلال الاثر الذي يؤديه القطاع المالي ، فقد أثبتت تجارب العديد من الدول في الاصلاح الاقتصادي بان قدرة الاقتصاد على تجاوز الاوضاع الاقتصادية السلبية ترتبط ارتباطاً كبيراً بنوع الاصلاحات وحجمها وسياسات التحرر المالي بالنظر لمساهمة هذا القطاع في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي . فالإصلاحات الكلية التي تتضمن اصلاح واستقرار الاسعار ، واعادة هيكلة النشاطات الاقتصادية التي تنطوي أساساً على الاوضاع المالية العامة ونظم الصرف والتجارة ، واعادة توجيه المدخرات وتدفق الاستثمار واعادة تخصيص الموارد الرأسمالية ، وعليه تمثل القطاع المالي القناة الأمثل لتعبئة المدخرات المحلية وحشدها في شكل أئتمانات وأدوات استثمارية ، وتوجيهها نحو القطاعات والانشطة الاقتصادية الأكثر كفاءة وربحية ، ومن ناحية اخرى يعمل هذا القطاع على جذب الاستثمارات الاجنبية واستقطابها لتوفير موارد تمويلية اضافية تساهم في تغطية التنمية الملحية .

لمعرفة اثر التحرر المالي في تحقق النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة من (2003-2019) بدءاً من تحديد مشكلة البحث المتمثلة بمحاولة الاجابة عن التساؤل حول هل كان للتحرر المالي في العراق من اثر على تحقيق النمو الاقتصادي العراقي خلال المدة المحددة ومنطلقا من فرضية مفادها ان سياسة التحرر المالي في العراق لم يكن لها تأثير واضح وذو دلالة احصائية في تحقيق النمو الاقتصادي العراقي خلال مدة البحث .

ومن اجل اثبات او نفي هذه الفرضية وظف الباحث المنهج الاستقرائي لمتغيرات البحث الخاصة بكل من متغيرات التحرر المالي ومتغيرات النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما متبعاً الطريقتين الوصفية والقياسية للوصول الى هدف البحث وبيان على صحة او عدم صحة فرضية البحث .

وقد توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات التي توضح بان هناك علاقات سببية بين مؤشرات التحرر المالي ومؤشرات النمو الاقتصادي ، الامر الذي يثبت (صحة) الفرضية (كان أهمها وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين مؤشر نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي وبين الناتج المحلي الاجمالي . ايضاً أظهرت النتائج وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين مؤشرات التحرر المالي وبين الناتج المحلي الاجمالي ، الى جانب وجود العلاقة ذات الدلالة الاحصائية بين مؤشر نسبة الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي وبين معدلات البطالة في العراق خلال المدة المبحوثة) ، كما تم وضع عدد من التوصيات التي تتلائم مع استنتاجات البحث (كان من اهمها الاهتمام بتجارب البلدان المختلفة (الأردن ، دول منظمة التعاون الإسلامي ، نيجيريا ، دول افريقيا جنوب الصحراء الكبرى) في دراسة مسار العلاقة

بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي . وضرورة اتباع الالويات في تطبيق سياسة التحرر المالي ، ولا بد من ان تسبق ذلك كله اجراء الاصلاحات الهيكلية للقطاع المالي في العراق ، وضرورة تطوير سوق العراق للاوراق المالية ليأخذ دوره في عملية التحرر المالي وتحقيق النمو الاقتصادي في العراق) .

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية الكريمة	ا
الاهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
المستخلص	د–هـ
قائمة المحتويات	و–ط
قائمة الجداول	ي
قائمة الاشكال	ك
المقدمة	2–1
1– أهمية البحث	2
2– اهداف البحث	2
3– مشكلة البحث	2
4– فرضية البحث	2
5– الحدود المكانية والزمانية للبحث	3
6– منهجية البحث	3
7– هيكلية البحث	3
8– الدراسات السابقة	**6–4**
اولا – الدراسات العربية	5–4
ثانيا – الدراسات الاجنبية	6–5
الفصل الاول : الاطار النظري للتحرر المالي والنمو الاقتصادي :	**71–7**
تمهيد	7
المبحث الاول : التحرر المالي .. المفهوم والمحددات :	**19–8**
اولا– مفهوم التحرر المالي	9–8
ثانيا – اهداف التحرر المالي	10
ثالثا – اتجاهات التحرر المالي	12–11
رابعاً – تحديات التحرر المالي	12
خامساً – ايجابيات التحرر المالي	13

سادساً – العوامل المؤثرة في نجاح التحرر المالي	14
سابعاً – اجراءات التحرر المالي	19–15
المبحث الثاني : النمو الاقتصادي . . (النظريات والاهداف) :	**39–20**
تمهيد	20
اولاً – مفهوم النمو الاقتصادي	22–21
ثانياً – نظريات النمو الاقتصادي	35–22
ثالثاً – العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	38–35
رابعاً – اهداف النمو الاقتصادي	39
خامساً – التحديات التي تواجهها نظريات النمو الاقتصادي الجديدة	39
المبحث الثالث : مؤشرات التحرر المالي والنمو الاقتصادي :	**71–40**
اولاً– مؤشرات التحرر المالي	41–40
ثانياً – التطور التأريخي للوساطة المالية	44–41
ثالثاً – مفاهيم (الوساطة – الكتلة النقدية – السيولة المحلية)	46–44
رابعاً – التمويل المباشر وغير المباشر	51–46
خامساً – الائتمان (المفهوم والنشأة)	56–51
سادساً – النقود	58–57
سابعاً – الاختلافات بين الورقة النقدية والورقة التجارية	60–58
ثامناً – الاستثمار (مفهومة وانواعه واشكاله)	63–60
تاسعاً – محددات الاستثمار الخاص في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي	64–63
عاشراً – الانفاق الحكومي (مفهومه وانواعه)	66–65
احد عشر– الانفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي	67–66
الثاني عشر– التضخم (مفهومة – اسبابه – اثاره)	70–67
الثالث عشر – التحرر المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي	71–70
الفصل الثاني : واقع التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي :	**120–72**
تمهيد	72
المبحث الاول : تطور النظام المالي والمصرفي في العراق :	**93–73**
اولاً – البنك المركزي (المفهوم و النشأة)	75–73

ثانياً – العوامل الدافعة للاصلاح المالي في العراق	81–75
ثالثاً – الاصلاحات المصرفية في التحرر المالي	86–82
رابعاً – هيكل النظام المالي والمصرفي في ظل التحرر المالي	93–86
المبحث الثاني : واقع النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003–2019	**108–94**
اولاً – تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي	97–94
ثانياً – تطور الودائع المصرفية ودورها في الناتج المحلي الاجمالي	102–98
ثالثاً – تطور اشباه النقود ودورها في النمو الناتج المحلي الاجمالي	105–102
رابعاً – تطور نسبة العرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي	108–105
المبحث الثالث : تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003 – 2019	**120–109**
اولاً – خصائص الاقتصاد العراقي	110–109
ثانياً – تحليل الناتج المحلي الاجمالي	112–111
ثالثاً – هيكل الناتج المحلي الاجمالي	117–114
رابعاً – معدل البطالة	119–117
خامساً – معدل التضخم	120–119
الفصل الثالث : قياس وتحليل التحرر المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003–2019	**144–122**
المبحث الاول : الاطار النظري للتمثيل القياسي :	**133–122**
تمهيد	122
اولاً – الاستقرارية	127–122
ثانياً – اختبار التكامل المشترك	**130–127**
ثالثاً – العلاقة السببية	132–130

رابعاً – دوال الاستجابة الفورية	133–132
المبحث الثاني : توصيف الانموذج القياسي :	**134**
المبحث الثالث : تقدير انموذج القياسي :	**144–135**
اولاً– اختبار خطية النموذج	135
ثانيا – استقرارية السلاسل الزمنية	137–136
ثالثاً – الاختبارات التشخيصية	140–138
رابعاً – اختبار التكامل المشترك	140
خامساً – سببية Toda Yamanoto	143–142
سادساً – دوال الاستجابة الفورية	144
الاستنتاجات والتوصيات	150–147
اولا – الاستنتاجات	148–147
ثانيا – التوصيات	150–149
المصادر:	168 –151
اولا– المصادر العربية	165–151
ثانيا – المصادر الاجنبية	168–166

قائمة الجداول

تسلسل الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور نسبة الائتمان الموجهة للقطاع الخاص ونسبته الى(GDP) في العراق للمدة من (2003 – 2019)	95
2	مؤشر الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2019)	99
3	مؤشر اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة من (2003 – 2019)	103
4	مؤشر عرض النقد الى الناتج المحلي في العراق للمدة من(2003 – 2019)	106
5	الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة من (2003 – 2019)	113
6	نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة من (2003 – 2019)	116
7	معدلات البطالة في العراق للمدة من (2003 – 2019)	118
8	معدلات التضخم في العراق للمدة من (2003 – 2019)	121
9	متغيرات النموذج	134
10	نتائج خطية النموذج	135
11	استقرارية السلاسل الزمنية	137-136
12	اختبار(VAR Residual Heteroskedasticity Tests) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تجانس التباين	138
13	اختبار(VAR Residual Serial Correlation LM Tests) لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي	139
14	نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك	142-141
15	سببية(Toda Yamanoto)	144-143

قائمة الاشكال

ت	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط افكار ادم سمث في النمو الاقتصادي	24
2	انموذج مالثوس في زيادة معدل النمو الاقتصادي	26
3	اسلوب التمويل الخارجي المباشر	47
4	التمويل غير المباشر من خلال الوساطة المالية	49
5	هيكل النظام المالي في العراق	87
6	هيكل الجهاز المصرفي العراقي	91
7	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى(GDP)	96
8	معدل الودائع المصرفية الى(GDP)	100
9	اشباه النقود الى (GDP)	104
10	GDP / M2	107
11	استقرارية النموذج ككل (Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial)	140
12	دوال الاستجابة الفورية لمتغير الناتج المحلي الاجمالي لمتغيرات التحرر المالي	146

المقدمة :

يرى العديد من الاقتصاديين ان فاعلية النظام المالي ترتبط ارتباطا كبيرا بدرجة تطوره ، نتيجة وجود التأثير الايجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ، كما ان درجة تطور الانظمة المالية ترتبط بالسياسات المتبعة من طرف الحكومات في تيسر انظمتها المالية ، اذ نجد ان معظم البلدان النامية اخضعت انظمتها المالية لمجموعة من القيود والضوابط على النشاط المالي والمصرفي ، مثل (تحديد سقوف لمعدلات الفائدة "الدائنة و المدينة" ادنى من مستواها التوازني في السوق ، واتباع سياسة توجيه الإئتمان) ، وتتمثل هذه الاجراءات بما يسمى (الكبح المالي) .

ان سياسة الكبح المالي التي اتبعتها الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية لم تؤد الى تحسين تراكم رأس المال ولا الى النمو الاقتصادي ، وبالمقابل ظهرت دعوات الى التحرر المالي كأفضل سياسة لتحقيق تطور القطاع المالي وزيادة مساهمته في دعم النمو الاقتصادي ، اذ ان التطور المالي شرط اساس لنجاح سياسة التحرر المالي في الدول النامية ، فقد اعتبرت هذه السياسة كحلاً ووسيلة فاعلة لتوسيع وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول ، ومن ثم اساس نظرية التحرر المالي هو التطور المالي الذي يعد الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية .

ويعد العراق من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة لسيطرة الحكومة ، فأصبحت المهمة الاساسية للمصارف هي تقديم القروض آليا للمؤسسات العمومية وبمعدلات فائدة محددة اداريا عند مستويات منخفضة ، كما ان السياسة التنموية المتبعة كرست امتلاك الدولة كلياً للمصارف ، وغلق المجال المصرفي امام القطاع الخاص ، الا في استثناءات بسيطة ، وقد كان لهذه السياسة تأثيراً سلبياً من عدة مستويات ، حيث كانت مصدراً لتبذير الموارد المالية ، وادت الى ابعاد البنوك والمؤسسات المالية عن وظائفها التقليدية ، مما نتج عنها الاختلالات في النظام الاقتصادي ككل .

و بعد عام (2003) بدأ تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي والمالي بغية التحول من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وقد اعتمد هذا الاصلاح على منهج التحرر المالي الذي يهدف الى خلق بيئة اقتصادية مستقرة تكون بمثابة اساس جيد لتحقيق النمو المستدام ، كما ان تحقيق النمو المستدام يتطلب ايضاً رفع مستويات الادخار الخاص ، والارتقاء بالكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد ، فقد بدأت عملية التحرر المالي في العراق في عام (2004) ، بعد صدور

القانون الجديد للمصرف المركزي العراقي عدد 56 للسنة 2004 ، ومنذ ذلك الحين نفذت اجراءات التحرر المالي لتوسيع وتعميق النظام المالي ، بهدف زيادة المنافسة وتحسين كفاءة القطاع المالي والحفاظ على استقرار النظام المالي العراقي .

1- مشكلة البحث :

يحاول البحث الاجابة عن السؤال الاتي :

هل كان لتطبيق سياسة التحرر المالي في العراق اثرا ايجابيا في معدلات النمو الاقتصادي ؟

2- أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الذي يؤديه النظام المالي والمصرفي كمحرك لنمو الاقتصاد ، وأداة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي هذا من الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فتتجلى فاعلية الإصلاحات المالية المتمثلة بالتحرر المالي المتخذة في العراق .

3- هدف البحث :

يهدف البحث الى معرفة اثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في العراق وقياس وتحليل ذلك الأثر.

4- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها عدم وجود تأثير واضح ذو دلالة احصائية بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في العراق وذلك بسبب التباطؤ في اصلاح النظام المالي في العراق بما يتناسب مع التطورات المتسارعة في النظام المالي العالمي .

5- منهجية البحث:

استند البحث الى المنهجي الوصفي و الاستقرائي ، تجسد المنهج الوصفي بالوصف النظري لاهم الافكار والفلسفة الاقتصادية لموضوع البحث في حين ضم المنهج الاستقرائي (المنهج التحليلي والاستنتاجي) الذي يعمل على ربط الاسباب بالنتائج من خلال مناقشة المفاهيم النظرية والتطبيقية على شكل سلسلة زمنية تبدأ بالنظرية ومن ثم تحليل تطور المؤشرات التاريخية التي مر بها خلال مدة البحث .

6- الحدود المكانية والزمانية للبحث :

تمثلت الحدود المكانية للبحث بـ دراسة الاقتصاد العراقي ، اما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالسلسلة الزمنية للمدة من (2003 – 2019) .

7- هيكلية البحث :

لغرض الوصول الى هدف البحث والتحقق من صحة فرضيته فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول وكالاتي:

الفصل الاول الاطار النظري للتحرر المالي والنمو الاقتصادي ، متضمنا ثلاثة مباحث اهتم المبحث الاول الاسس النظرية للتحرر المالي ، اما الثاني فقد شمل الاطار النظري للنمو الاقتصادي ، اما المبحث الثالث فقد اهتم التحرر المالي ودوره في النمو الاقتصادي وفق النظرية الاقتصادية .

اما الفصل الثاني فقد استعرض واقع التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي متضمنا ثلاث مباحث ، تشمل المبحث الاول واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي ، اما المبحث الثاني واقع النمو الاقتصادي العراقي ، اما المبحث الثالث فتناول التحرر المالي ودوره في النمو الاقتصادي العراقي .

اما الفصل الثالث فقد خصص لقياس اثر المؤشرات المالية على متغيرات النمو الاقتصادي للعراق وتضمن بدوره ثلاث مباحث ، ضم المبحث الاول توصيف النموذج القياس ، بينما اختص المبحث الثاني الاطار النظري للنموذج القياسي المستخدم ، واما المبحث الثالث فتضمن التقدير الاحصائي والتحليل الاقتصادي لنتائج النموذج القياسي .

8- دراسات السابقة :

اولا - دراسات العربية :

1- دراسة (مدياني محمد ،طلحاوي فاطمة الزهراء) 2015 الموسومة بـ (اثر سياسات التحرر المالي على النمو الاقتصادي لدى دول منظمة التعاون الإسلامي) هدفت الدراسة الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها :

تقييم سياسة التحرر المالي وتبعات التخلي عن سياسة الكبح المالي بالموازاة مع التوجه نحو اقتصاديات السوق في دول منظمة التعاون الاسلامي ، الى جانب معرفة اثر سياسة التحرر المالي على الاقتصادي وتحديد المشاكل والمعوقات التي تحد من تفعيل الاثر الايجابي للتحرير المالي سواء كان داخلياً او خارجياً ومعرفة بعض التجارب الرائدة في ذلك. واستعمل الباحثان في هذه الدراسة نماذج (penal Data) كونهما درسا مجموعة دول منظمة التعاون الاسلامي من خلال مجموعة متغيرات ولمدة زمنية امتدت من (1990-2013) .

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج من اهمها ان سياسة الكبح المالي عند دول منظمة التعاون الاسلامي ادت الى آثار سلبية على الانظمة المالية لهذه الدول تمثلت في الاتي :

أ- سوء توزيع الائتمان الموجة نحو القطاع الخاص وتوجيه اغلبية القروض نحو القطاع العمومي في ظل غياب المتابعة والرقابة.

ب - زيادة العجز المسجل في الميزانيات الحكومية للدول الاسلامية .

ت- سيطرة القطاع العام والتحكم بالنظام المالي وخصوصاً ما تعلق بالتمويل واجراءاته على حساب القطاع الخاص .

2- دراسة ابو عزة حسنية 2015 الموسومة بـ (اثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية)هدفت الدراسة الى محاولة الوصول الى معرفة مدى امكانية تطبيق نظرية التحرر المالي على الاقتصاد الجزائري ، من خلال توضيح الاجراءات المتخذة في اطار اعادة الهيكلة وتحرير النظام المالي وفق ما يقتضيه الواقع الاقتصادي، الذي يسمح بزيادة الادخار والتخصيص الاحسن للائتمان ، وبالتالي معدل اعلى النمو الاقتصادي .

اما اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة فهي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة ، والاثر السلبي غير المعنوي بين الناتج المحلي الاجمالي والكتلة النقدية في المدى الطويل واثر سلبي معنوي في المدى القصير ، اثر سلبي غير معنوي بين الناتج المحلي الاجمالي للانفتاح التجاري في المدى الطويل والاثر الايجابي المعنوي بين الناتج المحلي الاجمالي للانفتاح التجاري المتأخر بفترة ابطاء واحدة في المدى القصير ، الاثر السلبي المعنوي بين النتائج المحلي الاجمالي والمعدل التضخم في المدى الطويل واثر سلبي غير معنوي بينهما في المدى القصير .

3- دراسة نضال علي عباس 2018 الموسومة بـ (التحرر المالي وأثره في النمو الاقتصادي في الاردن) هدفت هذه الدراسة الى بيان اثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (1993-2013) من خلال استخدام مؤشر التحرر المالي متعدد الابعاد الذي يتكون من عدد من مقاييس سياسة التحرر المالي ، من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والمدى الطويل وقد استخدمت الدراسة تقنيات حديثة في القياس الاقتصادي لتقدير العلاقات باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) والتي تسمح بتقدير العلاقات عن طريق المتغيرات التفسيرية المتكاملة من الدرجة الاولى او الثانية او الاثنين معاً .

وتوصلت الدراسة الى استنتاج مفادها ان تأثير سياسات التحرر المالي على النمو الاقتصادي في الاردن كانت سلبية وذات دلالة احصائية الا انها ضعيفة جدا وتؤول الى الصفر في المدى القصير والمدى الطويل ايضا ، وهذا يشير الى ان تنفيذ سياسات التحرر المالي لا يحفز النمو الاقتصادي في الاردن .

ثانياً / دراسات الاجنبية :

1- دراسة (SULAIMAN, L.A وآخرون) 2012 الموسومةُ (EFFECT OF FINANCIAL LIBERALIZATION ON ECONOMIC GROWTH IN DEVELOPING COUNTRIES: the Nigerian experience)

كان الهدف من الدراسة هو تقييم تأثير التحرر المالي على النمو الاقتصادي في البلدان النامية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحالة النيجيرية للمدة 1987-2009 بهدف تقييم السياسات المستخلصة

مـن التجربــة النيجيريــة كمعيــار لاسـتنتاج فعاليــة التحــرر المــالي فــي الاقتصــادات الناميــة . خلصــت الدراسـة الـى ان التحـرر المـالي لـه تـأثير محفـز للنمـو فـي نيجيريـا واوصـت بضـرورة الحفـاظ علـى الاسـتقرار الاقتصــادي او السـعي وراءه قبـل تنفيـذ اي شـكل مـن اشـكال تـدابير التحـرر المـالي لتحفيـز النمو الاقتصادي جنباً الى جنب مع تعزيز الاطار التنظيمي والرقابي للقطاع المالي .

2- دراسة (Chadi Azmeh واخـرون) 2017 الموسـومة بــ (The impact financial liberalization on Economic Growth: The Indirect Link)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تأثير التحرر المالي في النمو الاقتصادي باستعمال عينة من(30) دولة افريقية جنوب الصحراء الكبرى ((SSA)وطبقت الدراسة نماذج panel data الديناميكية لدراسة الدور الخاص للتحرير المالي والازمات المصرفية في النمو الاقتصادي في جنوب الصحراء الكبرى (SSA). وتهدف ايضاً فيما اذا كانت الاختلافات في مستويات الدخل عبر البلدان في جنوب الصحراء الافريقية الكبرى وستؤثر في الاثر النسبي للتحرير المالي .

تشير نتائج الدراسة الى ان معامل متغير التحرر المالي ايجابي وهام بالنسبة لدول العينة ، ومع ذلك تغيرت العلامة المتغير الوهمي للتحرير المالي الى سلبية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل ، على الرغم انها كانت غير ذات دلالة احصائية . كما تظهر النتائج ان هناك علاقة سلبية بين الازمة المصرفية والنمو الاقتصادي ، مما يدل على ان فترة الازمة المصرفية يمكن ان تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي في الدول العينة .

الفصل الاول

الاطار النظري للتحرر المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الاول

التحرر المالي (المفهوم والمحددات)

المبحث الثاني

الاطار النظري للتحرر المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الثالث

مؤشرات التحرر المالي

تمهيد :

ان طبيعة التطورات الاقتصادية والمالية والاضطرابات السياسية التي يمر بها الاقتصاد العالمي وفي ظل الحركة المتنامية لرأس المال على المستوى الدولي والمحلي فرضت قيود الإصلاح على السياسات الاقتصادية المختلفة (المالية و النقدية و التجارية و الصرف) لتجنب الحالات المتطرفة من الدورة الاقتصادية . اذ تشكل الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الوطنية عائقا باتجاه سياسات التحرر المالي ، نظراً لتجذُّر وتعمق تلك الاختلالات مما يستدعي الإصلاحات المالية والنقدية للحفاظ على مكتسبات النمو والتنمية ، وتعد اصلاحات صندوق النقد الدولي دليلاً استرشادياً في هذا الاتجاه ، وقد عرفت التيارات الفكرية الاقتصادية ذلك الاتجاه بعد ثمانينات القرن الماضي ، استشعرت الاخطار المالية التي تحدق بالاقتصادات الوطنية مما يقتضي تبني سياسات اكثر واقعية تلائم طبيعة وحجم الموارد الاقتصادية المتاحة بما يلبي تطلعات الشعوب افراداً وجماعات .

المبحث الاول : التحرر المالي (المفهوم والمحددات)

ان تعقد النظام الاقتصادي واضطراب آلياته ، استدعى إيجاد سلسلة من الإجراءات المالية والنقدية التي تستهدف تصحيح مسار وسلوك النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف النظام الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي النمو المستدام وتوسيع خيارات المجتمع ، فكان لزاماً ايجاد منظومة سياسات إجرائية تتعلق بالنمو الاقتصادي لضمان بيئة اقتصادية واجتماعية مستدامة .

اولاً - مفهوم التحرر المالي :

اختلف الكتاب والباحثون في تحديد مفهوم معين للتحرر المالي ، ويرجع سبب هذا الاختلاف الى اختلاف المدارس الاقتصادية والأسس النظرية والفنية المعتمدة ، اذ ان حالة تخفيف القيود الحكومية على عمل واداء المؤسسات المالية المختلفة لضمان اداء افضل انما يمثل مفهوما للتحرر المالي[1] على ان التحرر المالي سيقود في النهاية الى حالة النمو الاقتصادي عبر سياسات تحفيز الادخار وتوجيه الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي في مختلف البلدان، وان عمليات التحرر المالي ستقود الى :

1- ارتفاع معدلات الفائدة.

2- تحرير سعر الصرف

وذلك سوف يشجع رأس المال على الاستثمار وهذا سيؤدي لاحقا الى النمو الاقتصادي وهو الهدف المنشود [2] .

ويعرف التحرر المالي بانه مجموعة من الاساليب والاجراءات التي تتخذها السلطات العامة لتقليل او الحد او الغاء بعض القيود المفروضة على النظام المالي بهدف رفع كفاءة ادائه وتعزيز بناه التحتية [3].

تبنى صانعو السياسات الاقتصادية في كل من البلدان النامية والمتقدمة أساسيات أطروحة التحرر المالي ، فالأزمات المصرفية متكررة وشديدة بشكل غير اعتيادي ، وقد أدت الى تفاقم الانكماش الاقتصادي مما قاد

---

[1] - د سرمد كوكب الجميل ، الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية ، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2000، ص 3.

[2] -Folios A . and others , the Impact of Financial libration on Economic Growth in sub . shran Afica , https://www.tambfo online com

[3]- د مايح حبيب الشمري ــ حسن كريم حمزه ، التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية ، ط1 ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف الاشرف ،2015 ،ص 48 .

بالنتيجة الى مزيد من الاعباء الاقتصادية ورفع تكاليف الانتاج والمعيشة معا[1] . الا ان التحرر المالي قد يؤدي الى ايجاد قنوات لمعالجة الفقر من خلال توسيع خيارات الناس والشركات في الانتاج والاستثمار والادخار [2].

ايضاً يعرف التحرر المالي بانه الغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الاموال القصيرة والطويلة الاجل عبر الحدود الوطنية ، فالتحرر المالي يتضمن تحرير حركة رأس المال قصير الاجل وطويل الاجل عبر الحدود الوطنية وتفعيل السوق لضمان التوزيع والتخصيص أفضل للموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب مما يستدعي الغاء الرقابة المالية الحكومية واعطاء المصارف والمؤسسات المالية استقلاليتها التامة وحرية الدخول والخروج من والى السوق ، كما ان عمليات التحرر المالي تتضمن الغاء القيود على الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وفقاً لقوى العرض والطلب[3] ، فمحاولة الحكومة الحد او التقليل القيود على النظام المالي بما فيه من مؤسسات واسواق وادوات مالية بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي يعد تحررا ماليا [4].

ومما تقدم ذكره يمكن تحديد مفهوم التحرر المالي على انه مجموعة الاجراءات والسياسات التي تتعلق بتحرير راس المال القصير الاجل والطويل الاجل خارج اطار الحدود القومية وتحديد اسعار الفائدة والصرف وازالة قيود التحويل الخارجي بهدف توسيع خيارات الادخار والاستثمار والتحويلات الرأسمالية من والى البلد مما يعني ضمناً خلق نمو مستدام قد يؤدي الى خلق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- philip Arrests,financial liberalization the finance Growth Nexus .what have we learned ,M.c,U.S.A,2005,p1

[2] - Philip Arestis,Financial liberalization and poventy,channals of Influence M.C U.S.A,2005,p90

[3]- د. عبد اللطيف مصيطفى – محمد بن بوزيان ،اساسيات النظام المالي واقتصاديات الاسواق المالية ،ط1، مكتبة حسن العصرية ، لبنان،2010 ، ص 162

[4] د سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لا توجد سنة نشر، ص 49 .

ثانياً - اهداف التحرر المالي :

تهدف الاجراءات والاساليب المختلفة لتحقيق الاستقرار المالي الى جملة من الاهداف التي تسعى الى رفع كفاءة ادارة النظام الاقتصادي والمالي لمجتمع معين واهم هذه الاهداف ما يأتي [1] :

1- خلق بيئة مناسبة للمؤسسات المالية لرفع كفاءة ادائها وزيادة استقلاليتها.

2- توسيع فرص الوصول الى مصادر تمويل راس المال المحلي والدولي وبكلف وشروط ميسرة .

3- مساهمة التحرر المالي في خلق النمو الاقتصادي .

4- نقل التقنية الحديثة اللازمة للنمو والتنمية الاقتصادية .

5- زيادة حركة رؤوس الاموال من خلال الغاء القيود الخارجية والداخلية لتشجيع الاستثمار على خدمة الاقتصاد الوطني

6- استعمال الموارد المالية واعادة تخصيصها وفق آلية السوق وتقليل درجة المخاطرة .

7- تحريك رأس المال من البلدان ذات الفائض الى البلدان ذات العجز ومن ثم تخفيض كلفة الائتمان .

8- تمكين المصارف المحلية من تطوير خدماتها وزيادة قدراتها التنافسية في الداخل والخارج بعد رفع فاعلية الاسواق المالية الوطنية ، وكذلك تمكين تلك الاسواق مع الاندماج في الاسواق المالية الدولية [2].

9- تطوير النظام المالي والذي ينعكس بدوره على النمو الاقتصادي عن طريق زيادة معدلات الفائدة الحقيقية ،والتي تساعد على زيادة القدرة في تعبئة المدخرات وتوسيع الاسواق [3] .

10- السعي الى تطوير السياسات المالية والبنى التحتية ،وكذلك تحسين النظم الاشرافية والقانونية للحكومات .

[1] فاطمة سلام عبد ،تاثير تحرر متغيرات القطاع المالي في الاستثمارات المصرفية الخاصة المحلية والاجنبية ،رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،غير منشورة ،2017،ص25

[2] ياسمين هلال ادريس ،دور التحرر المالي في تحديد توجيهات الصناعة المصرفية في العراق ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ،غير منشورة،2007،ص17

[3] سعدي حسام الدين ،اثر سياسة التحرر المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة(1990 -2013)،رسالة مقدمة الى كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ،غير منشورة ،2015،ص41

ثالثاً - اتجاهات التحرر المالي :

تبلورت الاتجاهات الرئيسية للسياسات التحرر المالي بالاتي:

1- الخصخصة : منذ اكثر من ثلاثة عقود تبنت بعض الدول سياسية الخصخصة وتسيير اعمالها عازفة بذلك عن شركاتها العامة ما عدا القليل منها ، وان الخصخصة هي نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص وكذلك نقل ادارة الخدمة او النشاط من الحكومة الى القطاع الخاص ، وان للخصخصة ايجابيات عدة في ادارة موارد الدولة ، فقد ساعدت في تفعيل الاسواق المالية في بعض الدول النامية وكذلك المنافسة الاستثمارية وقد كانت العائدات من جراء الخصخصة عالية نسبيا ، اذ ساهمت في تخفيف العبء المالي للمؤسسات التابعة للحكومة [1].

2- الاستثمار الاجنبي : يقصد بالاستثمارات الاجنبية قيام المستثمر فردا كان ام شركة باداء نشاط بأمواله او بنفسه في الموجودات المالية او المادية في بلد اخر ،اذ يعد الاستثمار الاجنبي المباشر هو احد اهم مصادر التمويل من الدول المتقدمة او النامية وكذلك يؤدي الى استفادة المستهلكين من خلال قيام المستثمر الاجنبي بتوظيف التكنلوجيا المتقدمة مما سيؤدي الى انخفاض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية المنتوج وكذلك يقوم بتقديم الخبرة وتدريب اليد العاملة ايضا يمكن الافادة من المستثمر بأقامة بعض المشروعات الارتكازية للاقتصاد [2].

3- الافصاح والشفافية : ويقصد به الكشف الكامل عن الصورة الادارية والمالية الحقيقية للمؤسسة ،واعلان البيانات والتقارير التي تعكس واقعها الحالي الحقيقي ،وبشكل واضح وصريح .وهو من الاتجاهات الضرورية التي ركزت عليها الدول المتقدمة مؤخرا، الا ان الامر مختلف لدى الدول النامية ،اذ لا زالت الكثير من حكوماتها ومؤسساتها تعتمد على حجب المعلومات مما اوجد حالة من التشوهات السوقية ،انعكس سلبا على اداء مؤسساتها المالية .بسبب غياب الافصاح والشفافية [3].

---

[1]- تقييم برامج الخصخصة في منطقة الأسكوا ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،من منشورات الامم المتحدة ،نيويورك ،1999،ص40 .

[2] - د. موفق أحمد ، م.م. حلا سامي خضير ، الاستثمار الاجنبي وأثرة في البيئة الاقتصادية –الموصل – مجلة الادارة والاقتصاد – العدد 80 – 2010 - ص 139 .

[3] - د.سرمد كوكب الجميل ، مصدر سابق ،ص 55 .

رابعاً - تحديات التحرر المالي :

واجهت سياسة التحرر المالي في الدول النامية تحديات عديدة منها:

1- البنوك الاجنبية والمؤسسات المالية تركز في عملها على خدمة القطاعات الخاسرة في السوق وهذا يؤدي بالتالي الى مخاطر وعدم تقديم الخدمات المصرفية الى بعض القطاعات .

2- في ظل سياسة التحرر المالي وبسبب ضعف الرقابة الحكومية ، فان ذلك الامر يؤدي الى زيادة جريمة غسيل الاموال وكذلك يساعد على هروب الاموال المحلية الى خارج البلد لاستثمارها .

3- ان التكامل والتماثل والتبادل بين المؤسسات المالية وفي ظل سياسة التحرر المالي سبب ذلك سهولة انتقال وانتشار الازمات المالية ،ومنها على سبيل المثال الازمة العالمية عام 2008.

4- تتعرض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية الى التهميش لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الاجنبية والتي تتميز بكفاءة عالية في ممارسة اعمالها وكذلك تتمتع بمزايا الانتاج الكبير وباقل كلفة [1] .

خامساً – إيجابيات وسلبيات التحرر المالي :

كان لتطبيق سياسة التحرر المالي في الدول النامية العديد من الايجابيات [2] :

1- تعمل المؤسسات المالية بكل طاقتها بعد ان تخلق بيئة حرة مما ينعكس على تحسن جودة ادائها وزيادة استقلاليتها .

2- ترشيد القرار التمويلي وتوفير الفرص الجيدة لرؤوس المال الدولية وباقل كلفة ممكنة .

3- سياسة التحرر المالي تسمح للاستثمار الاجنبي بنقل التقنية الحديثة ، ولا سيما المستخدمة في مجال اعمال الخدمات المالية والمصرفية .

[1] - د.عبد المحسن عبد المطلب ،الجات واليات منظمة التجارة العالمية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2005،ص149 .

[2] -Luisa,Majlif and simonetti,challenging conventional,wisdom,Implications of Trade in sevvices liber alizations trod the poerty and gvoss – cutting Development xissus steries no ,2007,p19

4- ان تحرير الخدمات المالية تؤدي الى تحسين اداء الاقتصاد وخلق المناخ الملائم لزيادة الفرص الاستثمارية وذلك بعد توظيف افضل المواد ما بين القطاعات والدول المختلفة .

5- ان تحقيق الكفاءة العالية للمؤسسات المالية يقوم بجذب معظم المؤسسات المالية للعمل في البيئة المحررة ماليا .

6- سهولة الحصول على الموارد المالية وباقل كلفة ممكنة من قبل الحكومة التي تدعم بها القطاعات الاقتصادية.

سادساً - العوامل المؤثرة في نجاح التحرر المالي :

لكي تنجح سياسة التحرر المالي لابد من توفر مجموعة من العوامل التي تساعد في نجاح هذه السياسة منها[1] :

1- توفير مناخ اقتصاد كلي مستقر : ان حالة الاستقرار الاقتصادي تتحقق عبر معالجة كافة الاختلالات التي تؤثر على اقتصاد البلد .

2- التدرج في تطبيق التحرر المالي والذي يتمثل في تتابع المراحل الاساسية من التحرر المالي الداخلي والخارجي وكما ياتي :

أ- التحرر الداخلي : على مستوى القطاع الحقيقي ،فهو يتجه نحو دعم الخصخصة ،والغاء الرسوم الضريبية وتحرير الاسعار، اما القطاع المالي فيتم فيه اعادة هيكليته وخصخصة الجهاز المصرفي مع خلق وتفعيل سوق النقد .

ب- التحرر الخارجي : فان القطاع الحقيقي يتم فيه الغاء الحواجز التجارية مع خلق سوق الصرف وقابلية التحويل الخارجي للعملة ،اما القطاع المالي فيتم فيه الغاء الرقابة على حركة وتنقلات رؤوس الاموال وكذلك قابلية التحويل الكلي للعملة .

[1] -فاطمة سلام عبد ،مصدر سابق ،ص27

3- تـوفير اطـار قـانوني ملائـم : ان تـوفر الاطـر التنظيميـة العاليـة او الكفـؤه والتـي تضـمن تحقيـق الشـفافية ،يـدعم ويـوفر ادارة داخليـة قويـة لجميـع المؤسسـات الماليـة ،اي ان وجـود القـانون النزيـه يقضـي علـى الفسـاد، وان مثـل هـذه المقومـات سـوف تسـاعد علـى تشـجيع اسـواق الاوراق الماليـة علـى توسع نطاق عملها .

4-اسـتتباب الامـن والمنـاخ السياسـي : ان تـوفر الامـن والاسـتقرار السياسـي للبلـد يسـاعد علـى تطبيـق سياسة التحرر المالي ، لان الاستثمار يبحث عن اقل درجة ممكنة للمخاطرة [1] .

سابعاً- إجراءات التحرر المالي:

تتمثل إجراءات التحرر المالي على المستويين الداخلي والخارجي بالاتي:

1. إجراءات التحرر المالي على المستوى الداخلي: وتتمثل في: [2]

أ- الغاء ضوابط اسعار الفائدة :

يتم ذلك عن طريقة ازالة الرقابة والتثبيت وتحديد سقف على اسعار الفائدة الدائنة والمدينة بعد اعطاء ، مجال اوسع من الحرية في تحديد سعر الفائدة او حتى تركها لتتحدد في السوق المالية من خلال تفاعل قوى السوق [3] . اتاحت الكثير من دول العالم وبضمنها الدول النامية ، لقوى السوق ان تؤدي دوراً اكبر من اقتصاداتها بما في ذلك القطاع المالي بحيث يمكن تطوير الاسواق المالية وتخصيص الائتمان بشكل اكثر كفاءة . وهناك العديد من الدراسات التطبيقية والتي اكدت ان رفع اسعار الفائدة الاسمية يزيد من عرض الادخار ومن ثم الاستثمار ، اذ ان انتاجية الاستثمار ترتفع مع توجيه تلك الموارد الى المشاريع ذات العائد المرتفع .

[1] -بن حاسين وبن عمر ،فعالي الاسواق المالية في الدول النامية ،اطروحة مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،غير منشورة ،الجزائر ،ص133 .

[2] - د.عاطف وليم اندراوس ، السياسة المالية واسواق الاوارق المالية خلال فترة التحول باقتصاد السوق ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 ، ص 87 .

[3] - بن علي بلعزوز ،اثر التغير اسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية ، اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر ،غير منشورة ،2014 ،ص 201

ب- الغاء حواجز دخول المصارف والمؤسسات المالية والأجنبية :

المؤسسات المالية تعد عنصراً مهماً واساساً للنمو الاقتصادي المستدام. فقد لوحظ في الكثير من الاحيان ان عولمة الاسواق المالية قد اكتسبت زخم اضافي في مختلف البلدان نتيجة التحرر المالي . اي ان ذلك يتحقق بالغاء وازالة القيود والعراقيل التي تعيق انشاء البنوك الخاصة برأس المال المحلي او الاجنبي وكذلك الغاء القيود التي تعيق غلق بنوك متخصصة وشاملة . وتوفير حرية دخول وخروج المستثمرين من والى السوق .

ج - تحرير القروض :

يتحقق تحرير القروض عن طريق الحد من التمييز من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة ذات اولوية للتمويل على حساب قطاعات اخرى اي ان تحديد اسقف قروض لبعض القطاعات الاقتصادية وكذلك تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض وتحديد حصص معينة لكل نوع من انواع القروض . وبسبب التحرر المالي اصبحت البيئة المصرفية قادرة على المنافسة من خلال الغاء ضوابط الائتمان الموجه نحو القطاعات او الصناعات المفضلة والسقوف على الائتمان تجاه القطاعات الأخرى .[1]

د – تحرير الاعتمادات والاحتياطات الالزامية :

ويشمل ذلك الحد من السيطرة على توجيه الائتمان نحو قطاعات معينة ، وتقليل الاحتياطات الالزامية للمصارف ، مع تحديد الائتمان على قطاعات دون غيرها ، ويعتمد ذلك على ادوات السياسية النقدية غير المباشرة ومنها عمليات السوق المفتوحة للتأثير في العرض النقدي . ويقترح كل من (ماكنون وشاو) عام 1973 من خلال اطروحتهما التحرر المالي بعد ان توصلت الى الحد البعيد والذي تؤثر على الوصفات الاقتصادية التي تم اعتمادها من قبل الدول النامية في عقدي السبعينات والثمانينات ، والتي ركزت على تشجيع زيادة الادخار المالي بزيادة اسعار الفائدة الحقيقية ، وان ضعف الاداء الاقتصادي لتلك البلدان بسبب سياسة الكبح المالي . حيث ان المقترح

[1] - Caleb M Fundanga, , lnnova ve nancial products on the Zambian market in rela on to credit interest rates and the private sector development , zombie, 2001, (p.1) .

لنظريتهم ان التشوهات في النظم المالية مثل ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني التي تفرضه البنوك المركزية على البنوك التجارية التي تؤثر سلباً على الادخار وتؤخر تراكم رأس المال . ويؤدي ارتفاع نسبة الاحتياطي على البنوك التجارية الى ارتفاع اسعار الفائدة وكذلك التسرب في عملية الوساطة .

هـ - الغاء القيود المتعلقة بالتمييز بين القطاع الخاص والقطاع العام ومن ثم اللجوء الى خصخصة القطاع العام جزئيا او كليا وتوزيع اكفأ للموارد النادرة واتباع الية السوق الى جانب الاجراءات القانونية والادارية واللوجستية لضمان الية الاصلاح والتحرر[1].

و- التحرر الهيكلي المصرفي ، و يحصل هذا بوساطة الاتي : [2]

- الاهتمام بدعم الكوادر وكفاءات العاملين في الجهات الرقابية.

- العمل على تاسيس شبكة مصرفية بين المصارف من جهة والشركاء والعملاء من جهة اخرى لغرض مراقبة الاستثمارات الوطنية والاجنبية والاستفادة من المعلومات.

- رفع مستوى انفاق القطاع المصرفي على تكنولوجيا المعلومات المتطورة ، اذ يمثل ثاني اعلى بند في الانفاق بعد تكاليف الاجور والرواتب.

ز- الغاء القيود على دخول وخروج رؤوس الاموال ، من خارج الحدود الوطنية واليها لغرض النهوض بشكل افضل لسوق الاوراق المالية .

ح - توسيع عملية التبادل من خلال الوساطة المالية [3] .

ط -الاهتمام العالي بموضوع الشفافية من خلال كشف ونشر البياتات التي تخص المعاملات المالية .

---

[1]- د سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات ، الدار النموذجية للطباعة والنشر ، بيروت ،بدون سنة نشر ،ص 51 .

[2]- د عبد اللطيف مصيطفى، المصدر السابق،ص177 .

[3]- - د مايح شبيب الشمري ، د .حسن كريم حمزة، المصدر السابق،ص48 .

ي- **الغاء القيود وعدم تدخل السلطات** في عمل المؤسسة المالية واعطاءها الاستقلالية (الغاء العمل بالسقوف الائتمانية المفروضة على البنوك ، تحرير الفائدة).

ك - السعي لتطور القطاع المالي من خلال المنافسة .

ل - تعديل اسعار الصرف لتتلائم مع قدرة الاقتصاد على الانتاج ،وعدم الاعتماد على المصدر الخارجي في التمويل، وبالتالي يؤثر ذلك على الاختلالات بين الاسعار والتكاليف الوطنية وانحرافها عن مثيلاتها الخارجية والذي يشكل اضعافا للقدرة التنافسية ويشوة الاسعار النسبية [1].

م - تفعيل دور القطاع الخاص للعمل في الجهاز المصرفي ضوء خصخصة بعض منشات القطاع العام لاسيما الخاسرة منها وضمان حرية اكبر لحركة راس المال[2].

2 - اجراءات التحرر المالي على المستوى الخارجي : ووتمثل في:

أ- القطاع الحقيقي ترفع القيود عن التجارة الخارجية ، ويسمح بالتحويل الخارجي للعملة ، ويتم خلق سوق صرف فعال ، يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى مرتبطة بهذه المعاملات وان من توجيهات سياسة التحرر المالي هو إلغاء الضوابط على سعر الصرف، وذلك اعتماد سعر الصرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق، إذ إن سعر الصرف للعملة المحلية يعكس المستويات الحقيقية لأسعار مختلف الموجودات المحلية .[3]

ب- تحرير حساب رأس المال ، إذ يرتبط بإلغاء القيود على المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية، أي يعني حرية انتقال الأموال من والى الاقتصاد وهذه الحرية تزيد من إمكانية المستثمرين المحليين الأصول الحقيقية والمالية والنقدية الأجنبية ، وكذلك تسمح لغير المقيمين بامتلاك الأصول المحلية وتداولها ،أي انه يتيح الفرصة للمقيمين والأجانب تحريك رؤوس أموالهم بحرية وسهولة كبيرة ، وأن إلغاء القيود التي تخص التعامل بالنقد الأجنبي والتي يمكن من إجراء المعاملات المحلية للنقد الأجنبي دون تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الصرف العملة المحلية .

[1] - د.علي توفيق الصادق واخرون، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية نظم وسياسات سعر الصرف ،ط1،ابو ظبي،2003 ،ص40 .

[2] - د.ياسمين هلال ادريس، المصدر السابق، ص14 .

[3] -د.محمد امين بربري ومحمد امين طرشي ، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول :اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل تطورات الراهنة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2008،ص 10 .

ويرى الاقتصادي ماكنون، ان التحرر الاقتصادي وبضمنه تحرير سعر الفائدة واحدا من العوامل الرئيسية التي تتيح نموا اقتصاديا ، اذ ان سعر الفائدة الحقيقية على الودائع العامل المحرك في انموذجه ، ويشير ماكنون الى ان تدخل السلطات بتحديد سقوف الفائدة بمعدلات ادنى من السعر التوازني في السوق يعد عاملا في انخفاض مستوى الادخار اي بمعنى ان الكبح المالي يعد عاملا سلبيا على التطور المالي ثم على النمو الاقتصادي ، والتحرر الاقتصادي في ظل التحرر المالي في الاقتصاد المفتوح يعطي سعر الفائدة دورا ايجابيا في تراكم راس المال مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقة وبالتالي الى وجود الفارق الموجب بين معدل الفائدة المحلي و الخارجي في حال عدم وجود قيد او كبح على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية وان هذا الفارق يمنح فرصة الى انتقال المدخرات الاجنبية الى البلد ومن ثم ستؤدي الى ارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية وبالتالي نمو الكتلة النقدية. [1]

ج - انفتاح أسواق الأوراق المالية ، وتتمثل إجراءات التحرر في إلغاء أو تخفيف القيود والضوابط على أسواق الأوراق المالية وهذا الامر من شأنه أن يعمل على زيادة كفاءة الأسواق المالية ، وان إلغاء القيود على الاستثمار الوارد الى الداخل أو المتجه الى الخارج سوف يعزز تشجيع الشركات المساهمة وإعطائها حرية أوسع في تحديد كيفية إصدار الأوراق المالية ، وأن السماح للشركات الأجنبية الدخول للسوق المالية وفسح المجال لها يؤدي ذلك الى تعزيز حالة المنافسة في القطاع المالي .

[1] -ابتسام مساعد ،تقييم كفاءة النظام المالي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد ،اطروحة مقدمة الى جامعة الجزائر، غير منشورة ، 2008،ص21 .

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي النظريات والاهداف

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف النظم الاقتصادية مما أدى الى الوصول الى نتيجة واحدة تتمثل بالسعي لزيادة الإنتاج والإنتاجية وهناك مفاهيم مختلفة للنمو الاقتصادي في النظم الاقتصادية.

اولاً - مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد النمو ظاهرة كمية ينتج عنها تغيرات تخضع للقياس ،وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين حول صعوبة تحديد معنى النمو الاقتصادي من حيث الفترة الزمنية او خضوعه للتغيرات ومنها التقدم التكنلوجي .

يعرف الاقتصادي ميشيل تودارو النمو الاقتصادي بان " قدرة النظام الاقتصادي على زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وزيادة القدرة الانتاجية باستعمال معطيات التقدم التقني" [1].

ويرى كاندلبرجر بان " الحصول على نفس الوحدات المنتجة بمدخلات اقل ،او الحصول على وحدات منتجة اكبر بنفس المدخلات يعد نموا اقتصاديا خلال مدة زمنية معينة " [2].

وعرف الاقتصادي الأمريكي كوزينتس النمو على انه قدرة الاقتصاد على الإنتاج عبر الزمن، و ارتفاع دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3] .

اما الاقتصاديان ساموبلسون و نور دهاوس فقد عرفاه على انه "يمثل توسع أجمالي الناتج المحلي المتوقع في ظل التشكيل الكامل للموارد أو الناتج القومي لدولة ما "[4] .

---

[1] - احسان جبر عاشور، ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للمدة (2011-1990)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، غير منشور،2013،ص19

[2]- د.اسامه بشير الدباغ-د.اثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،2003،ص 399 .

[3]- سلطان جاسم سلطان كاظم ،تاثير القطاع السياحي في النمو الاقتصادي لدول مختارة مع أشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ،غير منشورة2015،ص63 .

[4] - د.هيثم عبد الله سلمان،علاقة النمو بالاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد21،العدد 81 ،2015، ص 280 .

ويرى عبد القادر محمد ان النمو الاقتصادي هو يحدث بصورة تلقائية دون تدخل كبير من قبل الحكومة ،فانه يحدث في المجتمعات التي تمتلك مبدا الحرية الاقتصادية [1] .

وقد عرفه ماير أيضا بأنه الزيادة الحقيقية الحاصلة في الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال مدة معينة [2].

ويرى مايكل ايدجمان أن النمو الاقتصادي هو الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [3]

ومما تقدم يمكن تحديد مفهوم النمو الاقتصادي بوصفه المسار الزمني للناتج المحلي الاجمالي لبلد معين وخلال مدة زمنية معينة ، على ان النمو متغير متدفق يمثل مؤشر تراكمي للتنمية.

ثانياً - نظريات النمو الاقتصادي :

هناك عدد من النظريات والنماذج التي تفسر النمو الاقتصادي وأهمها ما يأتي :

1- النظريات الكلاسيكية في النمو الاقتصادي :

رغم الاختلافات في بعض الآراء بين الاقتصاديين الكلاسيك لكن هناك اراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي وكما يلي:

- **ادم سمث :**

ابدى الاقتصادي سمث برايه من خلال ما طرحه في كتابه (ثروة الامم) ، ان الزيادة في النمو تتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل وهناك عدة مزايا أخرى يمكن تتحقق من جراء ذلك: وكما مبين : [4]

---

[1]- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية واخرون ،النظرية الاقتصادية الكلية ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،2005،ص278.

[2] - سعدية هلال حسن التميمي ،تحليل مصادر النمو الصناعية التحولية باستخدام صيغة chenery- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1990 - 2007 ،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، غير منشورة ،2015 ، ص 12 .

[3]- مايكل ايدجمان ،الاقتصاد الكلي :النظرية والسياسية ،ترجمة وتعريب :محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر والتوزيع ،الرياض ،2006،ص175 .

[4]- د.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية النظريات والسياسات وموضوعات ،ج1،ط1،دار وائل للنشر ،الاردن،2007،ص56

1- زيادة انتاجية العمل الناجم عن زيادة مهارة العاملين .

2- زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص .

3- تناقص وقت العمل اللازم لاتمام العمليات الانتاجية .

وقد ركز سمث على تقسيم العمل ، وزيادة الانتاج الناتجة عن تخصص كل عامل ضمن مجموعة صغيرة من العمليات، مما يؤدي الى اتقانها ويسمح بتقليص الوقت اللازم لغرض الانتقال الى مهمة اخرى تختلف عنها تماما ،وتطرق في كتابه (ثروة الامم) ايضا الى بداية الثورة الصناعية الاولى واعطى اهمية لتحسينات التكنلوجيا في زيادة انتاجية العمال [1].

ويمكن توضيح افكار ادم سمث في المخطط الاتي :

شكل (1) مخطط افكار ادم سمث في النمو الاقتصادي

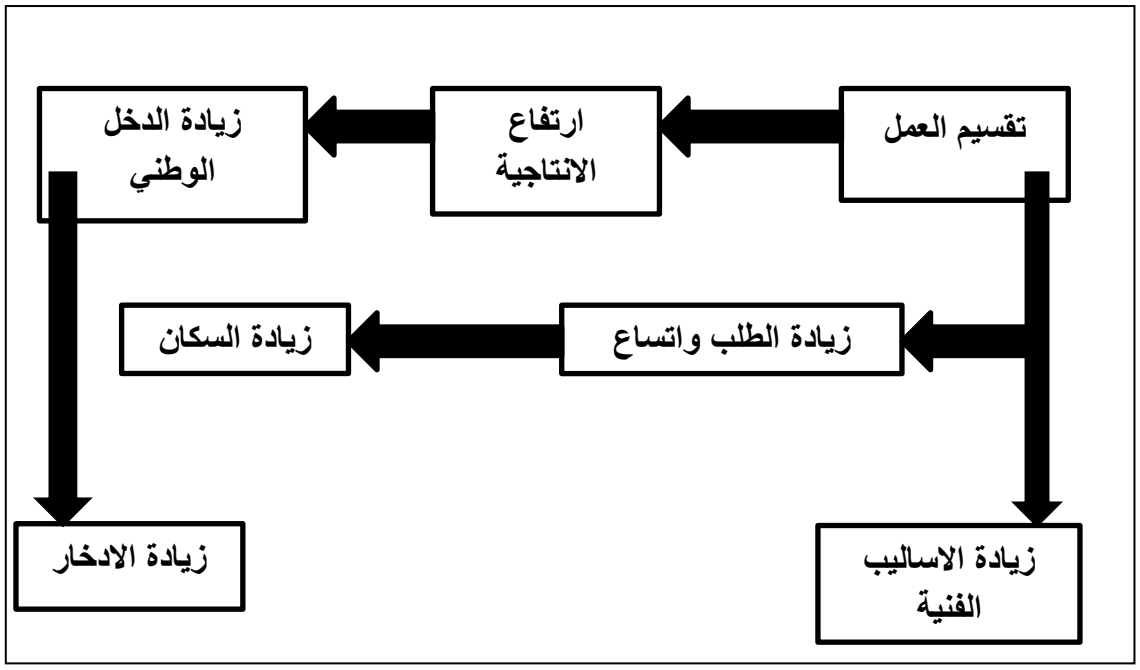

[1]- فريدريك م .شرر-تعريب د.على ابوعمشة، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثيره بالابتكار التكنلوجي ،ط1،مكتبة العبيكة،الرياض،2002،ص18

المصدر : الاء نوري حسن ، دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1988-2014 رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء غير منشورة ، 2017، ص11.

أما ريكاردو (Ricardo) يرى أن الزراعة تعد من أهم القطاعات الاقتصادية ،لما لها من دور كبير في توفير الغذاء للسكان، والذي تتزايد أعداده لكنه يؤكد بان الزراعة تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ولم يتطرق للدور الفعال والخاص بالتقدم التقني في التقليل من اثر ذلك . ويعد توزيع الدخل العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي ،ويحلل ريكاردو عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع الى ثلاث مجموعات وهم (أصحاب رأس المال، والعمال الزراعيون، وملاك الأراضي) فان الرأسماليون يكون دورهم مركزي في عملية النمو لأنهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات الإنتاج من خلال اندفاعهم لتحقيق أعظم قدر ممكن من الأرباح حيث يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه لأنه بالتالي يضمن تحقيق النمو[1] .

كما افترض ريكاردو ان كل المدخرات تتم عن طريق الراسماليين لان الأقطاعيين ينفقون ببذخ وأما العمال فهم في حالة من الفقر ، أي ليس لهم الإمكانية على الأدخار وبالتالي فأن نقطة البداية للنمو الأقتصادي عند ريكاردو هي أن حجم السكان يكون قليلاً مقارنة بحجم الموارد الاقتصادية الموجودة[2].

أما ملاك الأراضي الزراعية فهم يحصلون على أجورهم عن طريق الريع والذي يدفع لهم مقابل استخدامهم للأراضي المملوكة لهم ، فأن الريع ينشأ نتيجة الالتجاء الى الأراضي الأقل خصوبة أو الأراضي المستغلة بكثافة ، وعلى أساس تقسيم المجتمع الى المجموعات الثلاث ،يؤكد ريكاردو في بحثه لهذه الحصص على الصفة النسبية لأعلى حجمها المطلق ، وفي ضوء ذلك تتحدد عملية النمو الاقتصادي[3].

أما بخصوص الريع والربح فهما يشكلان الايراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي ، والنمو الاقتصادي لا يتحقق ألا أذا استخدم الايراد الصافي لتوسيع عملية التكوين الرأسمالي ، وأن أي شيء يخفض تراكم رأس المال يؤدي الى تخفيض النمو الاقتصادي [4].

[1]- د.حربي محمد موسى عريقات ، المصدر السابق ، ص58
[2]-د. خميس خلف موسى ، مازن عيسى الشيخ راضي ،التنمية الاقتصادية ،دار الكتب ،النجف الاشرف،2000،ص177 .
[3]- د.فليح حسن خلف ،التنمية والتخطيط الاقتصادي ،الجزء 1،ط1،جدارا للكتاب العالمية ،الاردن،2006،ص110 .
[4]- د.مدحت القريشي ،المصدر السابق ،ص59 .

- روبرت مالثوس :

أما نظرية روبرت مالثوس في النمو الاقتصادي فهي صدى لنظريته في السكان ، فقد حلل في كتابه رسالة في السكان الأسباب التي تؤدي الى زيادة السكان ونقصهم ، و أن أفكاره كانت خاضعةٌ للأطار الكلاسيكي الذي يسيطر على جميع مؤلفاته ، وكذلك يعتقد بأن الجوع والبطالة هي مشكلة حتمية ، فهي ترجع الى مفعول قانون السكان والذي يعمل في كل زمان ومكان التي يمكن أن يعيش فيها الافراد . [1]

كذلك تطرق الى أن الميل الطبيعي لدى السكان هو أنهم ينمون بشكل اسرع من موارد الغذاء لذلك فان أنتاج الطعام للفرد الواحد سيقل بمرور الزمن ،وسيفرض بالتالي قيدا على السكان بشكل عام، هي وجهة نظر تقول ان الناس يميلون الى النمو بسرعة مع ازدياد المداخيل ومستويات المعيشة[2] .

ويؤكد مالثوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي ، وأن نمو الموارد في هذه الحالة يسهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال ، ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنلوجي تقود الى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف . وأخيرا فأن التقليل من أهمية التقدم التقني كان وراء التشاؤم في نظرة الاقتصاديين الكلاسيك .[3]

ويرى مالثوس أن الزيادات السكانية ستؤدي الى زيادة عرض العمل ومن ثم فأن هذه الزيادة في العمل تعد سبباً في خفض الأجور حتى تصل الى مستوى الكفاف ، والمستوى الأخير من الأجور هو الذي يشجع المنتجين على استثمار المزيد من أموالهم ، حيث أن ذلك المستوى من الأجور سوف يزيد من معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تلخيص هذا النموذج بالشكل المبين.

[1]- د.رمزي زكي ، المشكلات السكانية وخرافية المالثوسية الجديدة ، عالم المعرضة ،سلسلة كتاب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقلفة والفنون وآلاداب ،1984،ص26 .

[2]- بول .ساموبلسون و وليام نور داهاوس ، الاقتصاد ، ترجمة : هشام عبدالله ومراجعة د. اسامة الدباغ ، ط 2 ، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ،ص781 .

[3] - د. مدحت القريشي ، المصدر السابق ، ص60 .

شكل (2) انموذج مالثوس في زيادة معدل النمو الاقتصادي

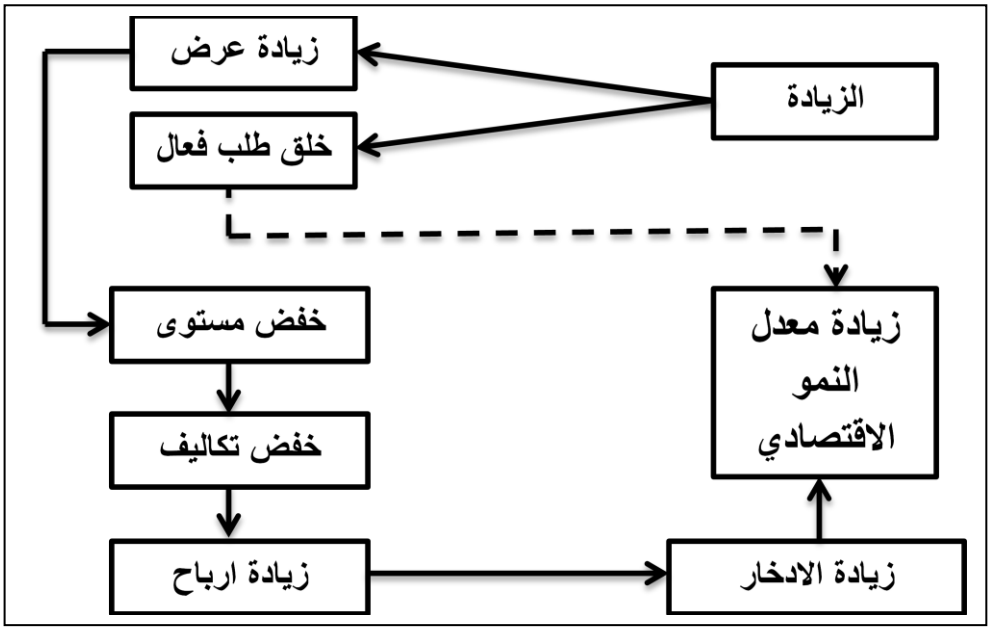

المصدر : سالم توفيق ألنجفي ، التنمية الاقتصادية الزراعية ، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، 1982 ، ص120 .

2 - النمو الاقتصادي من النظرية النيو كلاسيكية :

في الوقت الذي كان يبحث فيه (ادم سمث) عن طبيعة ثروات الامم (وريكاردو) عن القوانين التي تحكم تنظيم توزيع انتاج الارض ، تحول الاهتمام في نهاية القرن التاسع عشر اي في عام(1870) الى التركيز على مسالة تخصيص الموارد وكفاءة استعمالها في اطار الندرة كعامل محدد مع اخذنا الوضع الاجتماعي القائم وطبيعته كحقيقة معطاة [1] .

فان عملية النمو الاقتصادي حسب نظريتهم تتمثل في ان زيادة انتاجية العمل تنتج عن تراكم راس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد برؤوس الاموال الجديدة وبسعر الفائدة ،وكذلك ان عملية النمو الاقتصادي هي عملية تتم تدريجيا مستندين بذلك الى وجود عدد من الركائز وهي (حصول عوامل الانتاج اي لكل عامل منها على حصة من الناتج وبشكل ،يكون للأنسان دور كبير في تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل

[1]- فاطمة تركي نعمة ،قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1970-2013)،رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،غير منشورة ،2015،ص11 .

النمو ، وتحقق وفورات خارجية)[1] وان الافتراضات الاساسية لنموذج النيو كلاسيك لقطاع واحد هي افتراضات تتعلق بثبات غلة الحجم والانتاجية الحدية المتناقصة لراس المال وتكنلوجيا الانتاج الخارجية وامكانية احلال راس المال والعمل .ان انموذج النمو النيو كلاسيك يقتضي ضمنا ان معدل النمو لحالة الاستقرار يساوي صفرا وان جزءا منه ياتي من التقدم التكنلوجي الخارجي ،بمعنى ان السياسات الاقتصادية الكلية التقليدية مثل استثمار الحكومة يمكن ان يكون لها تاثيرا على معدل النمو الاقتصادي في الاجل الطويل ،فضلا عن ذلك ان التحسينات في تكنلوجيا الانتاج لا تتم نمذجتها صراحة ،فهي تختزل الى ما يسمى ب (الصندوق الاسود)في انموذج[2].

وبخصوص النمو الاقتصادي فان النظرية تتضمن ثلاث افكار رئيسية وكما يلي: [3] :

1- في الأجل الطويل يتحدد معدل نمو الانتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفوءة ،والمحدد خارج النموذج مثل معدل النمو الطبيعي وأن معدل النمو يكون مستقلاً عن معدلي الادخار والاستثمار .

2- يعتمد مستوى الاستثمار والادخار وعلى مستوى الدخل وهناك علاقة طردية بين الدخل والاستثمار وعلاقة عكسية بين دخل الفرد ومعدل نمو السكان

3- عند وجود تفضيلات معطاة للادخار(بالنسبة للاستهلاك) والتكنلوجيا (دالة الانتاج) لدى بلدان العالم ،سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين العمل ورأس المال بحيث ان البلدان الفقيرة تمتلك كميات قليلة من راس المال للفرد تنمو اسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من راس المال للفرد، الامر الذي يقود الى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

3- نظرية النمو الكينزية (انموذج هارود – دومار) :

لقد كان النمو الاقتصادي خلال الفترة التي سبقت الركود الاقتصادي في أوربا سريعاً ولم تتخلله أي مشكلات الى أن جاء الركود الاقتصادي عام (1929) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فبدأ الاهتمام الجاد بالنمو الاقتصادي بصورة جدية . ويرجع ذلك الى سببين هما :[1]

[1] - goseph G Nellis ,david parker, "principles of macroeconomics", prentice hall ,England ,2004,p235

[2]- منتهى زهير محسن السعدي ،تحليل العلاقة مابين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية، غير منشورة ،2013،ص31.

[3] - د.مدحت القريشي ،المصدر السابق ،ص66 .

أ- ظهور مشكلة الفقر على المستوى الدولي خارج أوربا و أمريكا الشمالية واهتمام الاقتصاديين بها .

ب - ما جاء به كينز من اراء في نظرية الدخل ونشره كتاب (النظرية العامة للتوظيف وسعر الفائدة والنقود) .

اذ انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي ،حيث اكد ان التوازن يمكن أن يحدث في اي مستوى من الاستخدام والدخل وليس في الضرورة عند مستوى التوظيف الكامل .

وقد اكد كينز ان قصور الطلب هو جوهر مشكلة الرأسمالية ،أما الاستثمار فهو دالة لسعر الفائدة والادخار هو دالة الدخل واما دالة الانتاج فهي تعتمد على حجم العمل المستخدم. حيث يقوم التحليل الكينزي على ثلاث تصورات اساسية وكما يلي :[2]

1- نفي فكرة السوق الحرة التي تعمل على تحقيق التوازن العام و التوظيف الكامل وفقاً لقانون ساي في الاسواق عند الكلاسيك .

2- ان نمو الاشكال المختلفة للاحتكار ينفي امكانية توزيع الدخل بشكل يدعم النمو الاقتصادي.

3- نفي امكانية الاستغلال الامثل للموارد في ظل شروط المنافسة التامة لانها لا تعبر عن الاسواق في الاقتصاديات الحديثة عن وجود مثل هذه المنافسة بقدر تعبيرها بوجود اوضاع الاحتكار في هذه الاسواق مع الميل المستمر لتركيز رأس المال .

ويعتبر انموذج هارود- دومار توسعة ديناميكية لتحليلات التوازن الكينزية، حيث يستند النموذج على تجارب البلدان المتقدمة .

وقد ركز نموذجهما على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين كل من الادخارات والاستثمارات والناتج. وكذلك وضح النموذج العلاقة بين النمو والبطالة للدول الراسمالية، واما انموذج بحثهما في الدول النامية كان مبسط لتوضيح العلاقة بين كل من النمو ومتطلبات راس المال [3].

ويمكن توضيح جوهر انموذج هارود – دومار من خلال الافتراض ابتداءا من مستوى من الدخل متناسباً مع وجود تشغيل كامل ، فان الحفاظ على التوازن من سنة للاخرى ، يتطلب ان يكون حجم الانفاق

[1]- د. محمد صالح تركي القريشي، المصدر السابق،ص91 .
[2]- د.موسى خلف عواد ،التطور الراسمالي في البلدان النامية ،ط1،الدار المنهجية للنشر والتوزيع ،عمان،2016،ص23.
[3]- د.مدحت القريشي ،المصدر السابق ،ص74.

الذي يولده ،الاستثمار كافياً لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار ، فاذا كان الميل للادخار معطى ، فانه كلما ازداد تجميع راس المال ،وكلما ارتفع الدخل القومي ، كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار ، وهذا بدوره يتطلب نموا مستمرا في الدخل القومي الحقيقي . [1]

أ. الميل الحدي للادخار (MPS)

$$MPS = \Delta S/\Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

اذ ان

(MPS) تمثل نسبة التغير في الادخار (ΔS) الى التغير في الدخل . (ΔY)

ب- ثبات معدل رأس المال (K)

$$K = I / \Delta Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

اذ ان (K) تمثل نسبة الاستثمار الى الزيادة الحاصلة في الدخل .

ج- ليس هناك مدة أبطاء بين الاستثمار وخلق الطاقة الانتاجية .

د- يمزج عنصر العمل ورأس المال بنسب ثابتة في العملية الانتاجية .

هـ- غياب دور القطاع الحكومي وقطاع التجارة الخارجية .

ويمثل معدل النمو الفعلي (G) في هذا النموذج نسبة التغير في الدخل الى الدخل في فترة زمنية معينة ويمكن التعبير عنه بالمعادلة الاتية : [2]

$$G = \Delta Y / Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وتاخذ معادلة هارود – دومار الاساسية المتعلقة بالنمو الفعلي الشكل الاتي :

---

[1]- والاس بتروسون، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ،ترجمة صلاح دباغ ،مؤسسة فرنكين للطباعة والنشر ،ج2،بيروت ،1968،ص 339 .

[2]- أيرينام اساد تاش يا ، الكنزية الحديثة ، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد ، ترجمة عارف وليلة ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1979 ، ص 36 .

$$G.K = MPS \ldots\ldots\ldots(4)$$

وبتعويض المعادلات (1) ، (2) ، (3) في المعادلة (4) نحصل على الاتي :

$$\Delta Y / Y, I / \Delta Y = S / Y \rightarrow I / Y = S / Y \ldots\ldots\ldots(5)$$

$$I = S \ldots\ldots(6)$$

وتوضح المعادلة (6) التطابق بين الادخار الفعلي والاستثمار الفعلي اي ان كل ما يدخر يستثمر في الاقتصاد .

اما معدل النمو المرغوب فيه (GW) فيمثل المعدل الذي يطمح اليه المنتجون اذ عندما يكون الطلب كبيراً بحيث يمكنهم تصريف منتجاتهم لكي يستمروا في العلمية الانتاجية بنسبة نمو الدخل نفسه حيث يكون عرض السلع والخدمات مساويا لطلبها اي ان هذا المعدل يعبر عن معدل النمو عندما تكون الطاقة الانتاجية في اقصاها يمكن توضيح ذلك بالمعادلة الاتية : [1]

$$Gw . K = S$$

$$Gw = S / K$$

إذ أن (K) تمثل رأس المال الذي يجب توفره للمحافظة على معدل النمو المرغوب فيه والذي افترض (هارود – دومار) بأنه ثابت .

اما معدل النمو الطبيعي (Gn) فيمثل اقصى معدل للنمو تسمح به الزيادة في التقدم والتراكم الرأسمالي والقوى العاملة ، عند مستوى الاستخدام الكامل .

[1] - عامر عمران كاظم ، دراسة تحليلية العلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، غير منشورة ، 2000 ، ص 37 .

- **جوزيف شومبيتر :**

أما الاقتصادي شومبيتر فهو من بين أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي ،وبالأخص من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي ، وهو يرى أن عملية النمو الاقتصادي ممكنة طالما تقوم في ظل الرأسمالية المتطورة والتي تستطيع أن توفر الامكانيات والظروف المواتية للنمو الاقتصادي [1]

وبالرغم من ايمانه العميق بالرأسمالية الا أن ذلك لم يمنعه من التنبؤ بحالة الركود التي يصل اليها نظام الرأسمالي ، لقد أعطى شومبيتر دوراً مهماً للعوامل التنظيمية والفنية ، وقد ركز على المنظم وعده من أهم عناصر النمو ، فالانتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الأنتاجي ،وأما النمو من وجهة نظره فهو تغير تلقائي وغير مستمر في تدفقه الدائري والتي تغير من حالة التوازن ، ويرفض الرأي الكلاسيكي القائل بأن النمو عملية تتميز بالملائمة المتزنة والمتطورة [2] .

ويمكن توضيح نموذج شومبيتر من خلال المعادلات الاتية [3] :

1- دالة الانتاج $Y=F(L,K,Q,T)$ .....(1)

2- المدخرات تتوقف على الاجور والارباح وسعر الفائدة .

$S = F(W,P,r)$ .....(2)

3- الاستثمارات تتكون من جزأين ، محفز وتلقائي .

$I = Ii + Ia$ .....(3)

الاستثمار المحفز Ii يتم نتيجة زيادة الدخل والانتاج والارباح ، و اما التلقائي Ia فيتولد نتيجة اعتبارات طويلة الاجل من أهمها التقدم التكنولوجي .

[1]- د. موسى خلف عواد، المصدر السابق ،ص27 .

[2]- د. مدحت القريشي ،المصدر السابق،ص70 .

[3] - د.عبلة عبد الحميد بخاري ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ،جامعة الملك فهد ، جدة ، بدون سنة ، ص 36 .

4- الاستثمار المحفز يتوقف على الارباح وسعر الفائدة والتراكم الرأسمالي :

$$Ii = F (R, r , Q) \ldots\ldots\ldots(4)$$

5- الاستثمار التلقائي يتوقف على اكتشاف الموارد الجديدة والتقدم التكنولوجي :

$$Ia = F (K, T) \ldots\ldots\ldots(5)$$

6- التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف الموارد الجديدة يتوقف على عرض المنظمين :

$$T = F(E) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

$$K= F(E) \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

ولما كان المنظم هو العامل المقرر لمعدل النمو الاقتصادي لدى شومبيتر ، كان لا بد من افتراض ان عرض التنظيم يعتمد على معدل الارباح والبيئة الاجتماعية ، واذ ان (X) ترمز الى البيئة الاجتماعية.

$$E = F (R,X)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

7- الناتج القومي الاجمالي يتوقف على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف :

$$O = F (I,S, M) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

اذ ترمز M الى المضاعف ، وتعبرّ(I,S) عن الفجوة بين الاستثمار والادخار .

8- الاجور تتوقف على مستوى الاستثمار :

$$W = F (I) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

9- توزيع الدخل يعكس البيئة الاجتماعية للمنظمين :

$$X = F (R / W) \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

هذا وقد ظهرت في بداية الستينات نظرية اخرى هي نظرية مراحل النمو الاقتصادي (روستو) ، وكانت الفكرة الاساسية في تلك النظرية ان الاقتصاد القومي يسير في طريق طويل حتى يصل الى النمو و الارتقاء ، اي بمعنى ان الاقتصاد القومي لا يمكن ان يحقق النمو المنشود الا اذا سار في هذا الطريق اذا قطع المرحلة تلو الاخرى وتخطى العقبات التي تعترض طريقه ليصل الى افضل درجات النمو الاقتصادي . حيث يعتقد الاقتصادي رستو ان هناك خمس مراحل للنمو الاقتصادي وهي : [1]

1- مرحلة المجتمع التقليدي .

2- مرحلة توفير الشروط اللازمة التي تسبق عملية الانطلاق .

3- مرحلة الانطلاق .

4- مرحلة النضوج .

5- مرحلة الاستهلاك الواسع او الكبير .

وفيما ياتي شرح موجز لكل مرحلة من هذه المراحل الخمس :

تتضمن المرحلة الأولى المجتماعات القديمة وتتصف بـ وجود سقف زمني محدد على انتاجيتها يفرضه مستوى العلم والمعرفة ، وان النسبة الاعلى من قوة العمل تعمل في الزراعة ، مع حركة المحدودة للمجتمع ، وسلطة سياسية لا مركزية تتركز في ايدي ملاك الاراضي حيث أن العائلة والقبيلة تؤدي دوراً مهيمناً أي أن الهيكل الاجتماعي يتميز بالطبيعة الهرمية .

اما المرحلة الثانية فهي الشروط التي تسبق الانطلاق التي فسرها رستو بانها تغيرات كبرى في كل الاقتصاد القومي في حد ذاته وفي ميزان القيم الاجتماعية جنباً الى جنب مع قيام دولة قوية مركزية لها ما عليها في سير المجتمع ، وان هذه المرحلة يتم فيها التحول نحو قطاع الصناعة والتجارة ذلك من خلال زيادة القطاع الزراعي وخدمات رأس المال الاجتماعي وتزداد ايضاً حركة الاستثمار وتتسع افاق التجارة الخارجية وصولاً الى مرحلة الانطلاق .[2]

[1]- د.محمد صالح تركي القريشي ،المصدر السابق،ص125 .

[2] - سعاد جواد كاظم السعداوي ، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي العراق للمدة 1991-2009 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية، غير منشور ، 2012،ص31 .

بينما المرحلة الثالثة مرحلة الانطلاق فكانت قصيرة نسبيا وقد استغرقت جيلاً واحداً او اقل ،وخلال مرحلة الانطلاق تم التخلص من فخ التوازن عند مستوى منخفض والاقتصاد الوطني فقد تحول بحيث يمكن ان يكون النمو الاقتصادي مستداما .

مرحلة النضوج وهي المرحلة الرابعة فان المجتمع يطبق فيها التقنية الحديثة الى موارده الاقتصادية ويحقق فيها النمو المستدام ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو السكان اما المرحلة الاخيرة هو التحول من مشكلات الانتاج الى مشكلات الاستهلاك والرفاهية، اي الاستخدام الواسع باستهلاك السلع المعمرة وغير المعمرة على نطاق واسع .

4- النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة :

في اواسط الثمانينات قام عدد من الاقتصاديين بالبحث عن أسس جديدة لتفسير النمو في الأجل الطويل ، بعد أن أستمر أرتفاع معدلات النمو في عدد من الدول المتقدمة وعدم وصولهم الى نقطة النمو الثابت مع استمرار توسع الفجوة التنموية بين دول العالم النامية والمتقدمة ،بعد أن عجزت النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية من ذلك .ومن هذه النماذج الانموذج الذي قدمه كل من رومر ولوكاس اذ توصلت ابحاثهم عن تطوير الاطار النظري . [1] وقد ركز انموذج على ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري والتقدم التكنلوجي كعوامل اساسية للنمو الاقتصادية .

وقد قام كل من الاقتصادي مانكي ورومر و ويل في اعادة صياغة دالة الانتاج باستنادا الى السلاسل الزمنية والبيانات والاحصاءات على النمو في الدول النامية على النحو الاتي : [2]

$$Y=AK^{1/3}L^{1/3}H^{1/3}$$

حيث ان A = التقدم التكنلوجي و(K = يمثل الاستثمار في راس المال المادي)(و H = يمثل الاستثمار في راس المال البشري)و(L = يمثل العمل) .

[1]- نمارق قاسم حسين سعيد العكيلي ،قياس الاثر المتبادل بين النمو الاقتصادي والتضخم وسعر الصرف في الاقتصادي العراقي للمدة 1982-2002 ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة كربلاء ،غير منشورة ، 2007، ص 21 .

[2]- د.محمود عبد الفضيل ،العرب والتجربة الاسيوية –الدروس المستفادة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2000،ص 141.

اعطاء راس المال البشري الاهمية الكبيرة في دالة الانتاج يعد احد اعمدة النمو الاساسية ،الا انها لا تسمح بزيادة مساهمته في العملية الانتاجية ، لان مجموعة معاملات المرونة لعناصر انتاج الثلاثة ليظل الواحد صحيح ، وقد اكد الاقتصادي رومر ان في العصر الحديث ولغرض تطور عملية النمو الاقتصادي ضرورة تواصل الاكتشافات والاختراعات فهي تعد هي القوى المحركة لذلك .

ثالثاً - العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي منها:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية :

يعد النمو السكاني الزيادة النهائية في قوة العمل فهو عامل موجب تقليدي في زيادة النمو الاقتصادي ،فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين ،اما فيما يخص زيادة السكان فيعني ذلك زيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الاسواق المحلية [1] . حيث ان معدل النمو الاقتصادي يزداد ، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان ،كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر ومن ثم تحقيق معدل نمو اقتصادي اكبر كما هو موضح في المعادلة الاتية :

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

ومن الواضح ان معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما ازداد الحد الايمن من المعادلة اي الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد.

وهنا يمكن الملاحظة من المعادلة السابقة اذ تستخدم السكان كمؤشر كمي فقط الا انه يجب الاخذ بالاعتبار نوعية السكان فضلاً عن العدد ، فمثلا الزيادة في السكان تؤدي الى زيادة حجم

[1] د. ميشل توادارو ،التنمية الاقتصادية ،ترجمة محمود حسن حسنيين،حامد محمود ،دار المريخ الرياضي ،2009،ص26 .

القوة العاملة اي زيادة عدد العاملين ومن ثم سيكون ثاثيرها في انتاجية العمل ثم على معدل النمو الاقتصادي اذ تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية او لقياس مدى قدرة اقتصاد معيين على تحويل الموارد الاقتصادية الى سلع وخدمات.

2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية :

تمثل الموارد الطبيعية العنصر الثاني التقليدي في الانتاجية وتتمثل اهم تلك الموارد في الارض الصالحة للزراعة والنفط والغابات والمياه والغاز الطبيعي والثروة المعدنية [1].

ويعتقد بعض الاقتصاديين بانه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد الموجودة في الطبيعة لا قيمة لها في المجتمع الا اذا استطاع الانسان استعمالها من اجل تحقيق الاهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

وعندما يحدث ذلك فان الموارد عندئذ ستفقد تسميتها بالطبيعة وتصبح كأنها صنع الانسان .فلذلك من المحتمل ان يكون البلد غنياً في موارده الطبيعية الا أن ذلك الامر لا يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو ، وهنا يمكن الأشارة الى اليابان كمثل للدول التي ليس لها وفرة في الموارد الطبيعية ولكنها استطاعت تحقيق النمو من خلال تركيزها على القطاعات التي تعتمد بصورة مباشرة على رأس المال ووفرة ايدي العمل الماهرة وذلك لغرض تخطي مسألة النقص في الموارد الطبيعية . و معنى هذا أن شروط الطلب والتكليف يجب أن تكون مشجعة لاجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية غير مستغلة الى حالة اقتصادية مستغلة ،اي بعبارة اخرى لتحقيق انتقال منحني حدود امكانيات الانتاج القصوى الى الاعلى [2].

3- تراكم راس المال :

ويقصد به جميع الملكيات العينية من مكائن ومباني واراضي وغيرها ولراس المال اهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي ، فلابد للمجتمع ان يضحي بجزء من الاستهلاك الجاري لانتاج السلع الراسمالية ، وان المعدل الذي يضيفه المجتمع الى كمية راس المال يؤثر في معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع ولان تراكم راس المال يرتبط بشكل مباشر بحجم الادخار ، الذي يعد

[1]- ساموليسون –نوردهاوس ،المصدر السابق ،ص613 .
[2]- د.اسماعيل عبد الرحمن ،حربي محمد عريقات ،مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ،ط1،داروائل للنشر،2004،ص271.

بمثابة كلفة (ثمن) النمو الاقتصادي ، لانه يمثل التضحية بالاستهلاك الحالي من اجل تحقيق تراكم راس المال .

وهناك عوامل تحدد معدل تراكم راس المال وهي :

أ- توقعات الارباح

ب- السياسات الحكومية تجاه الاستثمار

وكون راس المال البشري يتحقق بتأثير التعليم والتدريب على مهارات العمال كذلك تغيرات التغذية التي تؤثر في صحة العمال [1].

اما بالنسبة لراس المال المادي يشمل الهياكل او البنود مثل البنى التحتية الى جانب المخزون الكبير من البضائع [2].

4- معدل التقدم التكنلوجي :

ويعرف بانه مجموعة من المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية والادارية التي يوظفها الانسان في اداء عمل او اداء وظيفة ما في مجال حياته اليومية لاشباع الحاجات المادية والمعنوية سواء كانت على مستوى الفرد او المجتمع [3] . لذلك فان التقدم التقني يشمل اكثر من مجرد ظهور المخترعات ،فانه يعني الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة مع اكتشاف موارد اخرى جديدة للتحسينات في مستويات التعليم والادارة والتسويق .

[1] - Robert Barro , "Macroeconomics ,Amodem Approach " ,Thomson , south – westem , china , 2008 ,p 46.

[2]- فاطمة تركي ، المصدر السابق، ص9 .

[3]- د.سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2006، ص 56 .

وبهذا فان التكنولوجيا المتطورة شرط اساس لاستمرار النمو الذي يتطلب وجود تعديلات مؤسسية وايديولوجية ترافقه ، لان الابتكارات التقنية اذا لم يرافقها ابتكارات اجتماعية فانها لن تحقق اهدافها في تطوير المجتمع [1] .

رابعاً- اهداف النمو الاقتصادي :

هناك عدة اهداف للنمو الاقتصادي هي :

1- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي . وتكون هذه الزيادة في متوسط دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية ، وتتسم الزيادة في الدخل الفرد بصفة الاستمرارية [2].
2- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات .
3- التقليل من نسب العجز المالي في الميزانية العامة .
4- النهوض بالتعليم والقضاء على البطالة .

خامساً - التحديات التي تواجهها نظريات النمو الاقتصادي الجديدة:

هناك عدة تحديات بانتظار المهتمين بتطوير نظريات رياضية افضل حول النمو الاقتصادي من خلال توسيع أو تفسير مساهمات سولو منها :-

ان سولو وهارود ودومار قد افترضوا ان التغيير التقني كان خارجياً لا يتأثر مباشرة بالنظام الاقتصادي بل على عكس ما جاء بهِ شومبيتر، اذ افترض ان اصحاب المشاريع يبحثون عمداً عن الربح من خلال الابتكار .

وكان هناك رأي اخر وهو الذي ذكره الاقتصادي جاكوب شمولكر من جامعة مينسوتا ، بأن هناك تأثيرا كبيرا لمعدل وتوجهات نشاط الابتكار في الصناعة بقوى السوق وبالاخص بازدياد وتناقص الطلب[3] واعتماداً على عدد طلبات تسجيل الاختراعات كدليل على نشاط الابتكار حيث بين عندما يزداد الاستثمار في تخصصات معينة ، يرتفع عدد الابتكارات في التجهيزات المتعلقة بهذا الجانب بعد مدة زمنية محددة ، ويحدث العكس في حالة انخفاض الاستثمار . وقد واجه مصممو انماذج النمو تحدياً آخر متمثلاً في استمرار

[1]- الاء نوري حسن ، المصدر السابق ، ص 8.
[2]- د.محمد عبد العزيز عجمية واخرون ،المصدر السابق،ص77 .
[3]- د. فريدريك م. شرر ، تعريب د. علي ابو عمشه ، المصدر السابق ص ، 49 .

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وعدم انخفاضه خلال عدة قرون من التاريخ الاقتصادي المدون . وهذا ما يتعارض مع فرضية تناقص العوائد مع ازدياد حجم رأس المال المستخدم من أجل كم محدد من العمل . وللدول النامية تجارب تمثل تحدياً حقيقياً آخراً .

المبحث الثالث

مؤشرات التحرر المالي

اولاً - مؤشرات التحرر المالي :

اختلف الاقتصاديون في تحديد مؤشرات التحرر المالي التي يمكن استعمالها لقياس درجة تطور النظام المالي ومن اهمها [1] :

1- حجم الوساطة المالية M2/GDP : مجموع الكتل النقدية على الناتج المحلي الاجمالي ،ويطلق عليها مؤشر السيولة (عرض النقود)، ويرى ماكنون ان ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية ، حيث يعكس درجة النقدية في الاقتصاد وان هذا المؤشر استخدم بشكل واسع في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي ،الا انه وبالرغم من اهميته القصوى لا يعطي رؤية واضحة عن مدى تطور الجهاز المصرفي في دول العالم الثالث، ويرجع سبب ذلك ان نسبة كبيرة من(M2) من التعاملات تتم نقدا اي خارج الجهاز المصرفي.

2- معدل اجمالي الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الاجمالي : ويجمع هذا المؤشر كل من الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة ومتوسطة الاجل ، ويقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة مثل (ودائع تحت الطلب والودائع التوفير والودائع الزمنية) بغض النظر عن اجله كما انه يختلف عن مؤشر حجم الوساطة المالية M2/GDP بانه يشمل كل انواع الودائع لدى المصارف باستثناء النقود التي تتداول خارج نطاق المصرف ، وارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على الدور الكبير للمصارف في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات بما يكون له اثر ايجابي على النمو الاقتصادي .

3- معدل اجمالي اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي: يقيس هذا المؤشر قدرة المصارف على تعبئة المدخرات المحلية على شكل ودائع طويلة ومتوسطة الاجل ،والذي يعبر عن مدى امكانية المصارف على توفير التمويل لعمليات الاستثمار طويلة الاجل ،حيث ينعكس ذلك على مدى التزام البنوك بتمويل التنمية الاقتصادية.

[1]-د . فليح حسن خلف ،المصدر السابق ،ص124

4- نسبة القروض (الائتمان) الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي : وهذا النوع من المؤشرات يقيس مستوى الوساطة المالية في الاقتصاد ويقيس ايضا كفاءة المصارف التجارية من خلال منحها للقروض الى الاستثمارات التي تحقق عوائد، اي زادت تقديم التسهيلات والقروض للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ، لذا فانه يعطي انطباعا عن مدى تطور هذا النظام خصوصا في عمليات جمع المعلومات ومراقبة المديريين وتنويع المخاطر ، الى جانب تعبئة الادخار وتسهيل عمليات التبادل باكثر فعالية، تزيد عن مساهمة في عملية النمو الاقتصادي .

ثانياً: التضخم ، مفهومه، اسبابه ، اثاره :

1- مفهوم التضخم :

نعني بالتضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الاسعار ، اما اذا كانت اسعار السلع ترتفع ولكن لفترات متباعدة فذلك لا يعد تضخم . فهناك مفاهيم خاصة للتضخم للاقتصادين كل حسب مدرسته وتبعا لما جاء به الفكر الاقتصادي فكان هناك رأي للمدرسة الكلاسيكية يعد التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة ويعود سببه وزيادة كمية عرض النقود ،وما ترتب على ذلك هو زيادة الطلب الكلي [1].

وكذلك هو أحد القضايا الرئيسة لعدم الاستقرار الكلي في البلدان ، اذ يشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية مثل سعر الصرف او سعر الفائدة فضلاً عن ان ارتفاع مستويات التضخم تزعزع ثقة الناس بالنظام الاقتصادي .

وعرفه جيمس آميل بأنه " هو زيادة الاسعار الناتجة عن زيادة المعروض النقدي ". [2]

نستنتج من التعريفات السابقة الاتي :

أ- التضخم هو حركة مستمرة (اي هو عملية ديناميكية) .

ب- التضخم هو حركة اسعار اي ان زيادة الاصدار النقدي ليس سوى سبباً ثانوياً للتضخم .

ج- ان حركة الاسعار هذه تتصف بالاستمرارية .

2 – اسباب التضخم :

[1] - د.فليح حسن خلف ، المصدر السابق ، ص172

[2] - د. نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المختلفة ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1973 ، ص 19 .

تختلف مصادر التضخم من حالة الى اخرى ومن واقتصاد الى اخر اي حسب طبيعة كل حالة وكل اقتصاد وظروفه وهناك اسباب ومصادر عديدة له ، ومن اهم مصادر اسباب التضخم هوالاتي :

أ- التضخم الناشئ عن سحب الطلب :

ويعني ذلك الزيادة في الطلب الكلي وبعبارة اخرى فان هذا النوع من التضخم يحدث حين يرتفع الطلب الكلي الاجمالي لقطاع المستهلكين والمستثمرين في المجتمع في الوقت الذي يبقى فيه العرض المتاح من السلع والخدمات وذلك لان الموارد الاقتصادية اصبحت مستغلة بصورة كاملة . اذ لا يمكن زيادة انتاج السلع والخدمات بوقت يكفي بمواكبة الزيادة الحاصلة في الطلب . [1]

ب- التضخم الناشئ من الزيادة في الكتلة النقدية :

حيث يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود الى الزيادة المستمرة للاصدار النقدي دون ان يصاحبها زيادة في الانتاج الحقيقي للسلع والخدمات .

ج- التضخم المستورد :

وسببه استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج حيث ينعكس ارتفاع الاسعار في الاسواق الاجنبية على الاسعار في الاسواق المحلية بفعل الاستيراد ، اي ان هناك عملية استيراد للتضخم . كما ان التضخم يمكن ان يتحقق عندما يزداد الاعتماد على مستلزمات انتاج مستوردة في العمليات الانتاجية ، والذي يزيد من تكاليف الانتاج .

3- اثار التضخم على النشاط الاقتصادي :

ان للتضخم اثار واضحة وسلبية والتي تؤدي الى تراجع مستوى الرفاه العام للمستهلك وكذلك في النمو الاقتصادي ويمكن تلخيص تلك الاثار على النحو الاتي .

1- اعادة توزيع الدخل ، سيؤدي الى ضعف القوة الشرائية للنقود ولذوي الدخول المحدودة ، مما يقلل من رغبة الافراد في الادخار ، ويؤدي بالتالي الى اضعاف حافز الاستثمار .

[1] - د. طاهر فاضل البياتي ، د. خالد توفيق الشمري ، المصدر السابق ، ص 274 .

2- الطبقات الغنية تتجه بالطلب للسلع الكمالية بدلاً من السلع الاستهلاكية والتي تؤدي الى توجيه زيادة الانتاج لتلك السلع على حساب السلع الضرورية مما يزيد عرضها مقابل انخفاض عرض ألسلع الضرورية . [1]

3- ظهور مضاربات في السوق السوداء .

4- قياس التضخم :

ان لقياس التضخم أهمية خاصة لاداء السياسة النقدية التي تسعى الى تحقيق استقرار الاسعار ، وتثبيت التضخم عند مستويات مقبولة مع تعزيز الاستقرار المالي ، ويتم قياس التضخم عن طريق معدل ارتفاع الاسعار لأنه المؤشر الملموس لهذه الظاهرة وكما هو مبين في ادناه : [2]

1- الرقم القياسي لاسعار المستهلك . ويمكن قياسه حسب المعادلة التالية : [3]

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سنة الاساس}}{\text{الرقم القياسي لاسعار المستهلك في سنة الاساس}} \times 100$$

ويعد هذا المؤشر اكثر شيوعاً واستعمالاً لقياس معدل التضخم لهذه الاتجاهات التضخمية.

2- الرقم القياسي لاسعار الجملة :

يعتمد قياس هذا المؤشر على التغير في المستوى العام للأسعار على اساس اسعار بيع السلع والخدمات بالجملة وعلى المستوى القومي .

3- المخفض الضمني للناتج المحلي :

يوضح لنا هذا المؤشر العلاقة ما بين اسعار سنة الاساس والأسعار الجارية للناتج المحلي الاجمالي لكلايهما [1].

[1] -د. طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري ،المصدر السابق ، ص 284 .

[2] - Abdulrahman Al- Hamidy , Monetary policy and the measurement of inflation, Bank for International settements, Saudi Arabian Monetary paper No 49 , 2009 , p : 325 .

[3] - د. السيد محمد السريتي ، و د. عبدالوهاب نجا ، النظرية الاقتصادية الكلية ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 2008 ، ص 213 .

وهو رقم قياسي يوظف لقياس معدل التغير لاسعار جميع السلع والخدمات الداخلة في حساب(GDP) ويقاس :

$$100 * \frac{\text{GDPn}}{\text{GDPr}} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}}$$

GDP_n : الناتج المحلي الاسمي (بالاسعار الجارية)

GDP_R : الناتج المحلي الحقيقي (بالاسعار الثابتة)

5- العلاقة بين الانفتاح الشامل * والتضخم :

تتسم العلاقة بين الناتج والتضخم من جهة والانفتاح الشامل من جهة اخرى بوجود اثرين احدهما ايجابي والاخر سلبي ، اذ يمثل الاول انخفاضاً في المستوى العام للاسعار المحلية استجابة لانخفاضات الاسعار للسلع المستوردة اذا كانت منخفضة الثمن والعكس صحيح . اما الاثر الثاني يتمثل في زيادة حساسية المستوى العام للأسعار للارتفاعات في حالة ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني مما يقود بالنتيجة الى دور اكبر للبنك المركزي في مواجهة سياسات التضخم .[2]

ثالثاً- التحرر المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي :

ان وجود قطاع مالي كفؤ لأي دولة يسمح لها بتعبئة مواردها المالية بالقدر الذي يحتاج اليه الاقتصاد كما يحسن من مهمة توجيهه الى المشاريع والاستثمارات المجدية ، اذ يعد اغلب الاقتصاديين ان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي للدول النامية ، ويستند هذا الرآي على مجموعة من النظريات الاقتصادية والاعمال التطبيقية التي قام بها بعض الاقتصاديين ويأتي هذا عكس ما جاءت به النظريات الاقتصادية والتي كانت تعد ان القطاع المالي له دوراً محايداً وسلبيًا في الاقتصاد .

تعد اعمال كل من (Walter Baghot) 1873 و (Gold Smith)(1969) نقطة البداية لعدة دراسات نظرية وتطبيقية والتي قام بها العديد من الاقتصاديين والذين اكدوا ان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول . وعد (Mckinnon and Shaw) (1973) ومؤيدهم حلاً ووسيلة فاعلة لتسريع

[1] - عبد الجاسم عباس على الله، اثر المؤشرات الماليه في الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية مع اشارة خاصة بالعراق دراسة قياسية للمدة (1990-2015)،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ، غير منشورة ، 2018، ص35 .

* الانفتاح الشامل : يعني الحركة العالمية للتجارة (استيراد وتصدير) مما يقود بالنتيجة الى زيادة الانكشاف الاقتصاد المحلي على الاقتصادات الخارجية .

[2] - جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز ، تعريب، محمود حسن حسني ، مراجعة ،ونيس فرج عبد العال ، المصدر السابق ،ص 602 .

وتيرة النمو الاقتصادي فيها اي بفضل تطوير انظمتها المالية وجهازها المصرفي والتي بدورها يمكن ان تحفز الادخار بمختلف الانشطة الاقتصادية والاستثمارات والتي تعكس اجابياً على معدلات النمو لهذه الدول ، ومن ثم ان اساس نظرية التحرر المالي هو التطور المالي الذي هو يعد الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية. [1]

وقد اشارة ايضاً (Mckinnon and Shaw) ان التحرر المالي يزيد من الادخار وينعكس ذلك ايجابياً على الاستثمار وبالتالي يحث على النمو الاقتصادي .

ان التحرر المالي يقود بالنتيجة الى تنويع المخاطر عبر التخصص في قطاع معين وبالتالي زيادة كفاءة استخدام الموارد ، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ، كما ان ذلك يقود الى تحقيق مزيج من التنافسية بين المحلية والدولية بزيادة كفاءة استخدام الموارد مرة اخرى وقد ينسحب ذلك التاثير الى تحفيز الادخار. بالمقابل فان التحرر قد يقود الى تشوه التوزيع القطاعي لرأس المال وبالتالي الاضرار بالنمو الاقتصادي. [2]

اذ يرى بعض الاقتصاديين وجود علاقة بين النمو والتحرر المالي الا انهم لم يتطرقوا الى مساهمة التحرر المالي بالنمو الاقتصادي ، وهناك من يرى وجود تأثيرات ايجابية وأخرى سلبية ، وبالنظر الى دراسة ماكنون* التي اجراها على اقتصاد نيجيريا التي تبين أهمية التحرر المالي في النمو الاقتصادي . اذ اخذ مجموعة من المتغيرات كالناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع وسعر الفائدة على الاقراض ومعدل التضخم وسعر الصرف والتوسع المالي كمتغيرات مستقلة كمؤشرات للتحرر المالي ،وتوصل الى ان المدخرات المحفزة للاستثمار والنمو الاقتصادي تعد كمؤشر للسياسات التحرر المالي كما توصل الى ان ارتفاع الحاصل في اسعار الفائدة الناجم عن تحرر القطاع المالي له اثرا ايجابيا في كفاءة تخصيص الموارد والمستويات المرتفعة من الاستثمار والنمو الاقتصادي .[3]

---

[1] - د. سعدي حسام الدين ، المصدر السابق ، ص 49 .

[2] - Bonfiglioli, Alessandra, 2005, How, Does Financial Liberalization affecte Economic Growth , CREL and Universital pompeu Fabra. Ebaidalla, Ebaidalla Mahjoub and Edriess Abdalla Ali, Flow of Migrant s Remittances in to sudan : The Role of Macroeconomic Environment, Economic Research Forum, Working paper series No 741 , 2012 , p 4.

* رونولد آ ي ماكنون : ولد عام 1935 في امريكا وحاصل على شهادة الدكتوراه في اختصاص الاقتصاد الدولي ، التنمية الاقتصادية عام 1961 من جامعة ميليسو تا ، عمل في جامعة اكسفورد ، وقامة بعملية تطور نظرية القمع المالي 1973 مع زميله الاقتصادي ادوارد شاو ، وكذلك لديه مجموعة من الابحاث حول التجارة والتمويل الدوليين ، ولديه ايضاً مجموعة مولفات ومنها (معيار الدولار غير المحبوب ، من بريتون وودز الى صعود الصين ، مطبعة جامعة اكسفورد ، 2013 .

[3] - د.صاحب نعمة العكايشي ، دراسة واقع التحرر المالي في العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي للفترة من 1980-2013 ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الادارية ، جامعة واسط العدد 27 ،2007 ،ص3 .

الفصل الثاني

واقع التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

المبحث الاول

واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي

المبحث الثاني

واقع النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003 – 2019

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2003 – 2019

واقع التحرر المالي والنمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي

تمهيد :

يمتلك العراق موارد مهمة لو استثمرت بشكل كفوء من احداث تنمية مستدامة الا ان هذه الموارد لم تستثمر بشكل صحيح مما ادى الى ان يكون اقتصاد احادي الجانب يعتمد على مورد وحيد هو النفط لتمويل الموازنة العامة للدولة ، وهو المصدر الوحيد للحصول على العملات الصعبة التي يحتاج اليها والوفاء في تمويل مستورداته والوفاء بسائر التزاماته ، الا ان اعتماد العراق على تلك الثروة ادى الى حدوث تشوهات واختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية ومن تلك القطاعات القطاع المالي ، والذي يعد من النظم المالية العريقة في المنطقة العربية لكنه ظل نظاماً تقليدياً في عمله بطيئاً في تطوره ومحدوداً في عملياته وضعيفاً في ارتباطاته وان احد تلك الاسباب التي ادت لذلك سياسة الكبح المالي وبالتالي انعكست تلك السياسة سلباً على تحقيق النمو الاقتصادي المرجو منها .

وبعد عام 2003 بدأت حقبة جديدة من التوجه نحو تطبيق سياسة الاصلاح الى اقتصاد السوق والاصلاح المصرفي . اذ تمثلت بإعادة تفعيل دور البنك المركزي ورسم سياسته النقدية لخدمة وتطوير النشاط الاقتصادي واتسمت تلك الفترة ايضاً بنزعة قوية لغرض تهيئة الاموال المخصصة للإقراض من اجل تعزيز التوجه نحو الاستثمار ، اذ بدأت عملية التحرر المالي في العراق بعد صدور قانون جديد للبنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 ومن ذلك الحين نفذت اجراءات التحرر المالي بهدف زيادة المنافسة وتحسين القطاع المالي والحفاظ على الاستقرار المالي .

المبحث الاول

واقع التحرر المالي في الاقتصاد العراقي

اولاً - البنك المركزي :- المفهوم - والنشأة:

1- مفهوم البنك :

يحتل البنك المركزي موقعا أساسا في النظام النقدي والمصرفي ، وهو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام المالي والمصرفي في البلد ، وان مسؤوليتها مراقبة الجهاز المصرفي وكذلك اصدار العملة مع توجيه القروض لزيادة النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي . الى جانب ذلك فأن الصيرفة المركزية ما هي الا نظام يتولى فيه بنك واحدا للاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الاوراق النقدية .[1]

ويعرف سامو يلسون البنك المركزي بأنه "مؤسسة تنشئها الحكومة المسؤولة عن مراقبة العرض النقدي والاشراف على النظام المالي وخاصة البنوك التجارية " .[2]

وكذلك عرفه مايرز وآخرون بأنها " بنوك ليست بالمعنى التقليدي بل مؤسسات تعنى بأدارة الرصيد النقدي والحيلولة دون حدوث الصدمات المالية بالقيام بدور المقرض الاخير واداء الكثير من المهام الحكومية ذات الشأن النقدي .[3]

2- نشأة البنك المركزي في العراق :

أن الجذور التأريخية للصيرفة المركزية في العالم تمتد الى ما قبل منتصف القرن السابع عشر ، حيث تولت المصارف في العديد من الدول مصارف تتولى تدريجيا مهمة اصدار الاوراق النقدية تدريجياً ، بعد ان قامت تلك المصارف بدور الوكيل المالي والمصرفي والذي كان يسمى هذا المصرف في بداية الامر بنك الاصدار .[4]

---

[1] - Simith vera- Rationale of centrol Banking : p.s. King and Jan. 1936 – p : 148 .

[2] - بول سامو يلسون ووليام نورد هاوس ، المصدر السابق ، ص 558 .

[3] - توماس مايرز ، جيمس ديوز نبري ، روبرت الير ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة : السيد احمد عبدالخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 ، ص 269 .

[4] - د. رضا صاحب أبو حمد ، د. فائق مشعل قدوري ، المصدر السابق ، ص 77 .

وبعد عام (1921) انتقل العراق من مرحلة التبعية العثمانية الى البريطانية واقترنت فكرة أنشاء البنك المركزي العراقي لاستكمال أسس سيادة الدولة بوجود بنك للإصدار ويكون تحت سيطرة الدولة العراقية وتلك هي الخطوة الاولى، وكان من ضمن اهتماماته أيقاف التعامل بالنقود العثمانية وتجاوز التبعية ، مما تطلب وجود للعملة العراقية بدلاً من العملة الهندية المتداولة بعد العملة العثمانية .

وقد جرت عدة محاولات بعد عام 1921 لإصدار العملة العراقية ، وتبلورت بصورة ايجابية بتاريخ 1931/7/1 بأصدار الدينار العراقي والذي يساوي(7.322382)غم من الذهب الخالص . [1]

أما الاوراق المالية والمسكوكات الذهبية المتداولة قبل (1931/7/1) فقد تم ألغائها . ولغرض مواكبة الدول الاكثر تطوراً والنهوض بالواقع الاقتصادي ، فقد أتجهت الحكومة بعد ذلك الى تشريع قانون المصرف العراقي 43 لسنة 1947 ، وقد تبنى مسؤولية أصدار الدينار العراقي وادارته وتأمينه .[2]

توجهت الحكومة العراقية الى تأميم القطاع المصرفي وانشاء سوق بغداد للاوراق المالية والسماح للبنوك الاجنبية العمل داخل العراق ، وفي عام(2004/6/24) غير اسمه الى سوق العراق للاوراق المالية .[3]

وقد تميزت تلك الحقبة ولغاية التسعينات من القرن الماضي بوجود البنوك الاجنبية العاملة في العراق وانشاء شركات التأمين والتعامل بالاسهم على الرغم من عدم وجود سوق مالي منظم ، اذ ان الاقتصاد العراقي تأثر بشكل كبير بالظروف السياسية التي مر بها ، فأصبحت كل متغيراته تبعاً لتلك الظروف ، وكذلك ولدت تلك الظروف الكثير من المشاكل الاقتصادية التي عززت الاختلالات الهيكلية (التضخم والبطالة وانهيار قيمة العملة الوطنية).

وقد شهد العراق تطوراً في نظامه النقدي بعد ألغاء القوانين الخاصة بالبنك المركزي قبل عام 1976 ليحل محلها قانون (64) للسنة (1976)، وكان القصد من تشريع هذا القانون هو جعل أهداف البنك متماهية مع توجهات الدولة لتحقيق التحول الاشتراكي ، وقد أجريت عليه جملة من التعديلات بدأت في السنة اللاحقة لصدوره وانتهت على أثر التغيير الذي حصل في عام (2003) والبدء بحقبة جديدة في حياة البنك المركزي

[1] - د. عوض فاضل اسماعيل ، المصدر السابق ، ص 304 .
[2] - د. بشار ذنون محمد الشكري وآخرون ، الاصلاح والتحرر المالي في العراق مع الاشارة الى التجربة المصرية ، تنمية الرافدين جامعة الموصل ، المجلد 30 ، العدد 91 ، 2008 ، ص 193 .
[3] - البنك المركزي العراقي ، 1947 – 1972 ، ذكرى اليوبيل الفضي لتأسيس البنك المركزي العراقي ، مطابع نيسان ، بغداد ، 1972 ، ص86 .

العراقي . [1] اذ تم اصدار مجموعة من الاهداف والذي تضمنها قانون(56) للسنة(2004) ومن تلك الاهداف هي الاتي : [2]

1- السعي الى تحقيق استقرار الاسعار المحلية والحفاظ عليها .
2- تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر ويستند الى السوق .
3- يقوم البنك المركزي العراقي بتعزيز حالة النمو المستدام في العراق .

ثانياً ـ العوامل الدافعة للإصلاح المالي في العراق :

ـ مفهوم الاصلاح المالي :

هو مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تحسين اداء المالية العامة وتحقيق الانضباط المالي وادارة الدين الحكومي المحلي والخارجي ، ايضا تهدف الى ضمان التكامل بين السياسات المالية والنقدية للدولة ، وعليه فالغرض منه هو ضبط عجز الموازنة وميزان المدفوعات عن طريق تخفيض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وترشيد الدعم وتحرير سعر العملة والاصلاح الضريبي وغيره . [3]

ويعرف الاصلاح المالي بأنه التوجه نحو سياسات قائمة على الحد من التدخل المباشر للحكومة وتعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد المالية وتحسين قدرة المؤسسات المالية على تعبئة المدخرات وتقوية المنافسة بين البنوك . [4]

وقد شرعت العديد من الدول النامية ومنها (العراق) بإصلاحات جذرية لأنظمتها المالية والاقتصادية التي تأثرت وبشكل كبير بالظروف السياسية التي طرأت عليه في العقود الماضية مما انعكس ذلك سلباً على قطاعاته الاقتصادية ومنها القطاع المالي ، كنتيجة لانخفاض أسعار النفط مما ادى الى تدهور ايرادات الموازنة العامة ، مما دفع العراق الى الاقتراض الداخلي والخارجي ، كونه اقتصاد آحادي الجانب يعتمد اساسا بشكل رئيسي في ايرادات الموازنة العامة على سلعة

[1] - د. عبدالحسين جليل الغالبي ، د. كاظم سعد الاعرجي ، المصدر السابق ، ص 196 .
[2] - احمد حسن عطشان ، المصدر السابق ، ص 16 .
[3] - احمد مراد ، النظام المالي في البلدان الاشتراكية مع دراسة خاصة عن الاصلاح المالي في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، 1973 ، ص 345 .
[4] - د. اكرام عبدالعزيز ، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 15 .

وحيدة وناضبة هي النفط الخام مما ادى الى حدوث اختلالات في قطاعاته الاخرى (كالاستثمارات والخدمات والقطاع الخارجي) . [1]

اما الجانب المالي فان عملية الانتقال من نظام مالي مقيد من خلال تدخل الدولة الى نظام اخر اكثر حرية ، الى جانب النتائج السلبية المترتبة على السياسة التدخلية للدولة وتأثيرها على النظام المالي والتي لم تشجع الى التراكم المالي وللنمو الاقتصادي . ادت الى تفاقم أزمة الديون الخارجية والتي أصبح في امس الحاجة الى التمويل الخارجي ، مضافاً اليه التغيرات الخارجية ، دفعت بالحكومة الى وضع سياسات تصحيحية لنظامها المالي .

ويجب ان تعتمد الحكومة على جملة من السياسات بصورة متسلسلة لكي تتمكن من انجاح عملية الاصلاح المالي كسياسات اسعار الفائدة ، واسعار الصرف ، والائتمان الموجه ، واعادة الهيكلية النسبية والسياسات المالية الخارجية ، والاسواق الاجنبية ، وتدفقات رؤوس الاموال من والى الخارج ، وفيما يلي تحليل جوانب عملية الاصلاح المالي وفق السياسات المبينة : [2]

1- اصلاح الموازنة العامة :

ان تجاوز مشكلة عجز الموازنة العامة لا بد ان يصب في أصلاح المالية العامة من نفقات وايرادات الامر الذي يستوجب فيه البحث في ترشيد واعادة هيكلة النفقات العامة فضلاً عن البحث عن أصلاح الواقع الضريبي و تنوع الايرادات .

واما عن سوء الادارة وفي حالات عديدة كانت سبب رئيسا الى مشكلات متعددة مثل تزايد حجم العجز بالموازنة العامة للدولة ، الى جانب ارتفاع حدة التضخم ، لذلك يتطلب اعادة النظر في السياسة المالية العامة كونها عنصرا مهماً في تسيير مجريات الاصلاح والتكييف الهيكلي .

[1] - سعدي حسام الدين ، المصدر السابق ، ص 89 .
[2] - عمر طارق وهبي القاضي ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية بين المهام والتحولات مع اشارة خاصة الى العراق ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، 2006 ، ص 258 .

واصبح تأثير هذه السياسات متوقفا على ما يأتي : [1]

أ- مقدار كمية العجز أو الفائض في موازنة الحكومة .
ب- انواع الانفاق والضرائب المعتمدة .
ج- الطريقة التي يتم من خلالها تمويل العجز والكيفية التي يتم بها التصرف بالفائض .

فان طبيعة القوانين والسياسة الخاصة بالبلد لها دور كبير في تحديد تلك المسارات وحجم العجز والموازنة في الاطار الكلي لتلك السياسات .

لان عملية اصلاح الموازنة العامة تتطلب ضرورة البحث بأصلاح المالية العامة بأدواتها من النفقات والايرادات العامة وحسب السياق الموضح في ادناه : [2]

أ- اصلاح هيكل النفقات العامة .
ب- اصلاح هيكل الايرادات العامة .

2- اصلاح هيكل تمويل عجز الموازنة العامة :

في هذه المرحلة ينبغي البحث في طبيعة وهيكل النفقات والايرادات من ناحية ، مع محاولة خلق نوع التفاعل بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من ناحية اخرى ، فان هذه الخيارات المهمة يجب الاخذ بها لمعالجة عجز الموازنة العامة تمر عن طريق البحث في مصادر تمويل ذلك العجز منها :

أ- **التمويل من الجهاز المصرفي :** وهذا يعني اندفاع وتوجه الحكومة لغرض تسييل العجوزات وعن طريقين هما ، التوسع بالاقتراض الحكومي من البنك المركزي او من التوسع بالبنوك التجارية ، وان ما يترتب عن التوسع الاول من تاثير في القاعدة النقدية هو دفعها نحو التزايد، والذي ينعكس في ازدياد حدة الضغط التضخمي وذلك من خلال الاصدار النقدي . [3]

وسيتبع ذلك ارتفاع حجم الاقتراض الخارجي ويعكس سلباً في حجم الاحتياطات الخارجية ، وكلاهما له التاثير السلبي على الاقتصاد عندما يغلب على هيكل النفقات غير المنتجة .

[1] - د. سامي خليل ، النظريات والسياسيات النقدية والمالية ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، 1986 ، ص 719 .
[2] - د. يونس احمد بطريق واخرون ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 176 .
[3] - د. غازي عبدالرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996 ، ص 134 .

ب- **التمويل غير المصرفي :** والذي يعد بدوره دالة على تطور اسواق المال وحجم الطلب على السندات الحكومية فضلاً عن مشتريات السندات المعتمدة على السوق ، فان مثل هذا النوع من الاقراض يكون ضعيفاً في البلدان النامية ومنها (العراق) بسبب طبيعة القطاع الخاص غير المصرفي ويحتمل ان يكون لهذا النوع من الاقتراض ميزة ايجابية تظهر في انخفاض أثره التضخمي عن التمويل النقدي ، وقد يكون ذلك على حساب مزاحمة نشاط القطاع الخاص الانتاجية . [1]

ج- **التمويل الخارجي :** اي الحصول على القروض من الخارج والهدف من ذلك هو توسيع العرض المحلي لزيادة الواردات ، فبالحد الذي يسهل الاقتراض الخارجي بأستيراد موارد اضافية اخرى من الخارج فيؤدي ذلك الى خفض أثر العجز على الطلب الفائض على السلع والخدمات الوطنية ، أما الحصول على القرض يعد مسألة سهلة وبنفس الوقت مهمة بالنسبة للبلدان النامية ، ان معظم التمويل الاجنبي يشتمل على عنصر المنحة وفي حالة زيادة المنح تستطيع الحكومة الاقتراض من دون ان تتعرض الى حظر قدرة الوضع المالي بالاستمرار ، وان الحصول على الموارد بشكل ميسر يخفض من سعر الفائدة الفعلي .

3- اصلاح هيكل الاسعار والائتمان :

ان تدخل الحكومة في السوق النقدي والمالي من خلال تحديد اسعار عوامل الانتاج وكذلك اسعار السلع بصورة عامة ، ادى الى تضخم حجم القطاع العام ومؤسساته الحكومية والتي تعمل دون المستوى والكفاءة الاقتصادية المطلوبة ، وبالتالي سبب ذلك تفاقما في العجز المالي وعجز الميزان التجاري مع تحقيق معدل النمو دون المستوى المطلوب ، وقد انعكست هذه المشاكل على مجريات عمل اسعار السلع والخدمات وأسعار الصرف ، وتأثيرها على تخصيص الموارد الاقتصادية ، مما دفع الحكومة الى العمل على مسألة أصلاح واقع معدلات سعر الصرف وأعادة النظر في هيكلية سعر الفائدة *وتحرير التجارة.

وان اصلاح هيكل اسعار الفائدة ، اي ان لاسعار الفائدة حدود قصوى على القروض والودائع في معظم البلدان النامية ومنها العراق ، وقد أدت تلك الحدود الى أسعار فائدة حقيقية شديدة السلبية ولا سيما البلد الذي يعاني اقتصاده من التضخم السريع ، وهناك فارق كبير بين اسعار القروض والايداع وان هذه الاسعار تتكيف

[1] - Terss Minassion, Ter and athers settling up a Theasury in economies in Transition , IMF, Washington , 1995 , p : 6 .

* يعني اعادة ترتيب اسعار الفائدة على كل نوع من انواع الودائع وجعلها تتناسب من ظروف المرحلة مما يساعد على تشجيع الاستثمار .

ببطئ مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومنها التضخم . وفي هذه الحالة ستكون تلك الاسعار معيقاً للادخار ومعرقل لكفاءة الاستثمار ، اذ ان وضع اسعار الفائدة بالدول النامية ومنها العراق انعكس سلباً في ظل توجيه الحكومة للبنوك عادة يتقاضى اسعار فائدة اقل على القروض المقدمة الى صغار المقترضين وكذلك على القروض طويلة الاجل . وان جدوى تحرير سعر الفائدة لا يعتمد فقط على مجموعة ادوات السياسة النقدية بل على المؤسسات الاوسع والمناخ التنظيمي . فأن الاصلاح المالي يشتمل على جعل اسعار الفائدة اكثر استجابة للتطورات الحاصلة في السوق ، وفي هذه المرحلة يتم استعمال الاوراق المالية الحكومية لأغراض السياسة النقدية التي تباع عن طريق المزاد والهدف من ذلك هو [1] :

أ- السماح لاسعار الفائدة المتعلقة بالاوراق المالية الحكومية ان تكون انعكاس لاتجاهات السوق .

ب- توفير سعر مرجعي يمكن استعماله لتحديد اسعار الفائدة الاخرى .

ويمكن التطرق الى اهم العوامل التي تمارس دوراً فاعلاً للتأثير على سعر الفائدة في ظل التحرر المالي هي [2] :

1- المنافسة في ظل النظام المالي لا سيما الاسواق المصرفية .
2- انفتاح الاقتصاد امام تدفقات رؤوس الاموال .
3- قوة ومتانة المؤسسات المالية .

فمن الضروري التأكيد على وجود سياسة قوية للاشراف المصرفي وكذلك الانظمة المعنية بذلك ، اذ تضمن سلامة الصناعة المصرفية وكذلك قدرتها على الاشراف بالمواصلة ، وفي حالة عدم وجود الاشراف الفاعل على النظام المصرفي قد يصبح تحرر سعر الفائدة غير مجدياً . ومن هنا تبرز عدة شروط للاصلاح المالي ووضع استراتيجية محددة لسعر الفائدة يمكن تناولها من جانبين هما [3] :

أ- اقتصاد يتسم بمعدلات تضخم واطئة .
ب- اقتصاد يتسم بمعدلات تضخم عالية او مرتفعة .

1-Pierre, Richard Agenor and Nadeem U.Haque, Macroecomic Management with informal Financial Markets, Document of IMF, PPAA194/12,IMF,Washington,1995,p.10.

[2] - نمارق فيصل حسين ، قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع الاشارة خاصة الى العراق للمدة من 1990 الى 2015 ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، غير منشورة ، 2017 ، ص 19 .

[3] - الاخضر عزي ، تكوين معدلات الفائدة ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 17 ، 2005 ، ص 8 . الانترنيت .http//: www.ulummianim.net

ان البلدان التي تتميز بالاستقرار الاقتصادي الشديد ، يمكن ان تحرر اسعار الفائدة كامله على ان تقترن هذه العملية بوجود نظام قوي لقواعد الحيطة المالية لاغراض الاشراف على جهازها المصرفي . وفي حالة العكس من ذلك بالنسبة للبلدان التي تتمتع بالتضخم المرتفع ، يتطلب في هذه الحالة يجب تحرر اسعار الفائدة باتخاذ الخطوات الملائمة لجعل اسعار الفائدة تعمل ضمن قوى السوق مقترنة بوجود اطار تنظيمي ملائم للاسواق المالية .

أما مسألة اصلاح سعر صرف العملة والتي تعد بوصفها حالة مهمة لمواجهة أوضاع الاختلال بين جانبي العرض والطلب ، وان هذا الاختلال قد يؤدي الى تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي التي لا تنسجم مع قدرة الاقتصاد على الانتاج ، وفي حالة اعتماد الاقتصاد على مصدر خارجي للتمويل سوف ينعكس سلباً نحو تصاعد حدة الاختلالات بين الاسعار والتكاليف المحلية وابتعادها عن مثيلاتها العالمية والذي يؤثر سلباً على القدرة التنافسية ويشوه الاسعار النسبية . اذ يجب تحديد حجم الاختلال عند معالجته من جهة واللجوء الى تعديل سعر صرف من جهة اخرى وتبرز الحاجة اليه فيما يتولد عنه من اثار تتعلق بتنظيمه وتقيمه وانعكاسه على معدلات النمو الاقتصادي من خلال [1] :

1- تقويض قابلية المنافسة للصادرات ذات الاسعار المرتفعة .

وفي مثل هذه الحالة ينعكس سلباً على الرصيد الخارجي واستنزاف موارد الصرف الاجنبي ، ومن ثم فأن ذلك سيؤدي ذلك الامر الى التخفيض الشديد في العملة يرتبط بعدم القدرة على الوفاء بايفاء المدفوعات مع وجود اثر مضاد على الاسعار وكذلك الانتاج .

2- توليد سوء تخصيص للموارد .

يحصل مثل هذا الوضع وبفعل تشويه اسعار السلع المحلية بعضها مع بعضها الاخر وبازاء الاسعار الدولية اذ يؤثر ذلك بشكل مضاد على الاستثمارات المحلية ومن ثم ينعكس سلبا على الانتاج وذلك بسبب تدهور الكفاءة .

3- التأثير العكسي في الاسواق المالية المحلية .

يظهر هذا التاثير عن طريق عدم اليقين باسعار الاوراق المالية وكذلك عن طريق تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية ، وهذه المرحلة سوف تتحمل الحكومة كلف باهضه لغرض اصلاح نظامها المالي .

[1] - د. عيسى محمد الغزالي ، سياسات اسعار الصرف ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية للأقطار العربية ، الكويت ، العدد 23 ، 2003 ، ص 28 .

ان استقرار سعر الصرف قد لا يتعارض مع استقرار الاسعار الاخرى، ويحتمل ان يكون سعر الصرف الاسمي الثابت مركزا او مثبتاً او اداة اسمية لتحقيق استقرار الاسعار . وفي حالة البحث عن وضع الترتيبات الخاص بسعر الصرف المتاحة كـ(خيارات مطروحة من الدول المتطورة) ومنها (الدول النامية) وتشمل ما يأتي : [1]

1- ان قيمة العملة المحلية يجب ان ترتبط بعملات اخرى قابلة للتحويل .

2- التعويم الحر لسعر الصرف .

وهناك تأثير واضح للاختلالات الهيكلية* في اختيار سعر الصرف الملائم من حيث الاتي [2] :

أ- سعر الصرف واستقرار الاسعار .
ب- سعر الصرف والتكامل الاقليمي .
ج- جمود الاجور .
د- حرية حركة تدفق رأس المال .

اما عملية اصلاح السياسات الائتمانية ، فأن للبنك المركزي في الدول النامية ومنها العراق مجموعة من الادوات المتعددة والهدف منها السيطرة على الحجم الكلي للنقود ومن بين ذلك اسلوب تحديد سقوف الائتمان لكل بنك تجاري[3] ، وهو أمر من شأنه ان يعيق المنافسة ولا يشجع على تعبئة الودائع ، وكذلك ان البنك المركزي يقوم بتحديد حجم الالتزامات من الودائع التي يستطيع القطاع المصرفي ان يخلقها بعد وضع شروط تتعلق بالاحتياطي والتحكم في كمية الاحتياطي عن طريق تحكمه بتسهيل اعادة التمويل لتوجيه الائتمان على القطاعات ذات الاهمية ، وان حكومات الدول النامية ومنها العراق لا يوجد استعداد لإزالة الدعم الموجه بالكامل ، وهنا يحصل القطاع الخاص على زيادة في الائتمان من قبل الحكومة وتحد من دورها في تخصيص الائتمان. [4]

---

[1] - صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 ، ابو ظبي ، ص 139 .

* يعني ذلك في حالة وجود اختلالات هيكلية داخل الاقتصاد القومي كعجز الموازنة او اختلال هيكل التجارة الخارجية ، الصين تسعى دائما الى زيادة صادرتها وقليل الاستيراد باتباع قيمة منخفضة للعملة .

[2] - لبيب جان طيفلي ، محسن خان ، سياسة سعر الصرف في البلاد النامية ، بعض المسائل التحليلية ، صندوق النقد الدولي ، 1991 ، ص 91 .

[3] - بادي سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقدين ، ترجمة : طه عبدالله واخرون ، تحرير سلطان محمد ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1986 ، ص 249 .

[4] - د. هيل عجمي الجنابي ، الترتيبات المالية لانظمة الصرف في الدول العربية ، مجلة دراسات عربية ، العدد 6 ، 1989 ، ص30 .

ثالثاً ـ الاصلاحات المصرفية في التحرر المالي :

1- مفهوم الاصلاح المصرفي :

يشير مفهوم الاصلاح المصرفي الى " مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل على ايجاد تغيير حقيقي في أسلوب ونمط النشاط المصرفي ليصبح اكثر فاعلية في تعبئة المدخرات وتوظيفها لخدمة التنمية بما يتوافق والتطورات الاقتصادية العالمية . [1]

ويعرف التحرر المصرفي بأنه " مجموعة من الاجراءات التي تسعى الى رفع القيود على القطاع المصرفي او تقليل من احتكار الدولة له مع دخوله الى المنافسة " . [2]

وتتضح اهمية الاصلاح المصرفي خلال الارتباط الدقيق في برامج الاصلاح الاقتصادي ولا سيما لاصلاح كل من القطاع العام والمالي، وهذا يعني هناك اثرا ايجابيا في الانشطة الاقتصادية في الامد الطويل ، وفي هذه المرحلة يتوقف الاكتناز في المنازل وتودع في المصارف لتصبح تلك المصارف حلقة رئيسة فاعلة في التنمية .

وان للاصلاح المصرفي دورا فعالاً في القيام بالاعمال المصرفية الناجحة مما يمكن تلك المصارف من جذب الودائع من العملاء ، وبهذه الحالة يتطلب زيادة قدرتها عل منح القروض الى الافراد او المشاريع من الاموال المودعة لديها الفرق كسب الربح .

وان هذا الامر يتطلب بدوره مستوى من الاصلاح في قطاع المشاريع الذي يؤمن حقوق الدائنين ، وان عملية الاصلاح المصرفي يتطلب الاعتماد على السياسة الاقتصادية من خلال محورين هما ارتباط القطاع المصرفي بالجانب المالي لقطاع المشاريع ، وكذلك يكون له دور والسيط بين المدخرين والمقترضين .

[1] - زياد جواد لفته ، أهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2009 ، ص 60 .

[2] - بن طلحة صليحة ، امعوشي بوعلام ، دور التحرر المصرفي على الجهاز المصرفي المصري ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، مصر ، غير منشورة، 2001 ، ص 31 .

ففي العراق وبعد أحداث عام 2003 جرت تغيرات جذرية في انظمته السياسية والاقتصادية ، مما عكس ذلك ايجابياً من خلال الانفتاح نحو الاقتصاد الدولي . ولذلك تم اجراء تعديلات وتشريعات واصلاحات في النظام وكما موضح في ادناه : [1]

ا- الاطار التشريعي والقانوني :

عند تعديل القوانين المعمول بها يشترط مراجعتها اولاً لغرض دراستها وتطويرها لتنسجم مع مرحلة الانفتاح والتحرر المالي والاقتصادي في الاقتصاد العالمي واعطاء أهمية كبيرة للقطاع الخاص لما له من دور فاعل وتمثل هذه التشريعات والقوانين البنى التحتية للإصلاح المصرفي . [2]

تم منح البنك المركزي العراقي الاستقلالية التامة عن الحكومة بعد اصدار قانون رقم 56 لسنة 2004 لغرض تسيير عملياته المصرفية المركزية ، وقد تضمنت الفقرة الثانية من المادة (2) من القانون اعلاه بموجب المادة السادسة والعشرون من القانون أصبح البنك المركزي العراقي بمنأى عن الضغوط السياسة المالية في اقراض الخزينة بشكل مباشر مما يؤدي الى عدم توليد التوسع في عرض النقد .

وصدور قانون المصارف التجارية رقم 94 لسنة 2004 ايضا يعد تشريعه واصداره خطوة رئيسية لارساء نظام مالي يعمل وفقاً للمعايير الدولية .

ايضاً شرع قانون غسيل الاموال رقم 39 لسنة 2015، ايضا شرع هذا القانون لتأمين جانب المؤسسات المالية لما يتعلق بغسيل الاموال ، ويهدف القانون الى اخذ الحيطة بتعاملاتها على الصعيدين الدولي والمحلي وان الانفتاح على العالم ومؤسساته المالية بعمليات التمويل السريع لرؤوس الاموال لا بد من تشريع مثل هذا القانون لغرض حماية الاموال وكذلك لمعرفة اصولها ، اذ لا يجوز ان يتم غسلها بمشاريع داخل العراق بدون التعرف على اصولها .

[1] - د. مايح شبيب الشمري ، تحليل واقع القطاع المالي وآفاق الاصلاح المستقبلية في اقطار عربية مختارة ، مجلة ابحاث عراقية، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، بابل ، العدد 4 ، 2010 ، ص 130 .

[2] - د.كنجو عبود كنجو ، الابعاد المفقودة في اصلاح النظام المصرفي في سوريا ، المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار استراتيجيات الاعمال في مواجهة العولمة ، جامعة فيلاذ ليفيا ، 2005 ، ص 4 .

ب- استبدال العملة القديمة :

تم العمل بالعملة الجديدة بعد الانتهاء من استبدال عملة الدينار العراقي القديم بتاريخ 2004/1/15 ، ساعدت هذه الخطوة البنك المركزي على ان يؤدي دوره النقدي في مساهمته بادارة النشاط الاقتصادي في العراق من خلال وقوفه على حجم كمية النقود المصدرة مع اتخاذ الاجراءات في مكافحة التزوير ، وكذلك ساهمت عملية تبديل العملة في توحيد التعامل بالدينار العراقي في كافة انحاء البلد مما اعاد الثقة بالدينار وقد ساهم في تحسين سعر صرفه بصورة واضحة .[1]

ج- انشاء المصرف العراقي TBI :

اهتمت الحكومة العراقية بالتجارة الدولية ولذا عمدت الى تعزيزها بأنشاء المصرف التجاري TBI في شهر تشرين الثاني عام 2003 ، وان دوره هو مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية عالمياً مع تطوير العلاقات المالية التي تراجعت كثيراً نتيجة الحصار الذي مر به العراق في العقد الاخير قبل عام 2003 .[2]

د- تحرير القطاع المالي ولا سيما تحرير سعر الفائدة :

بعد عام 2003 شهد العراق بصورة عامة تغيرات جذرية في معظم قطاعاته ومن ضمن ذلك التحرر المالي الذي شهدته الاسواق والذي جسدته فعلياً السوق المالية الوطنية من خلال عمل الجهاز المصرفي في تحديد معدلات الفائدة لديه ، اذ كانت تعد ركناً اساسياً في تقوية الوساطة المالية التي تمثل جوهر الاستقرار المالي . عكس ما كان عليه في السياسات النقدية السابقة والتي

[1] - د. عبدالحسين جليل الغالبي ، اصدار الدينار العراقي الجديد بين الضرورات والمبررات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، عدد 1 ، مجلد 1 ، 2004 ، ص 78 .

[2] - د. باسم عبد الهادي حسن ، اشكالية التالوث المستحيل ، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة ،بغداد ، العدد 19 ، 2007 ، ص 80 .

كانت تعتمد في سياستها على تحديد جهة الائتمان مما يعكس سلباً كونه يقع خارج السوق وتوازنه .[1]

هـ - التحول في الرقابة المصرفية :

واحدة من اهم الاصلاحات في الرقابة المصرفية هو تجاوز الرقابة المصرفية المتحكمة واحلال الرقابة الوقائية التلقائية بدلاً منها ، وعلى قدر ذلك تم اصدار قانون الصيرفة رقم 94 لسنة 2004 ، والذي منح البنك المركزي العراقي صلاحية فرض الرقابة الوقائية متجاوزاً الرقابة القسرية في ادارته.

و- منح تراخيص العمل للمصارف الأجنبية :

يعد بناء قطاع مصرفي له القدرة على التنافس في العراق ، تم فتح الابواب امام المصارف الاجنبية والعربية لغرض المشاركة والعمل داخل البلد مشروطاً بانسجام تلك المصارف مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق .

وقد نجحت تلك السياسة والدليل على ذلك هو استلام البنك المركزي العراقي العديد من الطلبات ومنها (البنك الكويتي) .[2]

ز- هيكلة المصارف الحكومية :

بتاريخ 2006/2/21 جرى اتفاق بين كل من البنك المركزي ووزارة المالية العراقية على اعادة الجدولة لغرض سداد الرصيد المستحق بمبلغ (890 393 5) مليون دينار عراقي للبنك المركزي ، وتم ايضاً وحسب الاتفاق الحاصل مع صندوق النقد والبنك الدوليين المصارف التجارية وتغيير اسم المصرف الاشتراكي الى مصرف العراق . وقد توسعت العلاقات افضل مما كانت عليه حيث تم اعداد وتنفيذ مجموعة من الخطط عام 2007 بعد ان تم التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية وديوان الرقابة بالتعاون مع

[1] - رشيد بوكاساني ، معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، غير منشورة ، 2006 ، ص 45 .

[2] - د. اديب قاسم شندي ، الاقتصاد العراقي الى اين ، النجف دار المواهب ، 2001 ، ص 309 .

الخزانة الامريكية ، ومن تلك الخطط التي (الخطط التشغيلية والمالية والاستراتيجية) والهدف منها الارتقاء بعمل المصارف مع تطوير خدماتها . [1]

2- متطلبات الاصلاح المصرفي في العراق :

هناك تاثيرات ايجابية للاصلاح المصرفي على الجهاز المصرفي ، وتبين ذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالجهاز المصرفي ، ولكن هناك تحديات تعمل في ظلها المصارف في العراق والتي لا تزال تتطلب توفير الكثير من المتطلبات وذلك لغرض تحقيق الاستمرار في نجاحها وكما يلي : [2]

أ- التنمية والاستقرار الاقتصادي : الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من عدم الاستقرار ولعل واحد من اهم الاسباب في ذلك هو الجانب الامني والذي يمنح الفرصة الحقيقية لتحقيق الاصلاح والتطور المرغوب في القطاع المصرفي في العراق . وكذلك للجانب الاقتصادي دور اي انه كلما كان هناك استقرارا اقتصاديا انعكس انعكاسا ايجابياً على عمل القطاع المصرفي ، اي بعبارة اخرى لا يمكن فصل كل من المالي والمصرفي عن الوضع العام بالسياسة الاقتصادية .لذلك يتطلب من الحكومة ان تعمل على تحسين فرص النجاح بعد ان يتم اختيار سياسة اقتصادية ملائمة مع الوضع الراهن للاقتصاد العراقي ، مما يعكس لنا متطلبات الاصلاح ومن ثم سينعكس على العملية التنموية في العراق .

ب- وضع خطة استراتيجية لتطوير الجانب التقني المستخدم في الجهاز المصرفي وحسب الامكانات المتوفرة مما ينعكس ايجابياً على العمل المصرفي ومنها (القدرة على اجراء المدفوعات الالكترونية في داخل العراق وخارجه) مما ينسجم مع التطور المصرفي في العراق ، وكذلك العمل باستخدام الادوات المالية والمصرفية الحديثة والتي تؤدي الى اضافة انواع جديدة من الخدمات المصرفية والتي يحصل عليها من المصارف العالمية .

ج- الالتزام بالمعايير الدولية : ومن أهم تلك المعايير الافصاح المالي مع كفاية رأس المال وهذا الامر ينعكس انعكاساً ايجابياً اكبر من الشفافية في عمل المصارف العراقية .

[1] - د. مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ، 2008 ، ص 13 .
[2] - د. اديب قاسم شندي ، المصدر السابق ، ص 311 .

د- الاهتمام بالمصارف الاهلية والسماح لها بالقيام بالعمليات والادوات المصرفية كافة للنشاطات التي تؤديها دوائر الدولة وعدم تقيدها وحصرها لدى المصارف الحكومية وكذلك السماح لها بفتح حسابات جارية وثابتة بكافة المؤسسات التابعة للدولة مع الآخذ بنظر الاعتبار التنسيق بين المصارف الاهلية والبنك المركزي ووزارة المالية بتوحيد التعليمات والتشريعات والتي تحدد ذلك .[1]

رابعاً - هيكل النظام المالي والمصرفي في ظل التحرر المالي :

1- هيكل النظام المالي في العراق :

يتألف النظام المالي من وحدات عارضة للأموال هم (المدخرون)، والاخرى الطالبة للأموال (المستثمرون) ، وان مثل هذه العلاقة تجري في بعض المؤسسات المالية الوسيطة منها المصرفية وغير المصرفية ، وبأشراف البنك المركزي العراقي ، فلسوق العراق للأوراق المالية دورُ في ذلك ايضاً ،وهذا يوضحه لنا الشكل (5) :

شكل (5) هيكل النظام المالي في العراق

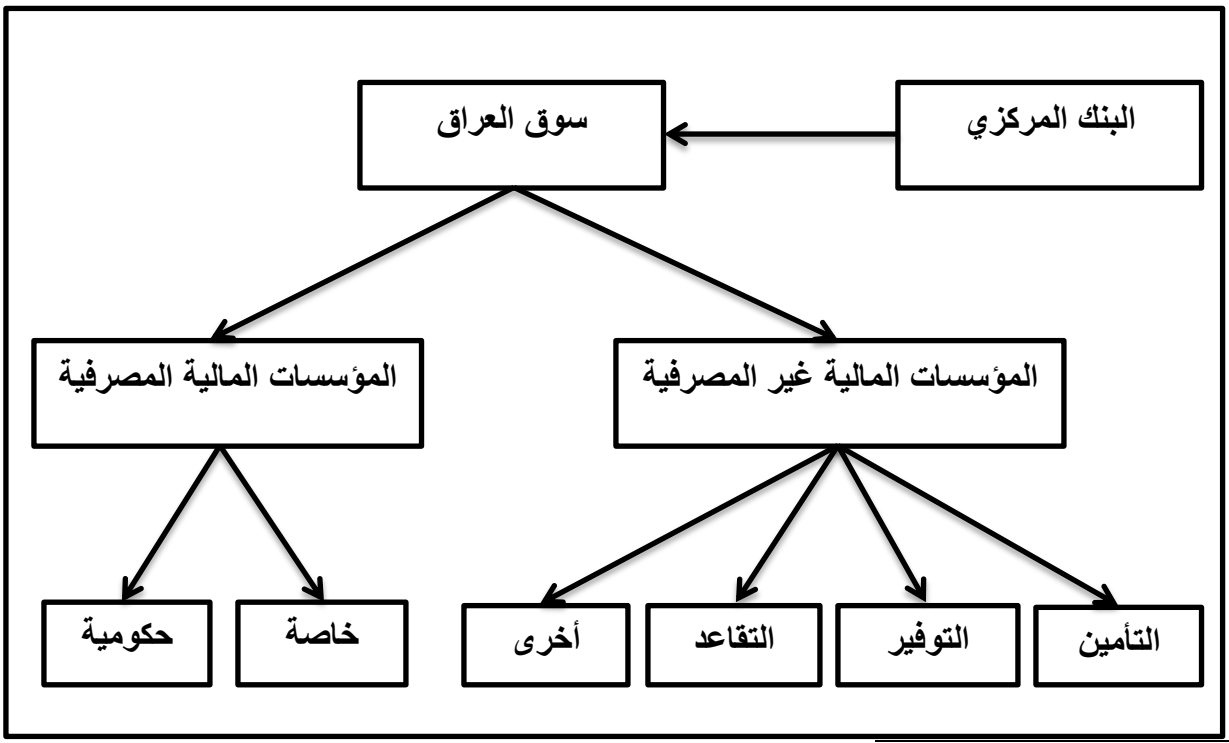

[1] - د. عبدالعظيم عبدالواحد شكري ، حياة عبدالرزاق حسين ، الاصلاح المصرفي في العراق الودائع والمتطلبات ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 1 ، العدد 1 ، 2013 ، ص 190 .

المصدر : من عمل الباحث (البنك المركزي العراقي ، المؤسسات المالية العراقية والاجنبية ، منشور على شبكة المعلومات الدولية بالموقع : http://www.cbi.iq/arabrc/iraqi.finstitutiuns.html

يوضح شكل (5) ان النظام المالي في العراق يتألف من البنك المركزي العراقي ومجموعة من المصارف التجارية (الحكومية ، والأهلية) ، وكذلك عدد من المؤسسات المالية غير المصرفية والقطاع الخاص ، فضلاً عن سوق العراق للأوراق المالية ، وان النظام المالي العراقي له ارتباطات خارجية من خلال علاقته المالية والاقتصادية .

2- الجهاز المصرفي العراقي :

ويضم هذا الجهاز المؤسسات الاتية : [1]

أ- البنك المركزي العراقي :

للبنك المركزي أهمية كبيرة لأنه الراعي الاساسي للنظام المالي ، من خلال مساهماته الفاعلة في توفير البنى التحتية القوية من خلال دعم انظمة التسوية والدفع لضمان الكفاءة والامان للنظام المالي ومن ابرزها تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار .

ب- المصارف التجارية : وهي أحد مكونات النظام المالي في العراق ، بل تمثل العمود الفقري له بوصفها المؤسسة المالية الوسيطة ، وكذلك تقوم تلك المصارف بخلق الائتمان على ما يتوفر لديها من موارد مالية ، وهذا التوفير يعد تمويلاً يساعد المصارف على ممارسة نشاطها . اذ بدأ العمل بهيكلية المصارف الحكومية التجارية خلال خطة عمل تم التوصل اليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين ، ومن خلال ذلك تم تغيير اسم المصرف الاشتراكي الى مصرف العراق [2]. اذ ان المصارف التجارية في العراق تنقسم الى مصارف تجارية حكومية ومصارف تجارية خاصة وكالاتي: [3]:

---

[1] - د. حيدر نعمة بخيت ونصر حمود ، سياسات التحرر المالي في البلدان العربية ، مجلة العلوم الانسانية العدد 25 ، 2005 ، ص4 .

[2] - زياد جواد لفتة الفيصل ، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي للتنمية مع الاشارة الخاصة للعراق ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2009 ، ص 166 .

[3] - البنك المركزي العراقي ، المؤسسات المالية العراقية والاجنبية ، منشور عن شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي : http://www.cbi.id/arabic/iragiffinstutions.html

1- المصارف التجارية الحكومية: تعود ملكية تلك المصارف الى الدولة اذ ان رأس مالها وارباحها وخسائرها تتحمله الدولة ومن تلك المصارف هي :

أ- مصرف الرافدين: تم تأسيسه بموجب قانون رقم 33 لسنة 1941 ويعد اول مؤسسة نقدية عراقية تمارس اعمال الصيرفة التجارية ، اذ باشره اعماله 1941/5/19 واصبح له فروع عديدة اذ بلغ عددها 185 مكتباً وفرعاً داخل العراق حتى عام 1999 .

ب- مصرف الرشيد تم تأسيسه بموجب القانون رقم 52 لسنة 1988 واذ بلغ عدد فروعه 152 فرعاً ومكتباً حتى عام 1999.

2- المصارف المتخصصة العراقية [1] :- وهي المصارف التي تختص في خدمة قطاعات معينة والمهم منها ، بعد ان يتم تمويلها عن طريق القروض لغرض وتطوير وتنمية تلك القطاعات ، ومن تلك المصارف هي :

أ- المصرف الصناعي : ترتبط اهمية هذا المصرف بأهمية الصناعة وبالاخص منه الصناعة التحويلية اذ ان هذه الصناعات التحويلية تكون ضعيفة بمعظم الدول النامية ومنها العراق . وان البنوك الصناعية لها الامكانية ان تقدم قروضها التمويلية لعملية التطور الصناعي بشكل عام والتحويلية بشكل خاص .

ب- المصرف الزراعي : تم تأسيس المصرف الزراعي بموجب القانون 51 لسنة 1935 ، وهو بنك ائتماني متخصص بهدف تمويل النشاط الزراعي عن طريق تقديم القروض بفوائد بسيطة لغرض دعم الناتج الزراعي ، اذ يتمتع باستقلالية مادية وادارية حسب القانون رقم 110 لسنة 1974 .

ج- المصرف العقاري : تم تاسيس المصرف العقاري بموجب قانون رقم 18 لسنة 1948 ، وتختص تلك البنوك بتوفير التمويل اللازم بالاستثمار في قطاع البناء ، ويعد هذا النوع من الاقراض اكثر ضماناً لان ارض البناء هو الضمان لمثل هذا التمويل .

[1] - د. خليل محمد حسن الشماع ، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1975 ، ص 699 .

3- هيكل الجهاز المصرفي العراقي :

شهدت الساحة المصرفية العراقية بعد عام 2003 مرحلة تحول اقتصادي نحو اقتصاد السوق، اذ تركزت في المجال المصرفي من خلال اصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 والذي اعطى الاستقلالية التامة للبنك دون التدخل الحكومي في ادارة سياسته النقدية وكذلك تم تشريع واصدار قانون الدين العام المختص ببيع وشراء الاوراق المالية مستنداً بالية السوق ونتيجة للتطور الحاصل من خلال تشريع واصدار عدة قوانين تقع في مصلحة تطور الجهاز المصرفي العراقي اصبح اجمالي المصارف العاملة بالسوق المصرفية 54 مصرفا لغاية 2016 منها 7 مصارف حكومية و 23 مصرفا اهلياً، و 12 مصرفاً اسلامياً و 12 مصارفاً اجنبياً.

وكما موضح في الشكل (6)

شكل (6) هيكل الجهاز المصرفي العراقي

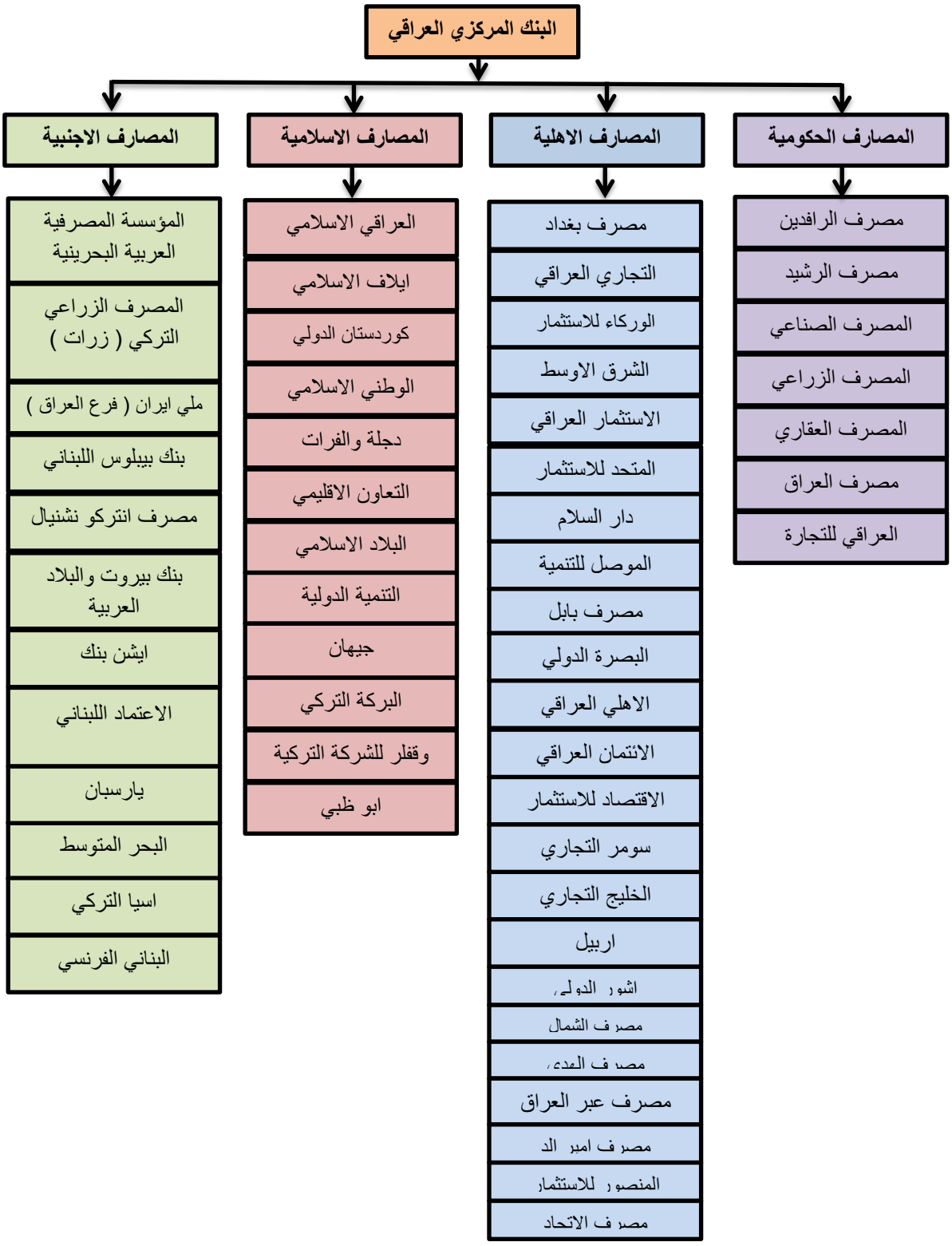

المصدر : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2013

ثانياً ـ المؤسسات المالية غير المصرفية :

وهي مؤسسات مالية ليس لديها رخصة مصرفية كاملة او لا تخضع لأشراف وكالة تنظيمية بتسهيل الخدمات المصرفية الوطنية او الدولية ، وان تلك المؤسسات عادة تكون محدودة الفاعلية في المجال المالي والاستثماري وان سبب ذلك الادارة التقليدية وقلة الخبرة في مجال التخصص لهذه المؤسسات .[1] وبدأ دور تلك المؤسسات يتنامى في حجم المدخرات وتحفيز الاستثمار ، ودعم عملية التنمية والنمو الاقتصادي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن تلك المؤسسات هي :

أ- مؤسسات الادخار التعاقدي :

وهي مؤسسات مالية غير ودائعية ، ان رأس مالها تعاقدي لمدة طويلة ، اذ يوفر لها فرصة الاستثمار الطويلة الاجل في الاسواق المالية ، لان اصولها المالية ذات احجام كبيرة لذا سميت بالمستثمر المؤسسي ، وتتميز بتأمين اكبر من المخاطر بسبب نوع المحفظة الاستثمارية .[2]

عند رفع الدولة للقيود في هذه المؤسسات في الاستثمار للمشاريع الحكومية من شأنه سوف يحفز استثمارتها وينعكس ايجابياً على النمو الاقتصادي ومن هذه المؤسسات هي :

1- شركة التامين : وهي تعد بمثابة وسيط مالي يقوم بتحويل اقساطات التأمين الى الاستثمارات الرأسمالية الحقيقية في سوق راس المال .

2- صندوق التقاعد : هي عبارة عن هيأة خاصة او حكومية تعتمد على نظام التقاعد في حشد ادخار الاسر ، وان تلك الادخارات الجماعية غالباً ما توظف في الاسواق المالية ومن ثم تقدم رواتب المتعاقدين عند التقاعد ، وقد انتشرت هذا الفكرة في الخمسينات .[3]

3- الضمان الاجتماعي : وهي انظمة لضمان عيش الافراد في حده الادنى المعقول عن طريق تأمين العمل له وتعويض دخله المفقود في حالة انقطاعه عنه لاسباب خارجه عن ارادته ، وكذلك تعطيه نفقات استثنائية مثل المرض والعجز والوفاة ، ظهرت تلك الانظمة الاجتماعية عند نهاية القرن التاسع عشر على يد المستشار الالماني (بس مارك) .[4]

---

[1] - د. قيس صالح البدري ، تقويم النشاط المصرفية الخاصة في العراق ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 ، كانون الاول ، 2001 ، بغداد ، ص 184 .

[2] - د. بشير هادي واخرون ، الاسواق المالية - الاطار العام ومقومات النجاح ، مجلة دراسات ادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلد الثاني ، العدد الرابع ، 2008 ، ص 172 .

[3] - هودة عبو ، اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال فترة (1970-2006) رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم التيسير ، جامعة حسيبة بوعلي بن شلب ، غير منشورة، 2008 ، ص 15 .

[4] - د. فراس ملحم واخرون ، الاطار القانوني لضمان الاجتماعي في فلسطين ، سلسلة تطور القوانين ، رام الله ، 1999 ، ص 12 .

ب- **شركات التأجير :** تعطي هذه الشركات المشاريع الانتاجية مصدراً بديلاً عن الشراء متمثلاً بالتاجير ، وبالتالي ينعكس ذلك ايجابياً في مستويات الاستثمار نتيجة في انخفاض في تكلفة الانتاج والذي يسهم بدوره لتكوين رأس المال .

ج- **صناديق الاستثمار :** وهي احدى المؤسسات الاستثمار الجماعي التي تتخذ شكل الشركة المساهمة بداخل الجهة المنشأة لها ، تعمل كوعاء مالي بجمع الاموال من الافراد الطبيعيين مقابل وثائق الاستثمار التي يحصلون عليها ، ويتم استثمارها في تكوين محافظ الاوراق المالية ،وبالتالي تعطي فرص للشركات بالاقتراض من السوق بدلاً من المصارف .[1]

[1] - صلاح الدين شريط ، دور صناديق الاستثمار في سوق الاوارق المالية – دراسة تجربة مصر ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، غير منشورة، 2012 ، ص 169 .

المبحث الثاني

واقع النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2003-2019

اولاً- نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الاجمالي:

يعد مستوى الائتمان احد اهم المؤشرات التي يعوّل عليها في قياس نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص من قبل الجهاز المصرفي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، فضلاً من انه الاكثر استخداماً في القياس الكمي لدرجة تطور القطاع المالي في الدول النامية ومنها العراق كونه يشمل اغلب القروض المقدمة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية والمصارف التجارية، اذ يستثني هذا المؤشر الائتمانات الصادرة للحكومات والهيئات العامة والبنوك المركزية.([1])

كما ان الودائع المصرفية التي تحول الائتمان تعمل كمؤشر لمستوى الوساطة المالية في الاقتصاد العراقي، والجدول (1) يوضح تطور مسار الودائع المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي.

[1] -Sangaya kumar lenka ,. measuring financial develo pment in india Pradesh in dia (2015) (p.191-192)

جدول (1) تطور نسبة الائتمان الموجهة للقطاع الخاص ونسبته الى GDP في العراق للمدة 2003-2019(مليار دينار)

البيان / السنوات	القروض الموجهة للقطاع الخاص مليار دينار	معدل التغير السنوي%	GDP مليار دينار	نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى GDP
2003	396	--------	29585	1.33
2004	622	57.07	53235	1.16
2005	950	52.73	73533	1.29
2006	1881	98	95588	1.96
2007	2387	26.90	111504	2.14
2008	3978	66.65	157026	2.55
2009	4646	16.79	130642	3.55
2010	2884	-37.92	162064	1.77
2011	2734	-5.20	217327	1.25
2012	5098	86.46	254225	2
2013	6565	82.77	273587	2.39
2014	7245	15.35	266420	2.71
2015	7675	5. 39	207876	3.69
2016	7308	-4 .78	203536	3.59
2017	7048	-3. 55	225995	3.11
2018	7231	2 .59	258035	2.80
2019	7160	-0.98	266.190	2.6

المصدر:العمود 1، 4 من عمل الباحث:

- بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير والنشرات الاحصائية والاقتصادية السنوية ، سنوات مختلفة.

تم استخراج بيانات جدول (1) وفق المعادلات الاتية: -

$$\text{معدل التغير السنوي \%} = \frac{\text{سنة المقارنة – سنة الاساس}}{\text{سنة الاساس}} * 100$$

شكل (7) نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص الى **GDP**

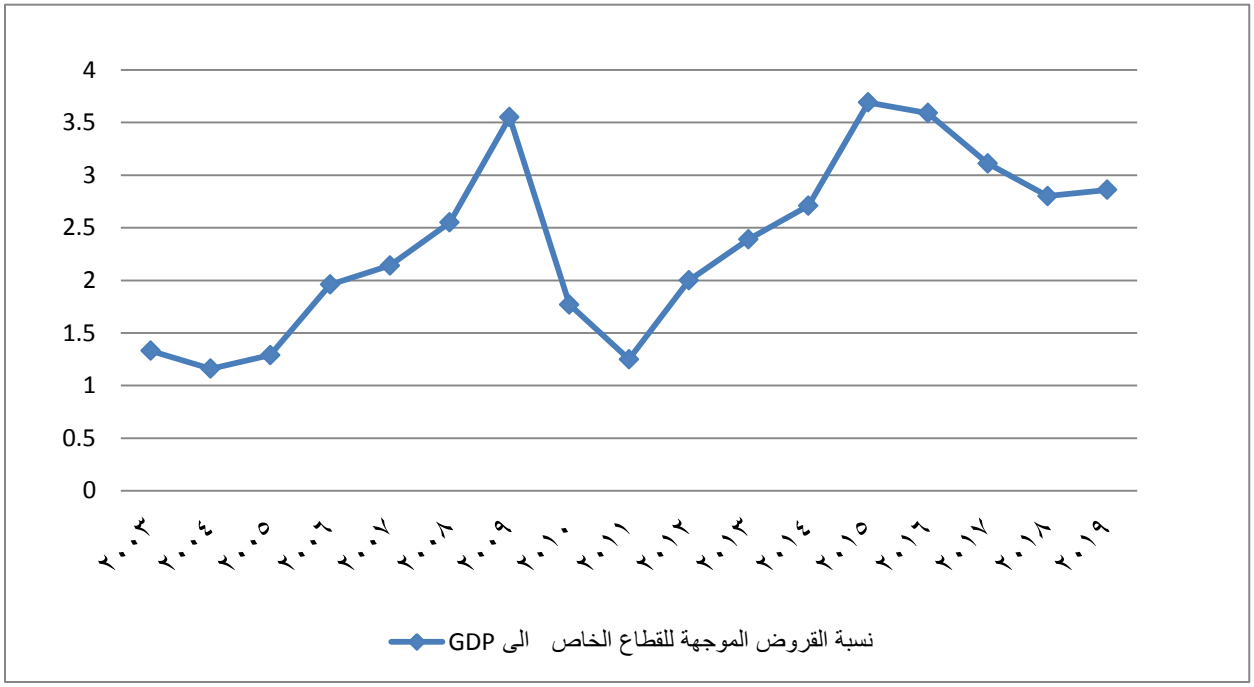

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (1)

يتضح من البيانات الواردة في الجدول (1) أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص كانت متزايدة منذ عام 2003 اذ بلغت نحو (4646) مليار دينار عام 2009 بعد ان كانت (396) مليار دينار عام2003 وبمعدل نمو مركب * قدره (16. 41 %) للمدة (2003- 2009) في حين تراوحت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين (33 . 1 % ، 55 . 3 %) كحد ادنى وأعلى

*. تم استخراج معدل النمو المركب بموجب الصيغة الاتية $R = \left\{\left(\frac{Yt}{Y_0}\right)1^{/n} - 1\right\} * 100$

R = معدل المنو المركب

Yt =السنة الاخيرة

Y_0 =السنة الاولى

N =عدد السنوات

للأعوام ذاتها على التعاقب ، وجاء هذا التحسن في معدلات نمو القروض الموجهة الى القطاع الخاص نتيجة الغاء بعض ضوابط الائتمان وارتفاع مستوى الدخول والتحسن النسبي في الوضع الامني . هذا وقد شهدت الأعوام اللاحقة لعام 2009 تراجعا ملحوظاً في تلك القروض اذ تراجعت من نحو (4646) مليار دينار عام 2009 الى نحو (2884 ، 2734) مليار دينار لأعوام (2010 ، 2011)على التوالي وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ نحو (92 .37 % ، 20 .5 %) للعامين المذكورين على التوالي ولعل سبب ذلك التراجع يعود الى توجه اغلب الائتمان الى القطاع العام ومزاحمة القطاع الخاص في التمويل وانخفاض الدخل الحقيقي للإفراد نتيجة انخفاض المدخرات المحلية ، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص للناتج المحلي الإجمالي نحو (77 . 1 % - 25 . 1 %) للأعوام أعلاه على الترتيب ليؤشر انخفاض نسبة الائتمان الخاص الى إجمالي الناتج المحلي الاجمالي .وقد شهدت الأعوام اللاحقة لعام 2011 زيادة في أجمالي القروض الممنوحة لذلك القطاع إذا بلغت نحو (5098، 6565، 7245، 7675) مليار دينار للأعوام (2012، 2013، 2014، 2015) على ترتيب وبمعدلات نمو سنوية قدرها (46. 86 % ، 77.28% ، 35.10% ، 93.5%) للأعوام ذاتها على الترتيب ويفسر هذا التراجع في نسب النمو الى معدل الضعف النسبي في الوساطة المالية في الجهاز المصرفي وابتعاده عن العمليات المصرفية الداعمة للسوق المالية لتخوفه من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان والتراجع في تسديد القروض الممنوحة ، وبلغت نسبة القروض الى الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك المدة ما قيمته (2% ، 2.39% ، 2.71% ، 69. 3%) على التعاقب ، اذا كانت نسب المساهمة متواضعة خلال تلك الاعوام ليؤشر وجود بعض التحسن في النشاط الاقراضي للقطاع الخاص وهكذا استمر اجمالي قروض القطاع الخاص في الانخفاض خلال الاعوام اللاحقة لعام 2015 الى ان وصل الى نحو(7160) مليار دينار عام 2019 بعد ان كان (7308) مليار دينار عام 2016 مسجلاً معدل نمو سنوي سالب بلغ قدره (0.51%) للمدة 2016-2019 عاكساً تدهور الاوضاع الامنية والعمليات الارهابية التي شنها تنظيم داعش على المحافظات الشمالية والغربية من البلاد ، الذي ادى الى توجه معظم الائتمان لدعم العمليات العسكرية مما اثر على انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ففي الوقت التي تراوحت فيه نسبة القروض للناتج المحلي الاجمالي ما بين (2. 80%، 3 ، 59 %) كحد ادنى واقصى للمدة

المذكورة لتؤشر ان النسبة الائتمان الممنوح كنسبة للناتج المحلي ما زالت متدنية لعدم وجود مساهمة حقيقية من جانب مصارف القطاع الخاص في دعم النشاط الاقتصادي للبلاد .

ثانياً- نسبة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الاجمالي :

ان تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب قطاع مالي مستقر قادر على استقطاب الودائع المصرفية للأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو القروض الاستثمارية بما يقود الى تحقيق النمو الاقتصادي لاي اقتصاد سواء الاقتصادات المتقدمة او الاقتصادات النامية ، وبقدر تعلق الامر في الاقتصاد العراقي فأن الحاجة ملحة الى جذب مدخرات الافراد والمؤسسات لتوجيهها نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة فيما يؤدي الى توسيع العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي مما يعني ضمناً تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي هو بمثابة الشرط الضروري والشرط الكافي لتحقيق النمو الاقتصادي .

وقد بلغت الودائع المصرفية في العرق (8115، 4318 ،18911 ، 10163) مليار دينار للاعوام(2003،2004، 2005 ،2006) وبمعدل نمو مركب (0.44%) للمدة 2006-2003 الناتجة عن التغيرات في السياسة النقدية واتجاهاتها في العراق في سعيها لزيادة حجم الودائع المصرفية الناتجة عن حركة رأس المال من والى العراق كما ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي انعكست على زيادة حركة الودائع كما في الجدول (2) .

جدول (2) مؤشر نسبة الودائع المصرفية من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003 -2019 (مليار دينار).

السنوات	الودائع المصرفية مليار	معدل التغير السنوي%	GDP مليار دينار	معدل الودائع المصرفية الى GDP مليار
2003	4318	-------	29589	14.59
2004	8115	87.93	53235	15.42
2005	10163	25.23	73533	14.64
2006	18911	86.07	95588	17.70
2007	28543	50.93	111504	23.48
2008	34524	20.95	15702 6	21.98
2009	38582	11.75	130642	29.53
2010	47947	24.27	162064	29.58
2011	56150	17.10	217327	25.83
2012	62005	10.42	254225	24.38
2013	68855	11.04	273587	25.16
2014	74073	7.57	266420	27.80
2015	64344	-13.13	207876	30.95
2016	62485	-2.88	203536	30.65
2017	67689	8.32	225995	28.09
2018	76896	13.59	258035	30.62
2019	82000	6.64	266190	30.80

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقارير السنوية (2003-2020).

شكل (8) معدل الودائع المصرفية الى GDP

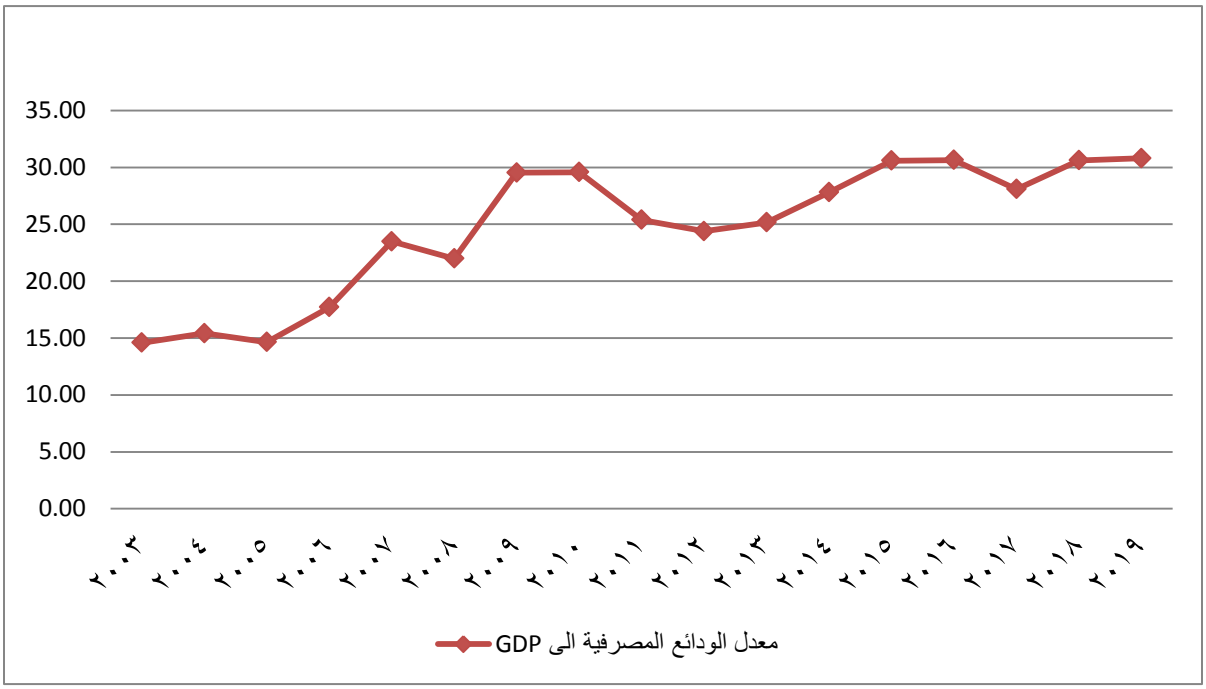

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (2)

يلاحظ من خلال الجدول (2) ان الزيادات فيه كانت واضحة نتيجة تحرر الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية بعد عام 2003 التي فرضت بموجب قرار مجلس الامن 598 القاضية بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق نتيجة دخول الكويت. بالمقابل فان معدل الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين قيمة عليا (17.70) عام 2006 الى قيمة دنيا (14.59)عام 2003 والملاحظة التي يمكن تأشيرها هنا تزايد معدل الودائع المصرفية الى الناتج المحلي الإجمالي سنة بعد اخرى مما يعطي الاشارة الى زيادة حركة الاقتصاد العراقي لتلبية الحاجات المتزايدة لإعادة ما دمرته الحرب وللاستمرار في عملية التنمية .ان اداء النظام الاقتصادي لوظائفه المختلفة لتحقيق النمو والتنمية وتحقيق اهداف المجتمع يأتي عبر نظام مالي مستقر قادر على تعبئة المدخرات وتوجيه الاقتصاد القومي بما يؤدي الى تجنب المراحل المختلفة للدورة الاقتصادية ، وكذلك لن يتحقق الا عبر جملة من اجراءات التحرر المالي والنقدي لضمان وصول الخدمات المصرفية الى مختلف الشرائح والطبقات لاسيما الطبقات غير القادرة على التمويل الذاتي لاستثماراتها .

استمرت الودائع المصرفية للمدة 2007 ، 2011 تزايدها من 28543 مليار دينار لتبلغ 56150مليار دينار على التوالي مقابل زيادات كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي ، وكانت تلك الزيادة مقابلة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي من 111504 مليار دينار عام 2007 لتبلغ قيمة (217327) مليار دينار عام 2011 ناتجة عن زيادة العوائد النفطية للمدة اعلاه انسجاما مع نتائج جولات التراخيص وارتفاع اسعار النفط مما قاده بالنتيجة الى ارتفاع حجم الودائع المصرفية ، ويعتقد الباحث ان حجم الودائع المصرفية الحكومية هي التي استحوذت على النسبة الكبيرة في هذه الزيادة نتيجة كبر حجم الودائع الحكومية اللازمة لتمويل الموازنات العامة للحكومة خاصة اذا ما علمنا ان معظم النشاط الاقتصادي في العراق يتم في القطاع العام الامر الذي يحمل المخاطرة في طياتة ، اذ ان اي اختلال في القطاع الحكومي سينعكس سلبا على اداء الاقتصاد القومي ككل ، وقد اتضح ذلك جليا عام 2014 عند حدوث ازمة انخفاض اسعار النفط ، اذ اتضحت حالة انكشاف الاقتصاد العراقي المتمثلة في ريعيتة واحادية إيراداته بالمقابل فان معدل الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي قد تزايد من(23.48%) عام 2007 ليبلغ(27.80%)عام 2014 وهذا يعطي اشارة الى ان زيادة زيادة معدل الودائع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ناتجة عن تطور حركة الائتمان واعادة هيكلة اسعار الفائدة انسجاما مع توجهات السياسة النقدية بعد عام 2003 التي استهدفت النمو عبر حركة رأس المال الموجه للاستثمار بعد اجراءات تحرير حركة رأس المال قصير الاجل وطويل الاجل من والى العراق فضلاً عن زيادة التحويلات المالية لاعطاء اشارة واضحة للمستثمرين الاجانب والمحليين في امكانية استدامة استقرار الاسعار للحفاظ على القوة الشرائية للدينار العراقي ، وكانت نتيجة واضحة في استقرار معدل الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (21%-27%) وهذا في حد ذاته مؤشر جيد في الاقتصاد العراقي .

الا ان الودائع المصرفية قد بدأت بالانخفاض كقيمة مطلقة ومعدلات النمو اعتبارا من 2015 مقابل انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي استمر لعام 2016 وهي ناتجة عن طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية التي مر الاقتصاد العراقي بها اذ تعرضت لصدمات سياسية متمثلة بدخول الجماعات الارهابية الى اجزاء واسعة من العراق وتحويل موارد تلك الاجزاء من المحافظات الى خارج العراق وتدمير البنى التحتية لها ، مما قاد بالنتيجة الى انخفاض حجم الودائع وحجم الناتج ايضا . كذلك ساهم في الانخفاضات هبوط اسعار النفط الى دون (20) دولار مما يعني ضمنا ارتباط حركة الودائع والناتج بالنفط في الاقتصاد العراقي وهذا بحد ذاته يشكل حالة عدم استقرار على المدى الطويل . والملاحظة التي يمكن

تأشيرها هنا للمدة 2014 ،2019 هو ارتفاع معدل الودائع الى الناتج سبب اقتصادي يقود الى هذه النتيجة هو ان عمليات التحرر بعد عام 2018 نتج عنها اعمار المناطق المحررة مما يستلزم تزايد حجم الودائع لتمويل عمليات الاعمار خاصة ما يتعلق بحسابات صندوق اعمار العراق . بناءا على ما تقدم ذكره فان حركة الودائع المصرفية في الاقتصاد العراقي مازالت منخفضة نتيجة بدائية النظام المصرفي والمالي ككل مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والقصير، كما ان هيمنة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ستلقي بضلالها على حجم الودائع وطريقة تمويلها للاستثمارات مستقبلا .

ثالثاً- نسبة اشباه النقود من نمو الناتج المحلي الاجمالي :

تعكس التطورات المالية لأي اقتصاد حركة السوق المالية والسوق النقدية في ذلك الاقتصاد، اذ تمثل اشباه النقود اصول لها القابلية في التسييل الى نقد سائل وكلما كان الاقتصاد القومي قادر على تسييل الاصول المادية المختلفة كلما ادى ذلك الى زيادة حركة النمو من خلال زيادة حركة الاستثمارات الموجهة لزيادة الانتاج والانتاجية . يتكون عرض النقد بالمعنى الواسع من النقود في التداول (العملة) مضافا اليها الودائع ذات الأّجل الزمنية التي تمثل اوجه استثمارية قادرة على خلق الدخل واستدامة النمو . على العموم تتميز البلدان النامية ومنها العراق بانخفاض حجم الودائع الزمنية كنسبة وكقيم مطلقة من عرض النقود مما يعني ضمنا ضعف اداء السوق المالية وبالتالي انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وبالمقابل فأن تلك النسبة مرتفعة في الاقتصادات المتقدمة لتعكس تطور السوق المالية والنقدية وقدرتها العالية في تحويل الاصول المالية المختلفة الى أصل سائل وبسهولة وان للسيولة القدرة والسرعة في تحويل اي اجل من الاصول المالية او الحقيقية الى نقد. وبذلك تعد الموجودات المالية كالودائع المصرفية والسندات قصيرة الاجل هي الاكثر سيولة من الموجودات الحقيقية كونها أقرب الى النقود . ويمكن ملاحظة تطور اشباه النقود في العراق خلال مدة البحث (2003، 2019) بالاستعانة ببيانات جدول (3)

جدول (3) مؤشر نسبة اشباه النقود من الناتج المحلي الاجمالي في العراق 2003-2019 (مليار دينار)

السنوات	اشباه النقود مليار دولار	معدل التغير السنوي %	GDP للأسعار الجارية	اشباه النقود الى GDP
2003	1.179	---------	29589	3.98
2004	1.349	14.41	53235	2.53
2005	3.260	141.66	73533	4.43
2006	5.590	71.47	95588	5.80
2007	5.198	-7.01	111504	4.66
2008	6.671	28.33	157026	4.24
2009	8.055	20.74	130642	6.16
2010	8.545	6.08	162064	5.11
2011	9.593	12. 26	217327	4.28
2012	11.600	20.92	254225	4.68
2013	13. 695	18.06	273587	5.17
2014	17.874	30.51	266420	6.71
2015	17.003	-4.87	207876	8.50
2016	14.690	-12.01	203536	12.6
2017	15.612	6.27	225995	12.4
2018	17.301	15.61	258035	11.17
2019	16.400	-5.20	266190	6.23

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقارير السنوية (2003 – 2020)

شكل (9) اشباه النقود الى GDP

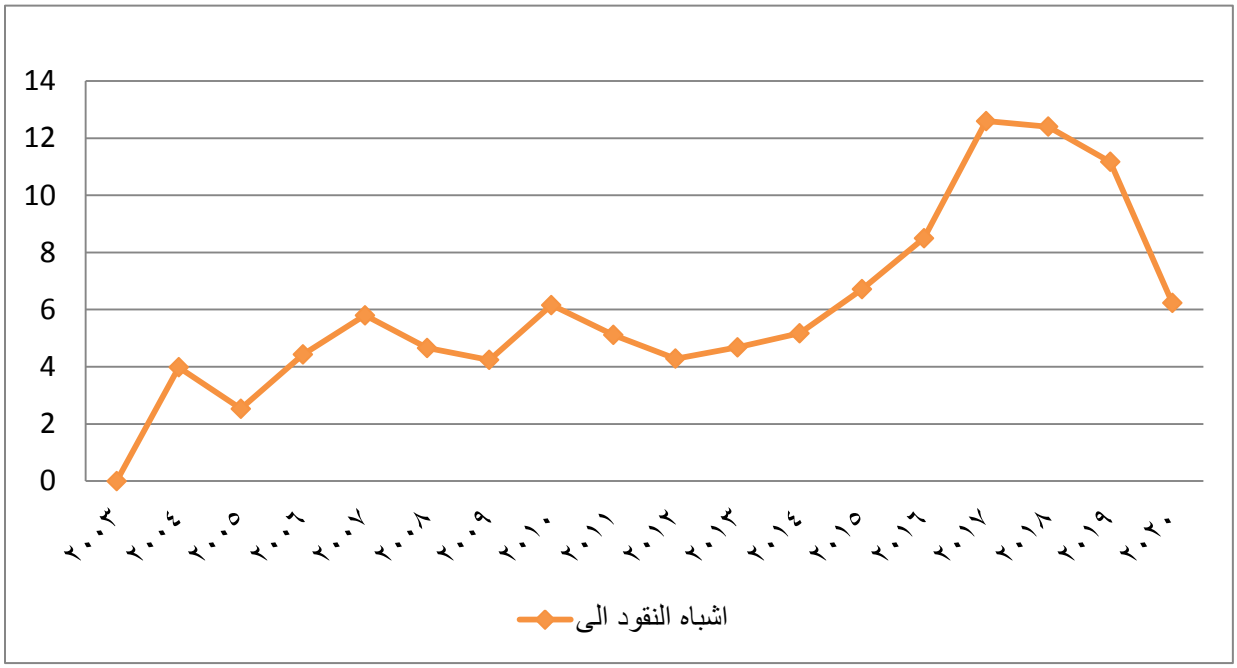

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (3)

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3) ان اشباه النقود اذ ارتفع من (1179) مليار دينار عام 2003 ليبلغ (5590) مليار دينار عام 2006 وبنسبة فاقت(100%)اذ يلاحظ انها قد ازدادت بنسبة اكثر من (100 %) للمدة من 2003 -2006 وبمعدل تغير سنوي قدره (14.41 ، 66 . 141 ، 47 . 71) لتعبر بشكل واضح عن تعافي الاقتصاد العراقي من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه أبان حقبة التسعينات واجراءات التحرر المالي بعد عام 2003 ودعم السياسة النقدية في توسيع السوق المالية في العراق على اعتبار انها رافداً للنمو والتنمية ، وبالمقابل فان نسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي هي الاخرى قد ازدادت من(98 . 3) الى (80 . 5) للمدة 2003 – 2006 وهذا يؤشر بوضوح تنامي حركة راس المال في السوق المالية في الاقتصاد العراقي خاصة بعد ازدياد عدد الشركات المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية ، وكل ذلك كان سبب ونتيجة لزيادات عرض النقود في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 انسجاما مع زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري كما لاحظنا ذلك في بحثنا عن الموازنة العامة .

وصل عرض النقود الزيادة كما لاحظنا ذلك سابقا وقد انعكست تلك الزيادات على زيادة حركة اشباه النقود في الاقتصاد العراقي ،اذ بلغ حجم اشباه النقود(671 . 6 ، 0.55 ، 545. 8 ، 593 . 9 ، 600 . 11) مليار دينار للاعوام (2008 – 2009 – 2010 – 2011 – 2012) وبمعدل نمو مركب (11 %) لتعبر عن زيادات وكقيم مطلقة وكمعدلات تغير سنوي وكذلك الحال كنسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي ، علما ان هذه النسبة بدا عليها التأرجح من عام 2003 الى عام 2012 وبقيت تتراوح بين (3 % و 4 %) وهذا يؤكد مرة اخرى ضعف اداء السوق المالية في العراق وعدم قدرتها على التعامل بالأصول المالية المختلفة وتطويرها خدمة حركة الاقتصاد القومي ككل ، بالرغم من كونها ادوات استثمارية مهمة . بعد عام 2012 بدأت الزيادات واضحة على حركة اشباه النقود للمدة 2012 – 2018 وكذلك الحال لنسبة اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤكد سعي السياسة النقدية على توسيع السوق المالية وقدرة على جذب المدخرات وتمويل حركة الاستثمار واعتبار اشباه النقود عن اوعية استثمارية مدرة للدخل ، مما قاد بالنتيجة الى زيادة اشباه النقود كقيم مطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، عدا عام 2019 الذي يمثل انخفاضا في كلا المتغيرين وقد يعود السبب في جزء منه الى الصدمات السياسية والاقتصادية فضلا عن طبيعة وحركة الاقتصاد العالمي متمثلة بانخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة مرور العالم بجائحة كورونا مما قاد الى انخفاض الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي التأثير على حركة السوق الدولية المالية والحقيقية وانعكاس ذلك على الاسواق المحلية ومنها العراق .

رابعا ـ نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الإجمالي:

تمثل نسبة عرض النقد من الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة التي تعكس لنا حركة وقيمة الأسهم والسندات وطبيعة المعاملات المالية ومدى سعة او ضيق السوق المالية في اقتصاد ما .

وعلى العموم تعاني معظم البلدان النامية من الضعف في عمقها المالي نتيجة ضعف اداء السياسة النقدية في فاعلية النشاط الاقتصادي ،اذ تركز هذه البلدان على دور السياسة المالية لاسيما فيما يتعلق بجانب الانفاق الحكومي على اعتباره المولد للنمو والقيمة مما ادى الى ابتعادها عن تقيد الناتج القومي نتيجة ارتفاع حجم الاستهلاك الذاتي في هذه البلدان فضلا عن ضعف الودائع الاستثمارية المدرة للدخل (كالودائع الادخارية والودائع الزمنية) وبمتابعة الجدول(4) يمكن التعرف على طبيعة تطور عرض النقد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2003_2019.

جدول (4) مؤشر عرض النقد الى الناتج المحلي في العراق للمده2003_2019.(مليار دينار)

البيان السنوات	M2 مليار دينار	معدل التغير %السنوي	GDP مليار دينار	M2 /GDP %
2003	6953	—	29585	0.234
2004	11498	65.36	53235	0.215
2005	14699	27.83	73533	0.199
2006	21050	43.20	95588	0.220
2007	26956	28.05	111504	0.241
2008	34920	29.54	157026	0.222
2009	45438	30.12	130642	0.347
2010	60386	32.81	162064	0.372
2011	63178	4.62	217327	0.290
2012	75466	19.44	254225	0.296
2013	87679	16.18	273587	0.265
2014	90728	3.47	266420	0.340
2015	82595	-8.96	207876	0.397
2016	88182	6.76	203536	0.433
2017	89490	1.48	225995	0.395
2018	10082	-88.73	258035	0.369
2019	103400	2.55	266190	0.388

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث التقارير السنوية (2003 – 2020)

شكل (10) M2 / GDP

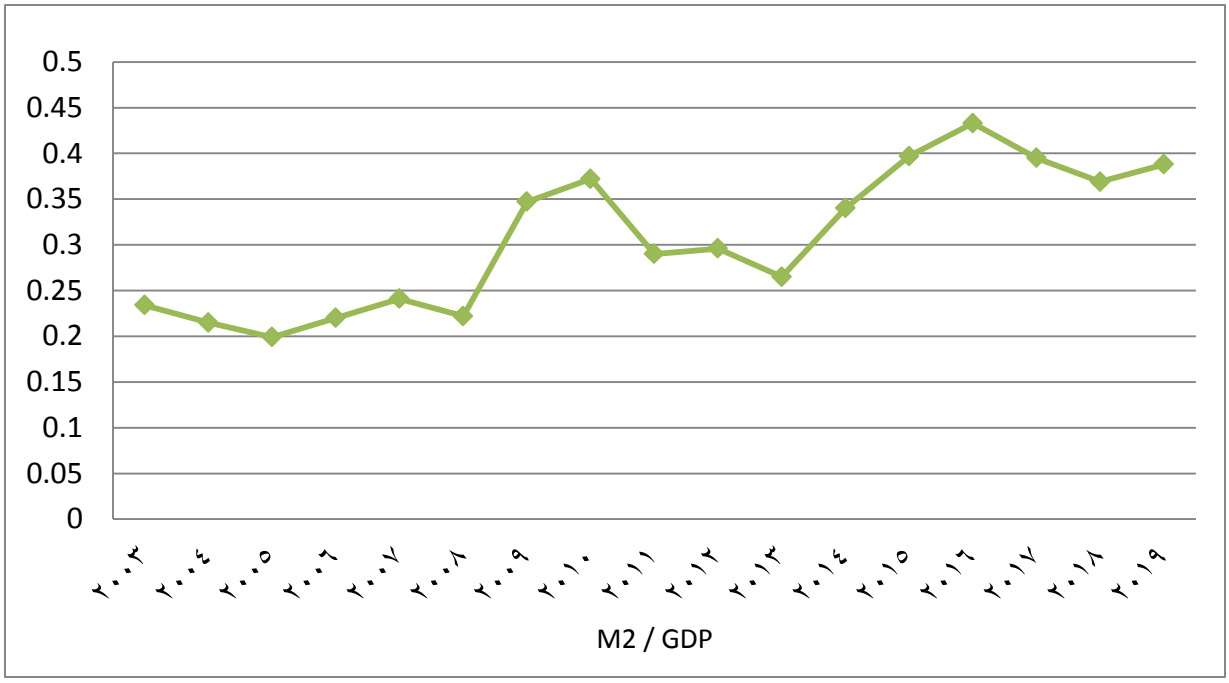

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (4)

نلاحظ من الجدول (4) ان مؤشرات عرض النقد الواسع لسنوات(2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007) قد بلغ ما قيمته (6953 ، 11498 ، 14699 ، 21050 ، 26956) مليار دينار على الترتيب وبمعدل سنوي مركب قدره (12 . 31 %) للسنوات المذكورة ويعود السبب في ذلك الى اثار الحرب والدمار التي سببها الاحتلال الامريكي في العراق من تدمير اغلب القطاعات الاقتصادية وما تبعها من دمار كانتشار البطالة بين الشباب والتدمير العمدي للإله فضلا عن زيادة نفقات الدولة في اعادة المفصولين السياسيين الى وظائفهم وانخراط اغلب الفصائل المسلحة بالعمل المدني ،ففي الوقت الذي اخذ فيه عرض النقد كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي مساراً تصاعدياً خلال الاعوام المذكورة ليصل الى (24 %) عام 2007 مسايرا الزيادة في عرض النقد الا انه انخفض عام 2008 ليصل الى (22 %) الناتج المحلي الاجمالي على الرغم من استمرار الزيادة في عرض النقد من (26956) مليار دينار عام 2007 الى (34920) مليار دينار عام(2008) ولعل سبب هذا الانخفاض هو ما حققه الناتج المحلي الاجمالي من زيادة في اغلب القطاعات

الاقتصادية بنسبة اكبر من الزيادة الحاصلة في عرض النقد الواسع هذا وشهدت الاعوام اللاحقة لعام 2008 زيادة ملحوظة في مؤشرات العمق المالي ، اذ بلغت قيمتها (45438، 60386 ،63178) مليار دينار للأعوام (2009 ، 2010 ، 2011) على التوالي والسبب في ذلك هو الانخفاض في اسعار النفط وحدوث الازمة المالية العالمية ، وتراوحت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (37% ، 29%) كحد اعلى وادنى للمدة ذاتها وهذا يؤشر تأثير العمق النقدي بعرض النقد وتمكين السياسة النقدية من النفاذ الى المؤسسات المصرفية والتأثير عليها خلال المدة المذكورة . بينما سجل رصيد عرض النقد او العمق المالي للأعوام (2012، 2014,2013) ما قيمته (75466 ، 87679، 90728) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (19.44)،(16.18)، (3.47) وعلى التوالي وعلى الرغم من انخفاض اسعار النفط العالمية ، الاّ انه تم زيادة ما مصدر من النفط غير ان هذه الزيادة في الكميات لا توازي نسبة الانخفاض في الاسعار ، فضلاً عن ذلك تدهور الاوضاع الامنية ووقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة العصابات الارهابية والتكفيرية ، في حين بلغت نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (29%- 26 %-34%) للأعوام ذاتها على الترتيب سجل عام 2015 انخفاضاً ملحوظا في رصيد عرض النقد ليبلغ نحو (82595) مليار دينار بمعدل نحو سنوي سالب قدره (8.9%) الا انه اخذ بالتزايد خلال العامين اللاحقين ليبلغ نحو (88182 ، 89490) مليار دينار ولعل السبب في هذه الزيادة هو زيادة النفقات العسكرية وزيادة الخدمات التي قدمتها الدولة للنازحين .

هذا وقد واصل عرض النقد بمعناها الواسع M2 زيادته ليصل الى (103400) مليار دينار عام 2019 بعد ان كان (89490) عام 2017 وبمعدل مركب (22%) للمدة ذاتها ويعزى ذلك الى الارتفاع في مكونات عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 .

فضلا عن ارتفاع رصيد الودائع الاخرى في حين انخفضت نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي من (39%) الى (38%) عام 2019 ويعود السبب في ذلك الى الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار في اسعار النفط العالمية كون العراق بلد ريعي يعتمد على الايرادات النفطية في دعم خطة الاصلاح المالي والانضباط المالي في حفظ الاستقرار الاقتصادي .

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2019

اولاً ـ خصائص الاقتصاد العراقي :

تعد الموارد الطبيعية في أي اقتصاد المحدد لكل طموح اقتصادي في النمو، بوصفها الرصيد المادي الذي يملكه الاقتصاد لاستثماره في سبيل زيادة الناتج القومي، خاصة ان الموارد الطبيعية غير متجددة والمتمثلة بموارد الطاقة الاحفورية والمعادن بأنواعها المختلفة التي لا يمكن لأي عملية إنتاج ونمو أن تتم من دونها ولا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال، لأن أي عملية إنتاجية ومهما بلغت نسب الإحلال بين هذا المورد وبين رأس المال والعمل فإنها لن تصل إلى درجة الصفر بالنسبة لهذه الموارد ولابد من وجود حد أدنى منها للعملية الإنتاجية [1].

ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على النفط وذلك لامتلاكه احتياطياً نفطياً كبيراً فأصبح النفط هو المحرك الرئيس لأغلب نشاطاته الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً. إذ يشكل قطاع النفط النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبما يزيد على (70%)، مما أدى الى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى وضمورها ، وما يحدث من تراكم مالي لا يعد تقدماً حقيقياً، وبالأخص في ظل عدم وجود قاعدة متنوعة انتاجياً تساهم في التخفيف من حدة الصدمات الناجمة عن تراجع أسعار النفط الخام[2].

ونظراً لاختلاف الموارد الطبيعية والبشرية والأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من بلد لآخر ومن وقت لآخر، فإن لكل بلد خصائص معينة يتصف بها، والعراق أحد تلك البلدان اذ يتصف بمجموعة خصائص على مستوى الموارد والأنظمة يمكن إجمالها بالآتي[3] :

1. **الموارد الطبيعية :** يتميز العراق بتنوع إشكال الأرض وجودتها التي تتيح تنوع النشاطات المختلفة، ويمتلك الكثير من الموارد، كالنفط (الفوسفات 10 بليون طن ثاني أكبر احتياطي بعد المغرب) والكبريت (600 مليون طن صاحب الاحتياطي الأول عالمياً) وغيرها.

1- د. مصطفى ابراهيم، مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص35.

2- د. نبيل جعفر عبد الرضا، وخالد مطر مشاري، مستقبل الدولة الريعية في العراق، ط1، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، 2016، ص138.

3- رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي : دراسة تحليلية، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، غير منشورة ، 2013، ص113.

2. **الموارد البشرية :** بلغ عدد سكان العراق أكثر من 38 مليون نسمة عام 2018، وتشكل فئة الشباب نسبة كبيرة منه، مما يعني إن العراق يمتلك قوة عاملة جيدة تمثل حجر الأساس في البناء والتقدم لو تم استثمارها وتوظيفها بالاتجاه الصحيح.

وعلى أساس ما هو متوافر من هذه الموارد في البلد من الناحية الكمية، يمكن الحديث عن الحدود للنمو الاقتصادي والطموح نحو الرقي فيه سعياً للوصول إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع التي يمكن أن تنتج من خلالها، وتعد الموارد الطبيعية فضلاً عن الموارد البشرية ورأس المال من عناصر الإنتاج الاساسية التي يملكها الاقتصاد لعملية التنمية والنمو الاقتصادي وتحقيق الرقي في المجتمع إذا ما استغلت بوجه أمثل [1] :

واتسم الاقتصاد العراقي بتبني وتطبيق نظام التخطيط الشامل والذي يعتمد على تدخل الدولة في الاقتصاد، منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى عام 2003، وتراجع دور الدولة خلال حقبة التسعينات بسبب ضعف إيراداتها النفطية نتيجة للعقوبات الاقتصادية، وعلى الرغم من محاولة تبني نظام السوق بعد عام 2003 إلا إنه لم يُطبق بشكل واضح وسليم لحد هذه اللحظة.

ثانياً- تحليل الناتج المحلي الإجمالي :

يعد الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات المهمة الدالة على مستوى الاداء الاقتصادي للدولة، حيث ادت الظروف الامنية والاقتصادية بعد 2003 الى ضعف وتدهور القطاعات الاقتصادية مما أثر بشكل كبير على الناتج المحلي الاجمالي.

إنَّ الاقتصاد العراقي يعد انموذجاً للاقتصاد الريعي اذ يعتمد على قطاع النفط بوصفه القطاع المحرك لعجلة الاقتصاد وهذا يجعله يعاني من "المرض الهولندي (Dutch Disease)" كما هو الحال في الاقتصادات الريعية، اذ يشكل فيه القطاع النفطي النسبة العظمى من الناتج المحلي الاجمالي(GDP)تصل الى (70%) وتشكل عوائد القطاع النفطي نحو (96 %) من ايرادات الموازنة العامة. فضلاً عن ذلك، تؤكد التقديرات الحركية ان العراق يمتلك احتياطي نفطي يشكل خامس أكبر احتياطي من احتياطيات النفط المؤكدة

[1]- د.عبد الصمد سعدون الشمري وخضير احمد النداوي، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (18)، العدد (68)، 2012، ص265.

عالمياً ، فضلاً عن الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية، وهي بذلك تفوق بكثير الموارد الموجودة في اي من بلدان الخليج العربي[1].

ويوضح الجدول (5) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2007 والاسعار الجارية، وتشير المعطيات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة شهد ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2003-2008)، إذ ارتفع من (29585- 157026) مليار دينار، ويعزى ذلك الى تغير النظام الاقتصادي في العراق بموجب قرار الأمم المتحدة 1483 في 2003/5/2، الذي أدى الى استئناف حرية تصدير النفط العراقي ضمن حصته المقررة في منظمة الأوبك، مما انعكس في تعظيم إيراداته نتيجة لارتفاع كمية النفط المصدر، فضلاً عن ارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (35.8%) في عام 2008 عن العام السابق، كذلك التحسن الكبير في الوضع الأمني ولعموم البلد الذي انعكس بشكل إيجابي في تحقيق التعافي الاقتصادي لأغلب قطاعاته، وعودة النشاط الاقتصادي لعدد من القطاعات الإنتاجية الأخرى[2].

إلا أن الازمة العالمية وقضايا عام 2008 واستمرارها عام 2009 أدت إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل (130643) مليار دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (16.8%)، ويعزى ذلك الى تداعيات الازمة المالية العالمية التي انعكست على انخفاض أسعار النفط، وهذا ما يظهر تأثير القطاع النفطي بشكل واضح على الناتج المحلي الإجمالي وعدم تنويع مصادر هذا الناتج.

أما المدة الممتدة من بعد الازمة المالية العالمية فقد شهدت تطورات عالمية وعربية ومحلية عديدة فقد بينت التقارير العالمية لعام (2011) تراجع الدول المتقدمة عن اتباع سياسة التحفيز الاقتصادي لمواجهة الازمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008، واتباع سياسة تقشفية، أما الحدث العربي فهو ظهور ما يسمى بثورة الربيع العربي الذي امتدت تداعياته إلى جميع الدول العربية، ومما يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع من (162064) مليار دينار في عام 2010، وبمعدل نمو بلغ (24.05%)، ليصل إلى (273587) مليار دينار عام 2013، وبمعدل نمو حوالي (7.62%).

[1]- نغم حميد عبد الخضر الياسري، قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانات النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية في عينة من بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط، ، غير منشورة، 2020، ص142.

[2]- د. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص178.

أما خلال عامي 2014 و 2015 فالاقتصاد العراقي قد تأثر بثلاث أزمات : **الاولى** مواجهة داعش الإرهابي الذي سيطر على ثلاث من محافظات العراق، التي تسببت بانخفاض الإنتاج النفطي بمقدار (4.11-%)، **والثانية** انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة الفائض في المعروض من النفط العالمي إلى ما دون الـ (50) دولار، و**الثالثة** عدم إقرار الموازنة وتأخرها في عام 2014[1]، كل هذه العوامل ادت إلى التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتبلغ (266332 ، 19468) مليار دينار على التوالي، وبلغت معدلات النمو حوالي (2.65- % ، 92.69-%).

إلا أن تزايد الانتصارات واستعادة الأراضي من داعش الإرهابي وتزايد أسعار النفط العالمية، فقد بدأ يعيد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، بالتزايد إذ بلغ حوالي (225722) مليار دينار في عام 2017، وبمعدل نمو نحو (14.62%)، وبلغ في عام 2018 حوالي (254870) مليار دينار وبمعدل نمو بلغ (12.91%).

أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد حقق معدلات نمو متباينة وموجبة خلال المدة (2003-2016)، إلا ان عام 2017 حقق معدل نمو سالب بلغ (3.77-)، في حين بلغ معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة حوالي (0.85%) لعام 2018. اما في 2019 فقد ارتفع معدل النمو الى (5.3%)

[1]- رؤى نصير كاظم الوائلي، تحليل الاستثمار وأثره في بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة 2004-2017، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، غير منشورة ، 2020، ص65.

جدول (5) الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2019 **(مليار دينار)**

(%100 = 2007)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (1)	معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية % (3)	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2)	معدل نمو الناتج بالأسعار الثابتة % (4)	متوسط نصيب الفرد (الف دينار)
2003	29585	--	66398	--	2518.5
2004	53235	79.94	101845	53.39	3750.6
2005	73533	38.13	103551	1.68	3703.8
2006	95587	29.99	109389	5.64	3796.2
2007	111455	16.60	111455	1.89	3755.0
2008	157026	40.89	120626	8.23	3756.1
2009	130643	-16.80	124702	3.38	3938.3
2010	162064	24.05	132687	6.40	4084.0
2011	217327	34.10	142700	7.55	4280.4
2012	254225	16.98	162587	13.94	7529.1
2013	273587	7.62	174990	7.63	4986.0
2014	266332	-2.65	178951	2.26	4970.1
2015	199715	-25.01	183616	2.61	4971.5
2016	196924	-1.40	208932	13.79	5646.8
2017	225722	14.62	201059	-3.77	5462.9
2018	254870	12.91	202776	0.85	5318.9
2019	266190	6.02	213528	5.30	5457.3

المصدر : البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات (2004 – 2020).

ثالثاً ـ هيكل الناتج المحلي الاجمالي :

إنّ الكشف عن هيكل نسب مساهمة النشاطات الاقتصادية ذات الصلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي يعد مهماً جداً في معرفة النشاط الذي يحفز عملية النمو الاقتصادي، إذ إن نسبة مساهمة النشاط السلعي (الانتاجي) ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وعن طريق ذلك تكتشف حجم الريعية في الاقتصاد العراقي الذي يشكل الإنتاج النفطي النسبة الكبرى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد استحوذ النشاط الانتاجي النفطي على أكثر من النصف في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالنشاطات الاخرى لا سيما النشاطات الخدمية والتوزيعية.

والجدول (6) يشخص بوضوح تباين مساهمة النشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اذ يتبين ارتفاع نسب مساهمة قطاعات معينة في الناتج الحقيقي على حساب قطاعات اخرى تحظى بنسب مساهمة منخفضة، في تكوين اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

يقسم الناتج المحلي الاجمالي من حيث مساهمة النشاطات الاقتصادية الرئيسة على ثلاثة أنشطة هي: (السلعية والتوزيعية والخدمية) ويعد ارتفاع مؤشر مساهمة النشاط السلعي في الناتج مؤشراً مهماً في تقدم الاقتصاد القومي، إلا أنه قد يكون مؤشراً مضللاً في بعض الأحيان، عندما تكون هذه الزيادة ناتجة عن النشاطات الاستخراجية بنسبة كبيرة مقارنةً مع بقية الأنشطة والمتمثلة بالصناعات التحويلية والماء والكهرباء والبناء والتشييد، مما يحتاج إلى معرفة مساهمة هذا النشاط في الناتج ثم مقارنة مساهمته الفعلية للوقوف على واقع النشاط السلعي، وغيره من الانشطة الرئيسة الثلاثة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2003-2019.

حيث يتبين من الجدول (6) أن نسبة مساهمة النشاط السلعي في الناتج المحلي الإجمالي كمعدل متوسط بلغت (70%) وهو حسب مؤشره النسبي والكمي يعكس مساهمة كبيرة للقطاع السلعي قد تجعل الملاحظ لهذه النسب يحكم بتقدم الاقتصاد العراقي، إلاّ إنه عندما نأخذ مساهمة كل من القطاع النفطي والقطاع الزراعي في القطاع السلعي يتبين ان ما بقي من نسبة مساهمة القطاع الصناعي والبناء والتشييد والماء والكهرباء ضئيلة جدّاً. وكما هو موضح في الجدول (6).

ومن خلال الجدول (6) كذلك يتبين لنا درجة التشوه الكبيرة في الهيكل الإنتاجي فعلى مستوى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي كانت نسبة مساهمته كمعدل تبلغ (58%) والقطاع الزراعي (4.5%) والقطاع الصناعي حوالي (1.7%)، أما بقية القطاعات الأخرى بلغت حوالي (41.9%).

وعند مقارنة القطاع السلعي ـ الذي يمثل الضمانة الحقيقية لقيام تنمية وتطور يعتد به مع القطاعين الأساسين الآخرين سيكونان دالين بالنسبة إليه لأن كل من التوزيع والخدمات إذا كانا يعكسان حقيقة التقدم الاقتصادي لابد من أن يعكس تقدماً في الإنتاج السلعي وليس مجرد تضخم لا إنتاجي ـ يتبين أن التشوه على المستوى الناتج الإجمالي المحلي له صورة مكررة على مستوى هذا القطاع[1]، إذ أن القطاع النفطي يسهم بنسبة(74.1) كمعدل ، أما قطاعي الزراعة والصناعة فمساهمان ـ كمعدل ـ بنسبة(16.72%،9.02%)على التوالي.

وتعكس حالة الضعف في مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي واعتماد الاقتصاد العراقي على الموارد المالية المتأتية من قطاع النفط، والتوجه صوب القطاعات التشغيلية أكثر من توجهه صوب القطاعات الاستثمارية، وهو ما انعكس على أداء القطاع الزراعي في ظل إهمال الأراضي الزراعية وتدني مستوى الإنتاجية أمام ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج وفقر التقنيات المستخدمة، فضلاً عن اعتماد وزارة التجارة العراقية على المنتجات الزراعية المستوردة كبديل لهذا الوضع القاهر للقطاع الزراعي مع هجرة الآلاف من أبناء الريف نحو المدينة والانخراط في العمل في القطاعات الأخرى، لاسيما قطاع الجيش وقوى الأمن الداخلي[2].

[1]- د. عبد علي المعموري، الاقتصاد العراقي واللبرالية المزعومة، مجلة الغري، العدد (2)، 2005، ص30.
[2]- د. عبد الصمد سعدون الشمري وخضير عباس احمد النداوي، المصدر السابق، ص266.

جدول (6) نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2003-2019) (%)

السنة	قطاع النفط	قطاع الصناعة	قطاع الزراعة	بقية القطاعات
2003	59.2	3.0	7.1	30.6
2004	55.0	1.5	5.4	37.9
2005	50.1	1.5	7.0	41.3
2006	50.0	1.6	6.9	41.4
2007	52.7	1.6	4.9	40.7
2008	54.5	1.6	3.9	39.9
2009	54.0	2.1	3.9	40.0
2010	51.3	2.1	4.2	42.3
2011	51.7	2.0	4.5	41.7
2012	51.3	1.8	3.7	43.1
2013	49.2	1.5	4.2	45.1
2014	51.3	1.2	4.2	43.2
2015	55.1	0.8	2.0	42.1
2016	64.48	0.85	2.13	32.5
2017	63.96	1.16	1.83	33.05
2018	62.5	0.96	2.3	34.24
2019	59.22	1.03	3.45	36.3

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، لسنوات متفرقة.

وفي الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة كل من النشاط التوزيعي والخدمي بين (13%-19%) و (12%-23%) على التوالي، في تكوين اجمالي الناتج المحلي، وما ينبغي ملاحظته من تحليل بيانات الجدول ان النشاط السلعي والخدمي يستحوذ على نسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة المدروسة، وهذا يفسر التدخل الكبير للحكومة ودورها في النشاط الاقتصادي والقائم على ركيزتين لاسيما اهمية المساهمة النسبية للقطاع النفطي في بنية الناتج من ناحية، والطابع البيروقراطي المنطوي على الارث الاشتراكي من ناحية اخرى.

وقد ساهمت القطاعات السلعية بالنسبة الكبرى في ارتفاع ذلك المعدل ولكن على الرغم من ذلك، فان النتائج دلت على استمرار سيادة القطاع النفطي في تشكيل الأهمية النسبية، فيلاحظ أن هذا القطاع قد استمر في تشكيل النسبة الرئيسة من الناتج المحلي الاجمالي، ومن جهة أخرى فان قطاع الخدمات شكل نسبة لا بأس بها في تكوين الناتج شكلت عينة مشوهةً لتطور الاقتصاد الوطني وأضحى قطاعاً متضخماً نتيجة انخفاض الإنتاجية في القطاع الزراعي وانعدام الفرص البديلة في القطاع الصناعي، مما أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية في الاقتصاد القومي وسيادة النشاطات غير الإنتاجية ومن ثم فهو ليس دليلاً باتجاه التطور وإنما يعد بهذه الحالة مؤشراً على وجود خلل في هيكل الاقتصاد العراقي[1].

رابعاً ـ معدل البطالة :

وترجع أسباب البطالة في العراق اساسا إلى الحروب التي حدثت خلال السنوات الثلاثين الماضية حتى عام 2003 ، فبعد أن ازدهر الاستثمار المحلي فيه خلال الأعوام (1970 – 1983) بشكل كبير، أخذت البطالة بالارتفاع بعد انخفاض أسعار النفط ، وتنامي نفقات حرب الخليج ، ومن ثم توقف الاستثمار تماما بعد حرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات اقتصادية حتى عام (2003)، فالتوجه العام كان نحو عسكرة المجتمع وتوجيه النفقات في الحرب والاستهلاك غير التنموي في مشاريع لا جدوى منها في زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص دائمة للعمل. واستمرت البطالة بالزيادة مع زيادة السكان واستمرار العقوبات الاقتصادية حتى عام 2003 ، والنتيجة هي أن عدداً كبيراً من المواطنين كانوا غير قادرين على القيام بمشاريع في القطاع الخاص وانتشار ظاهرة الفقر والضبابية العالية حول المستقبل بعد استفحال الجريمة والإرهاب ، فتوسع التوظيف في مجال التطوع ضمن القوات الأمنية التي أعيد تشكيلها من جديد ، وازدياد التوظيف في القطاع العام، الأمر الذي ضاعف من وجود البطالة المقنعة. وليس لها القدرة على التوظيف الدائم للعمالة ، ويعزز ذلك عدم تأهل العمالة للتعلم في استخدام التقنيات الحديثة بسبب عدم الخبرة والافتقار لها وللمعرفة[2] .

وأوضحت بيانات الجدول (7) أنَّ معدلات البطالة في عام (2003) قد بلغت(28%) ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة الى اثر أغلاق العديد من المصانع المحلية لأسباب متعددة عقب الاحتلال الامريكي

1- د. طاهر فاضل حسون، مصادر التضخم النقدي في العراق (1960-1975)، وزارة الثقافة، بغداد، 1978، ص176-177.

2- د. محمد عبد صالح حسن ، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد 2003 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العام الثالثة ، العدد 27 ، 2010 ، ص 7 – 8 .

للعراق ، إلا إنَّ تلك النسبة انخفضت إلى (26%) لعام (2004) ، والاعوام الاخرى (2005-2013) فأن معدلات البطالة الظاهرية كانت تتراوح ما بين (15-17) ، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة إلى زيادة معدلات مستوى التشغيل في العراق لاستيعاب أعداد كبيرة في الجيش والشرطة وفي مؤسسات الوزارات الأخرى ، فضلاً عن زيادة فتح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تلك المدة ، مما أسهم في انخفاض معدلات البطالة . وبعد عام (2013) ارتفعت معدلات البطالة على اثر دخول الارهاب (داعش) والوضع الامني غير المستقر ، الامر الذي اسفر عن عودة ارتفاع معدلات البطالة إلى (20%) لعام (2014) واستمرت معدلات البطالة بالارتفاع حتى وصلت إلى (22.5%) لعام (2018) . اما في 2019 بلغت (22%).

جدول (7) معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2019) %

السنة	معدلات البطالة
2003	28
2004	26
2005	17
2006	18
2007	16
2008	15.5
2009	16
2010	15
2011	15
2012	16
2013	16
2014	20
2015	19
2016	22
2017	21
2018	22.5
2019	22

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، نشرات سنوية (2004 - 2020) .

وتجدر الاشارة إنه اذا احتسبت بقية أنواع البطالة بإمكان معدل البطالة الفعلي ان يصل إلى أكثر من (50%)، وتأتي هذه النسبة بعد تدني أسعار النفط واستمرار الجهد العراقي لمكافحة الارهاب وتحرير الاراضي المغتصبة وفي ظل تدمير كبير للبنى التحتية في العديد من المناطق[1] ، فضلاً عن فشل المفاوض العراقي في صياغة العقود للمشاريع الاستثمارية النفطية (جولات التراخيص) في استيعاب جزء كبير من هذه العمالة العاطلة عن العمل في تلك المشاريع.

خامساً ـ معدل التضخم :

يقصد بالتضخم هو الارتفاع المستمر في مستوى السعر العام للسلع والخدمات بصورة عامة وليس سلعة او خدمة معينة ،وهذا الارتفاع لابد ان يستمر لمدة طويلة ، وقد يكون ظاهرة نقدية ناتجة عن زيادة كمية النقود ، فالنمو النقدي السريع له اثر كبير في حدوث التضخم [2] . ويعد التضخم بمعدلات عالية غير طبيعية ، من أبرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اقتصادات دول العالم والعراق على حد سواء ، إذ يؤثر ارتفاع مستوى الأسعار في حياة كل مواطن عراقي ، وهذا الارتفاع ما هو الا نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد ، فالتضخم يفقد الدخل قيمته الحقيقية ومن ثم يحصل الفرد على سلع وخدمات أقل مما كان يحصل عليه في دخله السابق ، وهنا تتدخل الدولة من خلال أدوات السياسة المالية للمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار وتجنب الوقوع بالتضخم ، وهذه الأدوات إما ان تكون متناغمة مع مستوى الأسعار فتخفض معدلاته ، أو متناقضة معها فتزيد منه)[3] .

ويلاحظ من خلال الجدول (8) ان معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2019) بدأت بالارتفاع حتى وصلت الى (33.5% ، 26.83 %) في عامي (2003 و 2004) على التوالي . وكان مصدر ارتفاع الأسعار هو الشحة في الطاقة والمشكلات الأمنية وما نجم عنهما من ارتفاع في أسعار النقل وتكاليف الإنتاج

[1]- د.عبد الحسين العنكبي ، الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الأمثل للإيرادات النفطية العراقية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد السابع عشر، 2008، ص 43 .

[2] - مايكل آبدجمان ، الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة ، ترجمة محمد براهيم منصور، تحقيق عبد الفتاح عبد المجيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2010، ص363.

[3] - د.احمد حسين وعدي سالم علي الطائي ، التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الاسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 2 ، 2010 ، ص3 .

، وصاحب ذلك تحسن في الأجور والرواتب ولم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات ، وشهد العامان (2003-2004) زيادة في استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق ، وفي نهاية عام 2005 تم أول تصحيح لأسعار المشتقات النفطية ، وفي عام 2006 أجريت اصلاحات أخرى لأسعار المشتقات النفطية ، فضلا عن الوضع الأمني السيء فكان هذا الامر سبباً في الارتفاع المستمر للأسعار، أي ان الارتفاع خلال المدة (2004-2006) كان بفعل عاملين أساسيين : الأول اختناقات العرض في القطاع الحقيقي (صدمة العرض) التي ركزت اساساً في عجز تجهيز الوقود والطاقة وتأثيراته السلبية على التكاليف الإنتاجية، إما العامل الآخر فهو التأثير الكبير للطلب الكلي والانفاق الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، وواصل التضخم بالارتفاع للأشهر من كانون الثاني الى شهر تموز من عام (2007) ، بعدها بدأت الأسعار تنخفض ، وانخفض معدل التضخم لعام 2008 ، بسبب توفير المشتقات النفطية والبطاقة الوقودية في العراق ، وكذلك يعود التراجع في معدلات التضخم بعد 2007 الى السعي الحثيث من قبل البنك المركزي في استهداف التضخم في العراق من خلال اتباع سياسة نقدية تتلائم مع رفع قيمة الدينار العراقي أمام العملات الأخرى ومن تلك الإجراءات رفع أسعار الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني.

بينما انخفض معدل التضخم في عام 2009 الى (8.87%) نتيجة تعرض الاقتصاد العالمي بالأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 . وقد استمرت معدلات التضخم بالانخفاض حتى وصل عام 2012 الى (6.06%) وكان السبب وراء ذلك هو توفر المشتقات النفطية وانخفاض أسعارها وتحسن سعر الصرف للعملة الوطنية، فضلاً عن ذلك، عدم وجود رسوم كمركية على السلع المستوردة، اذ بلغ معدل التضخم كأدنى حد له خلال مدة الدراسة في عام 2017 حوالي (0.19%) ثم سجل ارتفاعاً في نهاية عام 2018 بلغ (0.38%) وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والايجارات، إذ ان لهاتين الفقرتين أهمية استثنائية في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي[1]. وكما مبين في الجدول (8)

[1]- د. مدحت القريشي، السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق. متاح على الموقع : http://iraqieconomists.net .

الجدول (8) معدلات التضخم في العراق للمدة (2003-2019)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك بأساس عام 2007	معدل التضخم %
2003	28.7	33.5
2004	36.4	26.83
2005	49.9	37.09
2006	76.4	53.11
2007	100	30.89
2008	112.7	12.70
2009	122.7	8.87
2010	125.1	1.96
2011	132.1	5.60
2012	140.1	6.06
2013	142.7	1.86
2014	145.9	2.24
2015	148	3.71
2016	104.1	-29.66
2017	104.3	0.19
2018	104.7	0.38
2019	104.5	-0.19

المصدر : البنك المركزي العراقي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير سنوية متفرقة

معدل نمو التضخم = التضخم في سنة المقارنة – التضخم في سنة الاساس \ التضخم في سنة المقارنة *100

الفصل الثالث

قياس وتحليل إثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2019)

المبحث الاول

الاطار النظري للتحليل القياسي

المبحث الثاني

توصيف النموذج القياسي

المبحث الثالث

تقدير النموذج

قياس وتحليل إثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003 – 2019)

باستعمال السببية ودوال الاستجابة الفورية

المبحث الاول: الإطار النظري للتحليل القياسي

تمهيد :

وجه الاقتصاديون اهتمامهم في العقد السابق الى تحليل وقياس العلاقات الاقتصادية على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك عن طريق استعمال بيانات السلاسل الزمنية وتوظيف نماذج قياسية حديثة ومناسبة. حيث أن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الـ (OLS) من الممكن أن تعطي تقديرات زائفة خاصةً أذا كانت بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة. وبما أن السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية في أكثر الأحيان كما في دراستنا هي عبارة عن سلاسل زمنية غير مستقرة ، فأن الأمر يتطلب اختبار مدى سكون (أستقرارية) لهذه السلاسل الزمنية ليتبين لنا بعد ذلك استخدام الطرق القياسية المناسبة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والكشف عن وجود التوازن الديناميكي الطويل الأجل والذي يعكس وجود درجة من التكامل المشترك بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

وقد تضمن هذا الفصل مبحثين، المبحث الأول، تناول دراسة الأطار النظري للنموذج القياسي المستخدم في تحليل العلاقة بين التحرر المالي والنمو الأقتصادي، والمتضمن أختبار الأستقرارية والعلاقة السببية ونموذج الانحدار الذاتي VAR. وتضمن المبحث الثاني نتائج العلاقة بين التحرر المالي والنمو الأقتصادي للمدة (2003-2019).

اولا: الأستقرارية

ظهرت الكثير من الطرق والاختبارات الأحصائية في مجال الأقتصاد القياسي والتي بدورها تقوم بتحليل وقياس العلاقة بين المتغيرات الأقتصادية الكلية ولكن الأختبارات المستخدمة في هذا المجال كانت بسيطة وتقليدية مثل طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية (ols) والتي غالباً ماتكون نتائج تطبيقها غير دقيقة وتعطي تقديرات زائفة . لذلك فمن المفروض التأكد من مدى أستقرارية بيانات السلاسل الزمنية قبل أستخدامها. وأذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة يجب أستخدام طرق مناسبة لجعلها مستقرة لكي نحصل على نتائج غير مضللة وتعطينا تقديرات حقيقية وغير زائفة . ولعل من أبرز الطرق المستخدمة في معالجة البيانات وجعلها

مستقرة هي أخذ الفروق الأولى لهذه البيانات First difference . و في معظم الحالات تكون هذه السلاسل مستقرة عند الفروق الأولى وعندما تكون مستقرة يمكننا ذلك من الحصول على تقديرات حقيقية ومتجانسة لمعالم الدالة المقدرة. وبالتالي يمكن أجراء أختبار العلاقات التكاملية لهذه المتغيرات والتكامل المشترك Cointgration لنتمكن من أستخدام أنموذج تصحيح الخطأ (ECM) في حالة تحقق ذلك. **(Greene William,2012,pp913)**

ومن شروط الأستقرارية :

1- أذا كان المتوسط ثابت $E[Yt] = ut$.
2- أذا كان التباين ثابت $var\ (Yt) = E[(Yt-u)]^2 = \sigma^2$.
3- أن يكون التغاير مساوي للصفر أو لا يختلف أختلافاً معنوياً عن الصفر.

$COV=[(Yt-u)(Y_{t+k}-u)]= \gamma$ ثابت .

وبهذه الشروط تكون السلسلة الزمنية للمتغير Yt مستقرة.

1. اختبار استقراريه السلاسل الزمنية

يعد استقرار السلاسل الزمنية من الموضوعات المهمة لكثير من التطبيقات الإحصائية التي تعتمد على سلسلة زمنية البيانات الاقتصادية والمالية ذات حقبة زمنية محددة وهو موضوع ذات اهمية بالنسبة للتحليل القياسي اذ ان الاستدلال عن المتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة أي تكون النتائج بين المتغيرات غير مستقر وليست حقيقية وهذا ما يسمى بالانحدار الزائف او المضلل، وهناك العديد من الاساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية وسوف نعتمد احدها، والتي تعد من الطرائق الاوسع انتشاراً وهو اختبار جذر الوحدة ، اذ يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال فترة زمنية للمشاهدات والتأكد من مدى استقراريتها وتحديد رتبة التكامل لكل متغير على حدة فاذا استقرت السلسلة الزمنية بعد اخذ الفرق الاول فان السلسلة الأصلية سوف تكون متكاملة من الرتبة الاولى اما اذا استقرت السلسلة في الفرق الثاني فان السلسلة الزمنية سوف تكون متكاملة من الرتبة الثانية .

ومن اجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجه تكاملها سوف نقوم باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

- **اختبار ديكي فوللر الموسع: -**

بعد الانتقادات التي وجهت لاختبار (ديكي – فولر) البسيط قام الباحثتان(ديكي وفولر) عام 1981 بتطوير هذا الاختبار وأطلق عليه اختبار (ديكي-فولر الموسع) اثبتت هذه الاختبارات كفاءته من خلال الدراسات الاقتصادية التطبيقية الحديثة المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية اذ يعد أكثر كفاءة من الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة .

يعد اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)احد اختبارات جذر الوحدة ويعتمد على ثلاثة عناصر للتأكد من مدى سكون السلاسل الزمنية او عدم سكونها وهي صيغة النموذج المستخدم ، وحجم العينة ،ومستوى المعنوية (0) و يلاحظ في هذا الصدد ان هناك ثلاث صيغ للنموذج الذي يمكن استخدامه في حالة (ADF) كالاتي [1]:-

الصيغة الاولى: بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني

$$\Delta Y_t = \boldsymbol{\lambda Y_{t-1}} + \sum_{j=1}^{k} Pj\Delta Y_{t-1} + \boldsymbol{u_t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{1})$$

ويلاحظ في هذه الصيغة انها لا تحتوي على حد ثابت ولا اتجاه زمني وتتمثل الفروض في هذه الحالة كالاتي: -

فرضية العدم $\lambda = 0 \quad or \quad p = 1$

الفرضية البديلة $\lambda < 0 \quad or \quad p < 1$

ويتم ادراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية في المعادلة (1) لكي تختفي مشكلة الارتباط التسلسلي مبعراً عنها بإحصائية D.W .

ونلاحظ اختفاء المشكلة بعد ادراج ثلاثة حدود للفروق مثلاً ،وان هذه الفروق تتمثل كالاتي:-

$\Delta y_{t-1} = y_{t-1} - y_{t-2}$.....(1,1)

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2001، ص 658-662.

$\Delta y_{t-2}=y_{t-2}- y_{t-3}$.....(1,2)

$\Delta y_{t-3}=y_{t-3}- y_{t-4}$.....(1,3)

ومن ثم تقدير الصيغة وبعدها يتم حساب تاو ديكي فوللر الموسع وفق الصيغة الاتية : -

$$I^* = \frac{\hat{\lambda}}{s\hat{\lambda}} \text{ .....(1-4)}$$

ومن ثم الحصول على القيمة الحرجة ADFλ (i,n,e) للنموذج i وحجم العينة n ومستوى المعنوية e

الصيغة الثانية: بوجود حد ثابت فقط

تختلف هذه الصيغة من الصيغة الاولى لكونها تحتوي على حد ثابت

$$\Delta Yt = a + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} pj\Delta\ y_{t-j} + ut \text{ .....(2)}$$

وان الفروض المراد اختبارها في هذه الصيغة هي:-

فرضية العدم:- Ho:

$\lambda=0$ or $p=1$

$a=0$

الفرضية البديلة H1=

$\lambda < 0$ or $p< 1$

$a \neq 0$

وبعد تقدير صيغة الاختبار يتم حساب تاو ديكي فوللر الموسع $\hat{\tau}^*\lambda$ باستخدام الصيغة السابقة او تاو للمعلمة الناقلة $\hat{\tau}^* a$ باستعمال الصيغة الاتية :-

$$\hat{\tau}^{*}\mathrm{a} = \frac{\hat{\hat{a}}}{S\hat{a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2.1)$$

ومن ثم يتم البحث عن القيم الحرجة لكل من (λ,a)كما يأتي:-

القيمة الحرجة ل(λ)هي:ADFλ(II,n,e)

القيمة الحرجة ل(a)هي:ADFa(II,n,e)

ومن ثم يتم مقارنة القيمة المحسوبة بالقيم الجدولية

الصيغة الثالثة : بوجود حد ثابت مع اتجاه زمني

$$\Delta y_t = a + B_t + \lambda y_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} pj\Delta y_{t-j} + 4 + \cdots \ldots \ldots \quad (3)$$

وان الفروض المراد اختيارها في هذه الصيغة هي:-

فرضية العدم H0:

λ=o or p=1

a=o

الفرضية البديلة H1:

λ<0 or p<1

a≠0

B≠0

ويعد تقدير صيغة الاختبار يتم حساب تاو ديكي فوللر الموسع $\hat{\tau}^{*}\lambda$ وباستخدام الصيغة السابقة ، وتاو للمعلمة الناقلة $\hat{\tau}^{*}a$ باستخدام الصيغة الاتية :

$$\hat{\tau}^{*}\lambda = \frac{\hat{\lambda}}{\hat{S_\lambda}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}1)$$

$$\hat{\tau}^{*}a = \frac{\hat{a}}{\hat{S_a}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}2)$$

$$\hat{T}^{*}B = \frac{\hat{B}}{\hat{S}_{B}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3\text{-}3)$$

ومن ثم يتم البحث عن القيم الحدية لكل من (a,B، λ)كما يلي :-

القيمة الحرجة لـ(λ)هي:- $A\ D\ F_{\lambda}\ (III،a،e)$

القيمة الحرجة لـ(A)هي:- $A,D,F_{a}\ \ (III،a،e)$

القيمة الحرجة لـ(B)هي:- $A,D,F_{b}\ \ (III،a،e\ )$

ويمكن الحكم على نتيجة الاختبار ،فاذا كانت قيمة P-Value أقل من 5% فيعني ذلك ان المعلمة معنوية والسلسلة ساكنة ،اما اذا كانت قيمة P-Value اكبر من 5% فيعني ذلك غير معنوية المعلمة والسلسلة غير مستقرة.

او نقارن قيمة (F) المحسوبة بقيمة (F) الجدولية اذا كانت قيمة (F) المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية عندها نرفض فرضية العدم Ho ونقبل الفرضية البديلة H1 أي ان السلسلة مستقرة، اما اذا كان العكس فهذا يعني ان السلسلة غير مستقرة ويستلزم اخذ الفرق الاول ومن ثم اخذ الفرق الثاني لاختبارها وهكذا الى ان يتم الحصول على سلسلة زمنية مستقرة.

ثانياً. اختبار التكامل المشترك Co-integration

بعد الحصول على استقرارية السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكاملها والتأكد من استقرارية المتغيرات المستخدمة في البحث، يمكننا استخدام طريقة التكامل المشترك والذي يعرف بأنه اشتراك أو تصاحب بين السلاسل الزمنية تؤدي التقلبات في أحداها إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمها ثابتة عبر الزمن، وهذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية تكون غير مستقرة إذ ما أخذت على حدة لكنها تكون مستقرة كمجموعة، ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة[1].

يشترط اختبار التكامل المشترك بأن تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج متكاملة من نفس الرتبة، لهذا فأنه يعد الخطوة الثانية بعد تحديد رتبة التكامل المشترك لكل المتغيرات

[1]- للمزيد من المعلومات أنظر: حميد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص407-408.

المستخدمة بواسطة اختبار جذر الوحدة، والخطوة اللاحقة لذلك هي التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة بواسطة اختبار التكامل المشترك[1]، وهنالك العديد من الاختبارات التي تستخدم للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات منها:

1- اختبار انجل آند كرانجر Engle and granger(1987)

يُعد اختبار أنجل أند كرانجر من أهم الاختبارات التي تستخدم للكشف عن وجود التكامل المشترك ويشترط في هذا الاختبار أن تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين فقط، وأن تكون السلسلتين الزمنيتين لمدة زمنية طويلة، وأن يكون هناك متغير تابع فقط وبقية المتغيرات تعد متغيرات مستقلة، ويشترط أيضاً وجود علاقة تكامل واحد بين متغيرات العلاقة.

ولأجراء هذا الاختبار نتبع الاتي:-

أولاً: تقدير أحدى الصيغ الأصلية الاتية:-

أ- أي بوجود حد ثابت

$$Y_t= a+ bx_t +u_t$$

ب- أي بوجود حد ثابت واتجاه عام

$$Y_t= a+ a_1T+b_2x_t+u_t$$

ثانياً نحصل على البواقي وفقاً للصيغ الاتية:

$$U_t= y- a-bx_t$$

$$U_t= y- a-b_1T- b_2x_1$$

ثالثاً : نختبر مدى الاستقرارية للسلسلة U_1 بتقدير أحدى الصيغ التالية باعتماد جذر الوحدة (Unit Root)

$$\Delta U_{t-1} = \lambda U_{t-1}+ E_1.....(1)$$

$$\Delta U_t= = \lambda U_{t-1}+\sum_{j=1}^{k} Pt - j\Delta ut - 1 +E_t$$

بعدها نقارن قيمة (t) المحتسبة مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة t المحتسبة اكبر من الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن سلسلة U_t مستقرة وبيانات سلسلتي Y_t,X_t تتسم بخاصية التكامل

[2]- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد22، 2012، ص64.

المشترك، أي أن الانحدار المقدر لا يكون زائفاً، والعكس صحيح فعندما تكون t المحتسبة اقل من t الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن السلسلة غير مستقرة[1].

2- Johansen and Juselius 1990

يُعد اختبار جوهانسن – جسليوس أفضل الاختبارات وأكفئها كونه يأخذ بعين الاعتبار أنموذج حد الخطأ من خلال منهج الإمكان الأعظم كما يقدم أسلوب موحد لاختبار وتقدير متجه التكامل المشترك[2]، ويتميز عن اختبار انجل كرانجر في أنه لا يعتمد على متغيرين فقط، ولا يعتمد على متغير تابع واحد فقط، وكذلك يرى انه توجد أكثر من علاقة تكامل واحدة بين متغيرات العلاقة وخاصة في نظام مكون من عدد كبير من المعادلات[3]، ويعتمد اختبار جوهانسن على اختبارين هما:-

الاختبار الأول: اختبار الأثر λ_{trace}(Trace Test):-

إذ يختبر فرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك اقل من أو يساوي العدد q ($r \leq q$) مقابل الفرضية البديلة بأن عدد المتجهات يساوي q (r=q) ويحسب وفق الصيغة الاتية:-

$$\lambda_{trace}(r) = -T\sum_{i=r+1}^{n} \ln(1-\hat{\lambda} i)$$

إذ أن:-

T تمثل حجم العينة

$(\lambda_r+1,\ldots\ldots,\lambda_n)$= يمثل اقل المتجهات الكامنة – (p-r)

وتشير الفرضية الصفرية إلى أن عدد متجهات التكامل المشترك الكامنة يساوي أو اقل من (r) وهي رتبة المصفوفة π.

والاختبار الثاني: اختبار القيمة المميزة العظمى λ_{max} (Maximum Eigen Values Test):-

[1]- حميد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص414-415.
[2]- نبيل مهدي الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص18.
[3]- للمزيد من المعلومات أنظر: حميد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص416.

إذ يتم اختبار فرضية العدم بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي r (q=r)، مقابل الفرضية البديلة بأن عدد متجهات التكامل يساوي r+1 (q=r+1). ويحسب وفق الصيغة الاتية:

$$\lambda_{max}(rl\ r+1) = -T\ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$$

إن اختبار جوهانسن هو اختبار لرتبة المصفوفة (π) ويتطلب وجود التكامل المشترك بين المتغيرات أن لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة (Full rank) بمعنى أن المتغيرات الأصلية ساكنة[1].

ثالثاً. العلاقة السببية

ويقصد بالعلاقة السببية أختبار السببية بين متغيرات السلاسل الزمنية، وترجع فكرة أختبار العلاقة السببية الى العالم (Granger) والفكرة الأساسية لأختبار العلاقة السببية بين متغيرين أو أكثر هو أي من المتغيرات المستخدمة يؤثر في الأخر أو يسبب الأخر أي أحدهم سبب والآخر نتيجة. وبما ان الفكرة تكمن في أن الزمن لايعود الى الوراء. أي أنه أذا كان X قد حدث قبل Y ، فبذلك يكون المتغير الأول X يؤثر في Y . أن أختبار العلاقة السببية يعطي فكرة عن طبيعة العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات الأقتصادية قيد الدراسة. وقد قام (Granger) بتطوير أختبار بسيط لأختبار العلاقة السببية بين متغيرين والذي يعرف بأختبار كرانجر للسببية (Granger Causality Test) [2].

أذ يمكن أختبار الفرضية الأحصائية الآتية:

H_0 : لا توجد سببية بين المتغيرين.

H_1: توجد سببية بين المتغيرين.

بأفتراض أنه لدينا متغيرين مستقرين stationary هما x و y ، و بالتالي يقال أن المتغير x يؤثر او يسبب المتغير y، اذا كان بالإمكان التنبؤ بقيم y فضلاً عن استعمال القيم الماضية للمتغير x نفسه. و يتم أختبار سببية كرانجر بأستعمال المعادلتين الأتيتين :

$$Y_t = \beta_1 + \sum_{i=1}^{n} \rho_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \gamma_j Y_{t-j} + u_{1t} \quad \text{.....(4)}$$

$$X_t = \beta_2 + \sum_{i=1}^{n} \theta_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \delta_j Y_{t-j} + u_{2t} \quad \text{.....(5)}$$

1- نفس المصدر السابق، ص419-420.

2- Dimitrios , Stephen, ibid, pp, 281

و من خلال المعادلتين اعلاه يمكننا الحصول على واحدة من الحالات الأتية :

1- أن المتغير x يسبب كرانجر آو يؤثر في المتغير y في حالة ان تكون القيمة المحسوبة (ρ_i) معنوية أحصائياً ، أي أنها لا تساوي صفر ($\sum \rho_i \neq 0$). في الوقت نفسه تكون القيمة المحتسبة للمعلمة (δ) غير معنوية أحصائياً ($\sum \delta j \equiv o$).

2- أن المتغير y يسبب كرانجراو يؤثر في المتغير x، و العكس غير صحيح في حالة ان تكون القيمة المحتسبة للمعلمة (δ) معنوية احصائياً اي انها لا تساوي صفر ($\sum \delta j \neq 0$). في الوقت نفسه تكون القيمة المحتسبة للمعلمة (ρ_i) غير معنوية احصائياً ($\sum \rho_i = 0$).

3- يوجد هنالك تبادل مشترك بين المتغيرين x و y ، أي ان احدهما يؤثر او يسبب الاخر في آن واحد . و تكون هذه الحالة عندما المعلمتين (ρ_i) و (δ) معنويتان احصائياً، اي ان

($\sum \rho_i \neq 0$) و ان ($\sum \delta j \neq 0$).

4- عدم وجود علاقة تبادلية بين المتغيرين x و y ، أي ان احدهما لا يؤثر في الاخر. و ان هذه الحالة تكون عندما المعلمتين (ρ_i) و (δ) غير معنويتين احصائياً. اي ان كلاهما تساوي صفر

من أشهر الطرق والمنهجيات المستعملة لدراسة السببية هناك ثلاثة اختبارات هي كل من اختبار 1983 Gwekes اختبار، 1972 granger اختبار، 1969 Sims ، وتعد منهجية Granger الأكثر استعمالا وانتشارا، لكن من أهم الشروط استخدامها هو عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي أن العلاقة قصيرة الامد، وقد اقترح كل من Toda and Yamamoto منهجية جديدة والتي تعد من أحد الاختبارات السببية البديلة، تقوم هذه السببية المطورة من طرف Toda.Y Hiro و Yamamoto Tukaسنة 1995

على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي انها سببية طويلة الأمد، فضلاً عن كونها تأخذ بنظر الاعتبار درجة استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول أو عند الفرق الثاني.

رابعاً. دوال الاستجابة الفورية

تقيس دوال الاستجابة الفورية (دوال استجابة النبضة) تأثير أي تغير (صدمة) يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه VAR على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى في النموذج، وتوجد طريقتين لقياس أثر الصدمة، الأولى قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد (VARs)، والأخرى قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة (SVAR)[1].

وتتميز دوال الاستجابة الفورية بحساب مجموعة العلاقات الديناميكية الموجودة، إذ أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على اثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمز فان دوال الاستجابة تبين اثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغير على نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات مع فرض عدم وجود ارتباط بين الأخطاء.

بمعنى أخر أن هذه الدالة تعمل على تتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة التي تتعرض لها المتغيرات المختلفة الداخلة في أنموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وتعكس كيفية استجابة كل متغير من هذه المتغيرات لأي صدمة مفاجئة في أي متغير في الأنموذج مع مرور الزمن. ويمكن التنبؤ بأثر الصدمة في المتغير العشوائي على Y_t ولمدة زمنية محددة (s) بواساطة المعادلة الاتية[2]:-

$$As = \frac{\partial \mathrm{Yt} + 1}{\partial \mathrm{V}}$$

إذ أن المصفوفة As تمثل استجابة الأنموذج لحدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المدة t في كل متغير من متغيرات الأنموذج.

فحدوث صدمة في احد بواقي متغير ما يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة هذا المتغير غير أن هذا التأثير سينتقل إلى متغيرات أخرى عن طريق المرونة التي تتسم بها نماذج متجه الانحدار الذاتي[3].

[1]- نفس المصدر السابق، ص65.
[1]- خضير حسين الوائلي، مصدر سبق ذكره، ص145-146.
[2]- حميد عبيد، مصدر سبق ذكره، ص427.

فعند حدوث أية صدمة في أي من المتغيرات (المستقرة والمتكاملة) ستعمل على التأثير في وضعية التوازن لمدة معينة ثم تعود المتغيرات إلى حالة التوازن شريطة عدم حدوث أية صدمة أخرى في باقي المتغيرات في نفس الوقت، فعند حدوث صدمة مقدارها انحراف معياري واحد أو مقدارها وحدة واحدة في متغير مستقل نتيجة لسياسة اقتصادية معينة (مقصودة أو غير مقصودة) أو بسبب حدث اقتصادي ما، فأن دالة الاستجابة الفورية تقيس تأثير ذلك على القيمة الحالية والمستقبلية لذلك المتغير والمتغيرات الأخرى[1].

[3]- نوال محمود حمود، استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد4، العدد7، 2011، ص183.

المبحث الثاني : توصيف النموذج القياسي

أولاً. متغيرات النموذج

أن متغيرات النموذج جميعها عبارة عن نسب مئوية والمتمثلة بالمتغير التابع (معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي) والمتغيرات المستقلة وهي (عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي، القروض الى الناتج المحلي الإجمالي، الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي، اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي) وكما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9) متغيرات النموذج

المتغير	رمزه	نوعه
معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي	Y	تابع
عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي	X1	مستقل
القروض الى الناتج المحلي الإجمالي	X2	مستقل
الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي	X3	مستقل
اشباه النقود الى الناتج المحلي الاجمالي	X4	مستقل

ثانياً:- البيانات

أعتمد الباحث على بيانات سلسلة زمنية تتكون من (17) مشاهدة للمدة من (2003-2019)، وتم جمع البيانات بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك المركزي العراقي والنشرات السنوية، إضافةً إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، وكذلك بالاعتماد على الإحصاءات السنوية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء قسم الحسابات القومية في وزارة التخطيط العراقية.

وبسبب قصر السلاسل الزمنية، ومن أجل الحصول على نتائج تتسم بالدقة، فقد تم تحويل الفترة الزمنية من السنوات الى الفصول من خلال برمجة Eviews 12 مع العلم أن هذا التحويل من الممكن ان يؤدي الى ظهور مشاكل إحصائية في النموذج مثل مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation ولكن قام الباحث باختبار السلاسل المحولة وتبين خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي.

المبحث الثالث

تقديـــــر النموذج

أولاً. اختبار خطية النموذج

لغرض معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات النموذج هل هي خطيةLinearity أم غير خطية Non-**Linearity** ، فقد تم اختبار النموذج من خلال اختبار Linktest وقد تبين أن قيمة معلمة (_hatsq) كانت معنوية اي اقل من 0.05 وهذا يدل على ان العلاقة بين متغيرات النموذج هي علاقة خطية.

جدول (10) نتائج اختبار خطية النموذج

```
. linktest

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =      65
-------------+------------------------------           F(  2,    62) =  139.77
       Model |  9929.24232     2  4964.62116           Prob > F      =  0.0000
    Residual |  2202.28171    62  35.5206727           R-squared     =  0.8185
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.8126
       Total |   12131.524    64  189.555063           Root MSE      =  5.9599

------------------------------------------------------------------------------
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        _hat |  -.0704518   .1607323    -0.44   0.663    -.3917511    .2508474
      _hatsq |   .0338131    .004622     7.32   0.000     .0245739    .0430524
       _cons |   3.092501   1.074998     2.88   0.006     .9436096    5.241392
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: مخرجات حزمة برمجة STATA 15

ثانياً. استقرارية السلاسل الزمنية

من خلال اجراء اختبار ديكي- فولر الموسع لمعرفة استقرارية المتغير التابع قد استقر عند مستواه I(0)، أما متغيرات (X1 و X2) فقد استقرت في المستوى عند حد ثابت واتجاه زمني ، اما (X3) فقد استقرت عند الفرق الأول في الحد الثابت ، فيما (X4) فقط استقرت في الفرق الثاني ، والجدول (11) يوضح نتائج استقرارية السلاسل الزمنية للنموذج.

جدول (11) استقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)						
Null Hypothesis: the variable has a unit root						
	At Level					
		Y	X1	X2	X3	X4
With Constant	t-Statistic	-4.2519	-1.8217	-2.6437	-1.8915	-2.7056
	Prob.	0.0012	0.3669	0.0898	0.3342	0.0787
		***	n0	*	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1186	-3.8105	-3.4544	-2.7495	-2.4817
	Prob.	0.0098	0.0223	0.0534	0.2212	0.3359
		***	**	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8581	0.2791	-0.3309	0.5584	-1.2757
	Prob.	0.0002	0.7637	0.5622	0.8342	0.1842
		***	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
			d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)
With Constant	t-Statistic		-2.9847	-2.9435	-3.1047	-1.5472
	Prob.		*0.0418*	*0.0461*	*0.0312*	*0.5034*
			**	**	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic		-2.9589	-2.9501	-3.1482	-1.6900

	Prob.		*0.1519*	*0.1545*	*0.1045*	*0.7442*
			n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic		-2.9124	-2.9228	-2.9417	-1.5964
	Prob.		*0.0042*	*0.0041*	*0.0039*	*0.1034*
			***	***	***	n0
	At Second Difference					
						d(X4)
With Constant						-7.766612
						0.0000
						***
With Constant & Trend						-7.949564
						0.0000
						***
Without Constant & Trend						-7.810250
						0.0000
						***
Notes:						
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant						
b: Lag Length based on SIC						
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.						

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

ثالثاً. الاختبارات التشخيصية :

1. **اختبار LM لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي :** من خلال اختبار (LM) تبين أن قيمة P-value كانت (0.9946) وهي أكبر من (5%) لذا نستنتج أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي، وكما في الجدول (12).

جدول (12)

اختبارVAR Residual Serial Correlation LM Tests لاكتشاف مشكلة الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 08/14/21 Time: 13:01		
Sample: 2003Q1 2019Q4		
Included observations: 63		
Lags	LM-Stat	Prob
1	10.61713	0.9946
2	2.134439	1.0000
Probs from chi-square with 25 df.		

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

1. **اختبار عدم ثبات تجانس التباين Heteroskedasticity:** من خلال الجدول (13) يتضح أن قيمة P-value بلغت (0.0000) وهي أقل من (5%)، لذا نستنتج أن النموذج خالي من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

جدول (13)

اختبارVAR Residual Heteroskedasticity Tests لاكتشاف مشكلة عدم ثبات تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 08/14/21 Time: 13:02					
Sample: 2003Q1 2019Q4					
Included observations: 63					
Joint test:					
Chi-sq	Df	Prob.			
456.6822	300	0.0000			

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

3. اختبار استقرارية النموذج ككل:

تكون قيمة VAR المقدرة مستقرة (Stability) إذا كانت جميع الجذور بها معامل أقل من واحد وتقع داخل دائرة الوحدة. إذا كانت VAR غير مستقرة (Non- Stability)، فإنه ستكون هناك جذور وتقع داخل دائرة الوحدة، ومن خلال اختبار (Inverse Roots Of AR Characteristic) الموضح في الشكل (11) تبين أن جميع النقاط هي داخل الدائرة، وهذا يوضح أن النموذج ككل هو مستقر (Stability).

الشكل (11)

استقرارية النموذج ككل

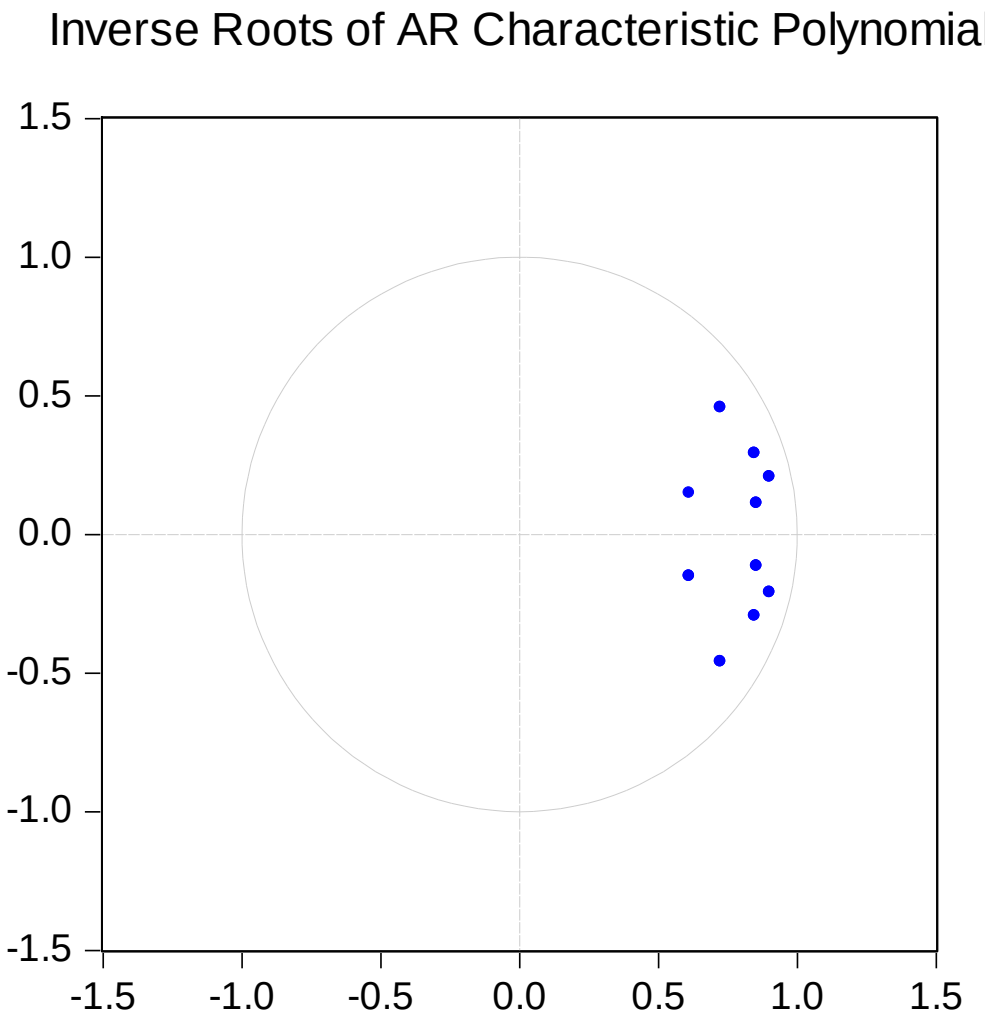

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

رابعاً. اختبار التكامل المشترك

نلاحظ من خلال الجدول (14) نتائج اختبار التكامل المشترك Co-integration Test ونجد أن قيمتي الأثر Trace والقيمة المميزة العظمى Eigenvalue هي أكبر من قيمها الحرجة Critical Value، وهذا دليل على وجود علاقة تزامنية طويلة الأمد بين متغيرات النموذج.

جدول (14)

نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

Date: 08/14/21 Time: 13:02				
Sample (adjusted): 2003Q4 2019Q1				
Included observations: 62 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: Y X1 X2 X3 X4				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenval ue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.385688	90.33566	69.81889	0.0005
At most 1 *	0.350561	60.12597	47.85613	0.0023
At most 2 *	0.207695	33.36388	29.79707	0.0186
At most 3 *	0.195701	18.92973	15.49471	0.0146
At most 4 *	0.083812	5.427102	3.841466	0.0198
Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenval	Statistic	Critical	Prob.**

	ue		Value	
None	0.385688	30.20969	33.87687	0.1289
At most 1	0.350561	26.76210	27.58434	0.0634
At most 2	0.207695	14.43414	21.13162	0.3305
At most 3	0.195701	13.50263	14.26460	0.0657
At most 4 *	0.083812	5.427102	3.841466	0.0198

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

خامساً: سببية Toda Yamamoto

نلاحظ من خلال الجدول (15) أن المتغيرات المستقلة لا تسبب التغير في المتغير التابع ، وجدنا ان فقط المتغير التابع (Y) (معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي) هو الذي سبب التغير في الودائع (X3) فضلاً عن وجود تأثير للمتغير (X2) والذي تمثل القروض الى GDP سبب التغير في (X1) عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي .

إن هذه النتيجة متوقعة في الاقتصاد العراقي لعدة أسباب من أهمها الاتي:

1. أن آليات التحرر المالي لم تُستخدم في العراق منذ زمن بعيد فقد تم استعمالها بعد عام 2003، فقبل العام المذكور كان الاقتصاد العراقي يرزح تحت طائلة العقوبات الاقتصادية لمدة اثنى عشر عاماً، أما بعد عام 2003 فقد بدأ العمل بآليات التحرر المالي ولكن بصورة بطيئة، ولذلك فأن نتائج ذلك من المؤكد ستكون بعيدة الأمد على معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.
2. أن طبيعة القروض المقدمة الى القطاع الخاص هي في الاغلب قروضاً استهلاكية ولا تصب في جانب الاستثمار، وهذا أدى الى عدم انعكاسها على معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تنشيطه.
3. اشارت تجارب اغلب الدول النامية الى نفس النتائج، هذا على الرغم من أن بعض تلك الدول كانت قد قامت بتطبيق آليات التحرر المالي قبل العراق بعقود، ونعتقد أن ذات الأسباب التي يعاني منها الاقتصاد العراقي قد أدت الى تلك النتائج المتشابهة.

4. ان نجاح سياسة التحرر المالي في الاقتصاد العراقي يتطلب استقرار الاقتصاد الكلي أولاً، ومن ثم التدرج في تطبيق سياسة التحرر المالي ثانياً، ونعتقد أم الشرط الأول، على أقل تقدير غير متوفر في الاقتصاد العراقي.

جدول (15)

نتائج سببية Toda Yamamoto

Pairwise Toda Yamamoto Causality Tests			
Date: 08/14/21 Time: 13:04			
Sample: 2003Q1 2019Q4			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X1 does not Cause Y	63	0.24041	0.7871
Y does not Cause X1		1.25524	0.2926
X2 does not Cause Y	63	0.51290	0.6014
Y does not Cause X2		1.12782	0.3307
X3 does not Cause Y	63	0.43487	0.6494
Y does not Cause X3		3.07654	0.0537
X4 does not Cause Y	63	0.50437	0.6065
Y does not Cause X4		0.08392	0.9196
X2 does not Cause X1	63	4.73397	0.0125
X1 does not Cause X2		0.24899	0.7804
X3 does not Cause X1	63	2.06095	0.1366
X1 does not Cause X3		0.60065	0.5518

X4 does not Cause X1	63	0.63969	0.5311
X1 does not Cause X4		0.52938	0.5918
X3 does not Cause X2	63	0.62229	0.5403
X2 does not Cause X3		2.44665	0.0955
X4 does not Cause X2	63	0.59641	0.5541
X2 does not Cause X4		0.48260	0.6196
X4 does not Cause X3	63	0.46101	0.6329
X3 does not Cause X4		0.54520	0.5827

المصدر: مخرجات حزمة برمجة Eviews 12

سادساً. دوال الاستجابة الفورية

نلاحظ من الشكل البياني (12) أن استجابة المتغير التابع (معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي) للمتغيرات المستقلة أخذ الاتجاهات الاتية:

1. الاستجابة للمتغير المستقل عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي: نجد أنه في الفترات الأربعة الأولى لم تكن هناك أية استجابة تُذكر، بينما بعد الفترة الرابعة ولغاية الفترة السابعة بدأت الاستجابة واضحة من خلال ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي استجابة لارتفاع نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي، ونعتقد أن هذه الاستجابة هي طبيعية ولا تعكس زيادة حقيقية في معدل النمو، بل تُعزى الى زيادة عرض النقد.
2. الاستجابة للمتغير المستقل القروض الى الناتج المحلي الإجمالي: من خلال الشكل البياني (12) نلاحظ أيضاً أنه في الفترات الأربعة الأولى لم تكن هناك أية استجابة تُذكر، بينما بعد الفترة الرابعة ولغاية الفترة العاشرة بدت الاستجابة واضحة من خلال انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي استجابة لارتفاع نسبة القروض الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يدل على أن القروض الممنوحة الى القطاع الخاص تكون غير مجدية اقتصاديا في المدى القصير بحيث لا تساهم في رفع

معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فان تحرير النظام المالي، ولو جزئيا، غير كافٍ لفعالية سياسة التحرر المالي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدى الطويل.

3. الاستجابة للمتغير المستقل الودائع الى الناتج المحلي الإجمالي : نلاحظ ان استجابة معدلات النمو الاقتصادي لا تبدأ الا بعد الفترة الثالثة، ومن ثم تبدأ معدلات النمو بالانخفاض لغاية الفترة السابعة، ومن ثم تعاود بالارتفاع تدريجيا لغاية الفترة العاشرة، ونعتقد أن ذلك يعود الى أن هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها التحرر المالي ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي بحيث تقسم الى قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، وأن من أهم القنوات المباشرة هي رفع معدلات الادخار المحلي، وأن هذا المتغير لا يعمل في الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن، إذ أن معدلات الاكتناز كبيرة نتيجة لعدة أسباب من أهمها عدم ثقة المواطن العراقي بالنظام المصرفي، فضلاً عن تدني مستويات الخدمات المصرفية الامر الذي يجبر المواطن العراقي على الاكتناز على حساب إيداع أمواله في المصارف.
4. الاستجابة للمتغير المستقل اشباه النقود الى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي: تختلف استجابة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الى التغير في اشباه النقود مقارنة بالمتغيرات المستقلة الثلاث سابقة الذكر، فكانت استجابة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الأولى بالانخفاض وحافظت على الانخفاض لغاية الفترة الثامنة، وبعد ذلك ارتفعت بشكل طفيف وبقيت دون المستوى حتى نهاية الفترة العاشرة، والسبب في ذلك واضح، إذ أن اشباه النقود بما تتمتع به من سهولة مرتفعة على التحول الى نقد سائل، فأن المواطن العراقي يفضلها على الأنواع الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية، فعلى سبيل المثال فأن الودائع طويلة الاجل يصعب الحصول عليها الا بعد مرور فترة زمنية معينة، وحتى بعد انقضاء تلك الفترة فأن اللوائح والتعليمات المستشري في النظام المصرفي يحول دون حصول المواطن عليها بسهولة .

شكل (12)

دوال الاستجابة الفورية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي لمتغيرات التحرر المالي

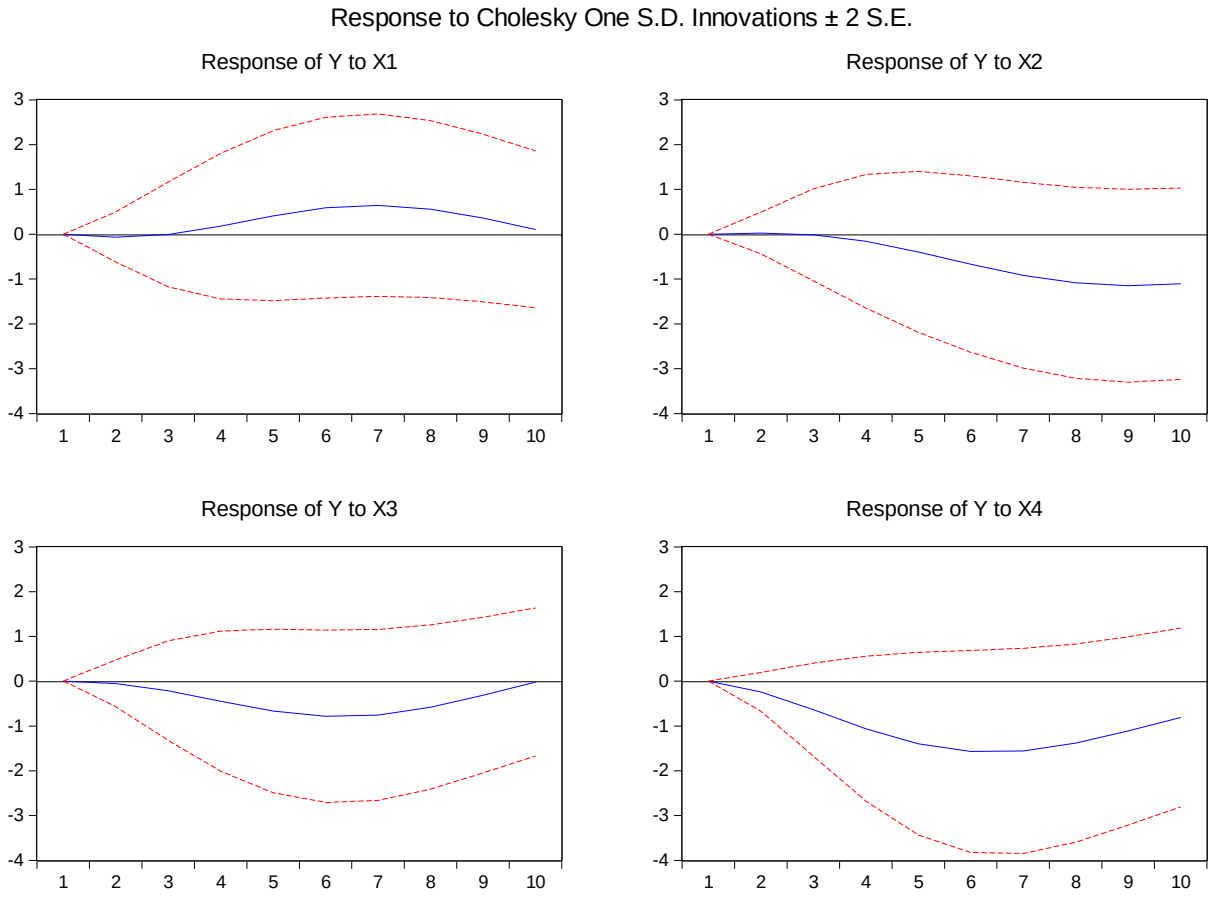

المصدر: مخرجات حزمة برمجةEviews 12

اولاً : الاستنتاجات

1- الاستجابة للمتغير المستقل عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي : نجد أنه في الفترات الاربعة الأولى لم تكن هناك اية استجابة تذكر ، بينما بعد الفترة الرابعة ولغاية الفترة السابعة بدأت الاستجابة واضحة من خلال ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي استجابة لارتفاع نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي ، ونعتقد أن هذه الاستجابة هي طبيعية ولا تعكس زيادة حقيقية في معدل النمو ، بل تعزى الى زيادة عرض النقد .

2- الاستجابة للمتغير المستقل القروض الى الناتج المحلي الاجمالي : من خلال الشكل البياني (12) نلاحظ أيضاً انه في الفقرات الأربعة الأولى لم تكن هناك أية استجابة تذكر ، بينما بعد الفترة الرابعة ولغاية الفترة العاشرة بدأت الاستجابة واضحة من خلال انخفاض معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي استجابة لارتفاع نسبة القروض الى الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا يدل على أن القروض الممنوحة الى القطاع الخاص تكون غير مجدية اقتصاديا في المدى القصير بحيث لا تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وبالتالي فان تحرير النظام المالي ، ولو جزئياً ، غير كاف لفعالية سياسة التحرر المالي في تحقيق النمو الاقتصادي خلال المدى الطويل .

3- الاستجابة للمتغير المستقل الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي : نلاحظ ان استجابة معدلات النمو الاقتصادي لا تبدأ الا بعد الفترة الثالثة ، ومن ثم تبدأ معدلات النمو بالانخفاض لغاية الفترة السابعة ، ومن ثم تعاود بالارتفاع تدريجيا لغاية الفترة العاشرة ، ونعتقد أن ذلك يعود الى ان هناك عدة قنوات يؤثر من خلالها التحرر المالي ايجابا على معدلات النمو الاقتصادي بحيث تقسم الى قنوات مباشرة واخرى غير مباشرة ، وأن من أهم القنوات المباشرة هي رفع معدلات الادخار المحلي ، وان هذا المتغير لا يعمل في الاقتصاد العراقي في الوقت الراهن ، اذ أن معدلات الاكتناز كبيرة نتيجة لعدة أسباب من أهمها عدم ثقة المواطن العراقي بالنظام المصرفي ، فضلاً عن تدني مستويات الخدمات المصرفية الامر الذي يجبر المواطن العراقي على الاكتناز على حساب ايداع أمواله في المصارف .

4- الاستجابة للمتغير المستقل اشباه النقود الى معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي : تختلف استجابة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى التغير في اشباه النقود مقارنة بالمتغيرات المستقلة الثلاث سابقة الذكر ، فكانت استجابة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة الاولى بالانخفاض وحافظت على الانخفاض لغاية الفترة الثامنة ، وبعد ذلك ارتفعت بشكل طفيف

وبقيت دون المستوى حتى نهاية الفترة العاشرة ، والسبب في ذلك واضح ، اذ أن اشباه النقود بما تتمتع به من سهولة مرتفعة على التحول الى نقد سائل ، فأن المواطن العراقي يفضلها على الانواع الأخرى التي لا تتمتع بهذه الخاصية ، فعلى سبيل المثال فأن الودائع طويلة الاجل يصعب الحصول عليها الا بعد مرور فترة زمنية معينة ، وحتى بعد انقضاء تلك المدة فأن التعليمات المستشري في النظام المصرفي يحول دون حصول المواطن عليها بسهولة.

ثانياً : التوصيات

على ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث يمكن بلورة مجموعة من التوصيات الضرورية لتفعيل اثر التحرر المالي في النمو الاقتصادي وفيما يلي أهم التوصيات المقترحة .

1- تحقيق الاستقرار الامني والسياسي في العراق والذي يعد الاساسي في تطوير القطاع المالي بشكل خاص والقطاع الاقتصادي بشكل عام .
2- ضرورة تطوير الادبيات الاقتصادية عن العلاقة النظرية بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية من توظيف نظريات اقتصادية ودراسات تجريبية تعتمد على نمذجة اقتصادية واحصاءات اكثر تطوراً في تقديم تصورات علمية اكثر عمقاً عن السياسات الاقتصادية الفاعلة في التحرر المالي .
3- الاهتمام بتجارب البلدان المختلفة في دراسة مسار العلاقة بين التحرر المالي والنمو الاقتصادي لما تقدمه من فهم واسع لمسار العلاقة المدروسة .
4- اهمية اتباع التسلسل في اجراءات التحرر المالي وقبل ذلك لا بد من اجراءات الاصلاحات الهيكلية للقطاع المالي وتوفير الاستقرار الاقتصادي الكلي اولاً .
5- تطوير سوق العراق للاوراق المالية مع تفعيل دوره في الاقتصاد على اساس ان السوق المالية الكفؤة والفاعل في ظل ظروف التحرر المالي والتي تكون قادرة على استقطاب المزيد من رؤوس الاموال الاجنبية .
6- محاولة خصخصة المؤسسات المالية والمصرفية المترهلة في دعم القطاع الخاص لغرض رفع فعاليته مع توسيع مساهمته في تعزيز الاستثمارات الخاصة بالتحرر المالي .

7- ضرورة تطوير القطاع المالي المحلي بكافة انواعه كونه مصدراً مهماً واساسياً للتعجيل في النمو الاقتصادي .

8- اتخاذ قرارات مدروسة من قبل السلطة التنفيذية والابتعاد عن التخبط في دائرة الملف الاقتصادي .

9- ضرورة الاعتماد في اتخاذ القرار بالسياسة الاقتصادية في العراق على معطيات البحوث التجريبية عن المسار الناجح للتحرر المالي بهدف الوصول الى الاختيار الاقتصادي الافضل لحالة الاقتصاد العراقي .

10- الغاء سياسة الكبح المالي والتحول نحو سياسة التحرر المالي من خلال تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة وبشكل تدريجي لغرض زيادة معدلات الاقتراض وتشجيع الاستثمار لاغراض تنموية تساهم في توسيع النشاط الاقتصادي .

11- اعطاء دور اكبر من مصارف خاصة في ظل آلية السوق على جذب الودائع ومنح الائتمانات من خلال وضع اللوائح والقوانين التي تساعد على ذلك .

12- قيام البنك المركزي باستخدام احتياط الودائع في اقراض المصارف بفائدة متدنية كي تقوم المصارف باعادة اقراضها الى مشاريع تساهم في زيادة الناتج المحلي ومن ثم تساعد على معالجة البطالة .

13- النهوض لعمليات التحديث واستخدام تكنلوجيا ، وتدريب العاملين ، لغرض تنمية مهاراتهم واعداد كوادر مصرفية على مستوى عالمي من خلال زيادة الاستثمار بالعنصر البشري وبالاخص بمجلات تكنلوجيا المعلومات واجتذاب الخبرات العلمية والعملية في ادارة البنوك وفق الفكر والعمل المالي المصرفي الحديث .

المصادر

اولا : المصادر العربية

أ ـ الكتب:

1- احمد ابو الفتوح الناقة ، **" نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية ، مدخل حديث للنظرية النقدية والاسواق المالية"** ، مؤسسة شباب الجامعة ، ط1، 1998 .

2- د. عبدالحسين جليل الغالبي ، د. كاظم سعد الاعرجي ،**" اساسيات النقود والبنوك "**، ط1 ، النجف ، 2016 .

3- احمد مراد ، **" النظام المالي في البلدان الاشتراكية مع دراسة خاصة عن الاصلاح المالي في الجمهورية العربية السورية"** ، دمشق ، 1973 .

4- اديب قاسم شندي ، **" الاقتصاد العراقي الى اين "** ، النجف دار المواهب ، 2001 .

5- اسماعيل عبد الرحمن ،حربي محمد عريقات ، **"مفاهيم ونظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي "** ،ط1،داروائل للنشر،2004 .

6- إسماعيل محمد هاشم، **" السياسات النقدية المتغيرات الاقتصادية في النظم المصرفية "**، ط1، 2011، المكتب العربي الحديث .

7- أير ينام سادمتنايا ، **" النظرية الحديثة "** ، ترجمة عارف وليلة ، دار الطليعة ، بيروت ، 1979 ، 36 .

8- بادي سيجل ، **" النقود والبنوك والاقتصاد "** ، وجهة نظر النقدين ، ترجمة : طه عبدالله واخرون ، تحرير سلطان محمد ، دار المريخ للنشر ، السعودية ، 1986 .

9- لبيب جان طيفلي ، محسن خان ، **" سياسة سعر الصرف في البلاد النامية "** ، بعض المسائل التحليلية ، صندوق النقد الدولي ، 1991 .

10- توماس مايرز ، جيمس ديوز نبري ، روبرت اليبر ، **" النقود والبنوك والاقتصاد "** ، ترجمة : السيد احمد عبدالخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .

11- جوزيف دانيالز وديفيد فانهور ، تعريب محمود حسن حسني ، مراجعة ونيس فرج عبدالعال **" اقتصاديات النقود والبنوك "** ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2010 .

12- خميس خلف ومازن عيسى الشيخ راضي ، **"التنمية الاقتصادية "** ، دار الكتب ،النجف الاشرف،2000.

13- د . سرمد كوكب الجميل ، **" الاتجاهات الحديثة في مالية الاعمال الدولية "**، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ،2000 .

14- د . سرمد كوكب الجميل، **" التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والادوات "** ، ط1، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت .

15- د. محمد صالح جبر ، **"الاستثمار في الاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية "**،مؤسسة الخليج للطباعة والنشر ،الكويت، ط1 ، 1982 .

16- د .مايح حبيب الشمري ، حسن كريم حمزه ، **" التمويل الدولي اسس نظرية واساليب تحليلية "**، ط1 ، دار الضياء للطباعة والنشر ، النجف الاشرف ،2015.

17- د. اكرام عبدالعزيز ، **" الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل "** ، ط1 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002.

18- د. السيد محمد السريتي ، و د. عبدالوهاب نجا ، **" النظرية الاقتصادية الكلية "** ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ، 2008 .

19- د. خليل محمد حسن الشماع ، **" ادارة المصارف "** ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، 1975 ، 699.

20- د. سامي خليل ، **" النظريات والسياسيات النقدية والمالية "** ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، 1986.

21- د. علي خليل ، وسليمان اللوزي ، **" المالية العامة "** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .

22- د. عوض فاضل اسماعيل الدليمي ، **" النقود والبنوك "**، مطابع جامعة الموصل ، الموصل ، 1990.

23- د. غازي عبدالرزاق النقاش ،**" التمويل الدولي والعمليات المصرفية "** ، دار وائل للنشر ، عمان ، 1996 .

24- د. فراس ملحم واخرون ، **" الاطار القانوني لضمان الاجتماعي في فلسطين ، سلسلة تطور القوانين "** ، رام الله ، 1999 .

25- د. فيصل محمود الشواربه ، **" الاستثمار في بورصة الاوراق المالية ، الاساس النظرية والعلمية "**، دار رائد للنشر ، ط1 ، 2008 .

26- د. محمد صالح جبر ، **" الاستثمار والاسهم والسندات وتحليل الاوراق المالية "** ، دار الرشيد للنشر ط1، 1982.

27- د. نبيل الروبي ، **" التضخم في الاقتصاديات المختلفة "** ، دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، 1973 .

28- د. يونس احمد بطريق واخرون ،**" النظم الضريبية "** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1983 .

29- د.ابراهيم فاضل المولى ،**" اساسيات البنوك "** ،ط1، 2008.

30- د.احمد صبيح عطية ،**" مدى فعالية المؤسسات المالية الوسيطة في التاثير على النشاط الاقتصادي مع اشارة خاصة لتجارب تشيلي"** ،لبنان ،العراق،المستنصرية،2010.

31- د.اسامه بشير الدباغ-د.اثيل عبد الجبار الجومرد، **" المقدمة في الاقتصاد الكلي "**،ط1،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان،2003.

32- د.خليل احمد الكايد، **" الادارة المالية الدولية والعالمية والتحليل المالى الاقتصادي "**، ط1، دار كنوز للمعرفة والنشر، الاردن، 2010.

33- د.طاهر فاضل البياتي – د.خالد توفيق الشمري ،**" مدخل الى علم الاقتصاد "** ، ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009 .

34- د.عبد القادر محمد عبد القادر عطية واخرون ، **"النظرية الاقتصادية الكلية "** ،كلية التجارة جامعة الاسكندرية ،2005.

35- د.عبد النبي حسن يوسف ،**" اقتصاديات النقود والبنوك "** ،مكتبة عين شمس ،مصر ،1972.

36- د.علي توفيق الصادق واخرون، **" صندوق النقد العربى معهد السياسات الاقتصادية نظم وسياسات سعر الصرف "** ،ط1،ابو ظبي،2003 .

37- د.فليح حسن خلف ،**" التنمية والتخطيط الاقتصادي "** ،الجزء 1،ط1،جدارا للكتاب العالمية ،الاردن،2006.

38- د.محمد زكي شافعي ، **" مقدمة فى العلاقات الاقتصادية والدولية "** ،دار النهضة العربية ،1985.

39- د.محمد طاقة واخرون ،**" اساسيات علم الاقتصاد الجزئى والكلى "** ،ط2،اثراء للنشر والتوزيع ،الاردن،2009.

40- د.منير براهيم هندي ، **" الاوراق المالية واسواق المال "** ،منشات المعارف ،الاسكندرية ،1997.

41- د.موسى خلف عواد ، **" تطور الراسمالى فى البلدان النامية "** ،ط1،الدار المنهجية للنشر والتوزيع ،عمان،2016.

42- رجاء الربيعي، **" دور السياسة المالية والنقدية فى معالجة التضخم الركودي"** ، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

43- رمزي زكي ، **" المشكلات السكانية وخرافية المالثوسية الجديدة "** ، عالم المعرضة ،سلسلة كتاب ثقافية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون وآلاداب ،1984.

44- سعيد علي العبيدي ،**" اقتصاديات المالية العامة "** ،دار دجلة ،ط1، 2011 .

45- صقر احمد صقر ، **" النظرية الاقتصادية الكلية "** ، وكاله الطباعة والنشر ، ط2 ، الكويت ، 1983 .

46- صلاح نجيب العمر ، **"اقتصاديات المالية العامة "** ، مطبعة العني ، بغداد ، 1981.

47- طارق محمد خليل الاعرج ،**" العولمة المالية "** ،كلية الادارة والاقتصاد ،الأكاديمية المفتوحة في الدنمارك ،2011.

48- طاهر فاضل حسون، **" مصادر التضخم النقدي في العراق (1960-1975) "** ، وزارة الثقافة، بغداد، 1978.

49- عادل احمد ،**" اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي "** ، دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2004.

50- عادل فليح العلي ، **" المالية العامة والتشريع المالي "** ، ط1 ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، العراق ، 2002 .

51- عاطف وليم اندراوس ، **" السياسة المالية واسواق الاوارق المالية خلال فترة التحول باقتصاد السوق "** ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 .

52- عبد الكريم جابر العيساوي، **" التمويل الدولي "** ، ط1، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2008.

53- عبد اللطيف عبد الحميد، **" البنوك الشاملة عملياتها وادارتها"** ، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

54- عبد اللطيف مصيطفى ، محمد بن بوزيان ،" **اساسيات النظام المالى واقتصاديات الاسواق المالية** " ،ط1، مكتبة حسن العصرية ، لبنان،2010 .

55- عبد المحسن عبد المطلب ،" **الجان واليات منظمة التجارة العالمية** " ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2005.

56- عبد المنعم السيد علي – سعد الدين العيسى ،" **النقود والمصارف واسواق المال**" ،دار الحامد ،ط1،الاردن ،2004.

57- عبد النعيم محمد مبارك ، "**النقود والصيرفة والسياسات النقدية** " ،الدار الجامعية ،مصر ،1985.

58- عبد الوهاب امين ، زكريا عبد الحميد باشا، " **مبادئ الاقتصاد** " ،ط2،الكويت ،دار المعرفة للطباعة ،1987 .

59- عبدالسلام ابو قحف ، " **اساسيات ادارة الاعمال الدولية** " ، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، ط4 ، الاسكندرية ، 1998 .

60- عبدالمنعم السيد علي ، د. نزار سعد الدين العيسى ، " **النقود والمصارف والاسواق المالية** " ، ط1 ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .

61- عبلة عبد الحميد بخاري ، " **التنمية والتخطيط الاقتصادي ، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** " ،جامعة الملك فهد ، جدة ، بدون سنة .

62- عوض فاضل اسماعيل الدليمي ،" **النقود و البنوك**" ،1990.

63- مايكل آبدجمان ، " **الاقتصاد الكلى – النظرية والسياسة** " ، ترجمة محمد براهيم منصور، تحقيق عبد الفتاح عبد المجيد ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2010.

64- مايكل ايدجمان ،" **الاقتصاد الكلى :النظرية والسياسية** " ،ترجمة وتعريب :محمد ابراهيم منصور ،دار المريخ للنشر والتوزيع ،الرياض ،2006.

65- محمد امين بربري ومحمد امين طرشي ، **" المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول :اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل تطورات الراهنة"** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2008.

66- مصطفى ابراهيم، **" مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية"** ، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

67- مظهر محمد صالح ، **" السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي "** ، بغداد ، البنك المركزي العراقي ، 2008 .

68- المعتز ستار نوري العبودي ، **" استجابة السياسات المالية لصدمات اسعار النفط للاقتصاد العراقي 2004-2018 "** ، ط1 ، دار الفرات للثقافة والنشر والاعلان ، العراق ، 2021 .

69- نبيل جعفر عبد الرضا، ، خالد مطر مشاري، **" مستقبل الدولة الريعية في العراق "** ، الطبعة الأولى، الغدير للطباعة والنشر، البصرة، 2016.

70- نبيل جعفر عبدالرضا ، **" البيئة الاستثمارية في البصرة المحددات والتطلعات "** ، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 2012 .

71- والاس بتروسون، **" الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي "** ،ترجمة صلاح دباغ ،مؤسسة فرنكين للطباعة والنشر ،ج2،بيروت ،1968.

72- وسام ملاك، **" النقود والسياسات النقدية الداخلية "** ،ط1، دار المنهل اللبناني ،لبنان ،2000.

ب- الرسائل و الأطاريح الجامعية :

1- الاء نوري حسن ،" **دراسة العلاقة طويلة الاجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي واثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 1988-2014 "** رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،غير منشورة ، 2017.

2- ابتسام مساعد ، **" تقييم كفاءة النظام المالي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد "** ،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، غير منشورة ،2008.

3- احسان جبر عاشور، **" ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين للمدة (1990-2011) "**، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، غير منشور،2013.

4- بن حاسين وبن عمر ، **" فعالي الاسواق المالية في الدول النامية "** ،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ،غير منشورة ،الجزائر .

5- بن طلحة صليحة ، امعوشي بوعلام ، **"دور التحرر المصرفي على الجهاز المصرفي المصري "** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة ، جامعة عين الشمس ، غير منشورة، مصر ، 2001 .

6- بن علي بلعزوز ، **" اثر التغير اسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،غير منشورة ،2014 .

7- ثامر عبد العالي كاظم ،**" تاثير تحرير التجارة في نمو وتطور الاقتصاد العربي "**، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،غير منشوره،2002.

8- د . صلاح الدين شريط ، **" دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية – دراسة تجربة مصر"** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2012 .

9- د. عبدالباسط حداد ، بوبكر خلف ، **" دور الجماعات الاقليمية في تدعيم الاستثمار المحلي "** ،رسالة مقدمة جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، الجزائر ،2013 .

10- رحيق حكمت ناصر، **" فرص وتحديات تنويع الاقتصاد العراقي : دراسة تحليلية "** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، غير منشورة، 2013.

11- رشيد بوكاساني ، **" معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، غير منشورة ، 2006 .

12- رؤى نصير كاظم الوائلي، **" تحليل الاستثمار وأثره في بعض المتغيرات الكلية في العراق للمدة 2004-2017 "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط ، غير منشورة ، 2020.

13- زياد جواد لفتة الفيصل ، **" اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي للتنمية مع الاشارة الخاصة للعراق "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، غير منشورة ، 2009.

14- سعاد جواد كاظم السعداوي ، **" دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي العراق للمدة 1991-2009 "** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ، ، غير منشورة، 2012.

15- سعدي حسام الدين ،**" اثر سياسة التحرر المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة(1990 -2013) "** ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، غير منشورة ،2015.

16- سعدية هلال حسن التميمي ، **" تحليل مصادر النمو الصناعية التحولية باستخدام صيغة chenery- "** دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة 1990 -2007 ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، غير منشورة ، 2010 .

17- سعدية هلال حسن التميمي ، **" تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية ادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، غير منشورة، 2015 .

18- سعود عزيز دايش، **" دور الاستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة العراق والامارات دراسة حالة للمدة(2005-2025) "** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط، غير منشورة، 2018.

19- سلطان جاسم سلطان كاظم ، **" ثاثير القطاع السياحي في النمو الاقتصادي لدول مختارة مع أشارة خاصة للعراق "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء ،غير منشورة، 2015.

20- شهبون وفاء، **" التحرر المالي وتأثيره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للمدة(1970-2014) "** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم والتسيير، جامعة أبو بكر بالقايد، غير منشورة، 2016.

21- صبرينة بن عبدة – كريمة سليم ،**" علاقة تغيرات اسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر (1999-2014) "** ، رسالة مقدمة الى مجلس، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ،غير منشورة ،2014.

22- عامر عمران كاظم ، **" دراسة تحليلية العلاقة بين الانفاق والنمو الاقتصادي"** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، غير منشورة ، 2000 .

23- عبد الجاسم عباس على الله، **" اثر المؤشرات الماليه في الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية مع اشارة خاصة بالعراق دراسة قياسية للمدة (1990-2015) "** ،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، غير منشورة ، 2018.

24- عز الدين مصطفى، **" قياس سلوك الودائع المصرفية في المصاريف السودانية حالة بنك البركة السودانى"** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السودان ، 2002.

25- عقيل شاكر الشرع ،**" تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في سوق المالية والجهاز المصرفي مصر والعراق دراسة حالة للمدة 1985-2007 "** ،اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ،غير منشورة ،2010.

26- عمر طارق وهبي القاضي ، **" سياسات الاصلاح الاقتصادي في اقتصاديات الدول النامية بين المهام والتحولات مع اشارة خاصة للعراق "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، غير منشورة ، 2006 .

27- فاطمة تركي نعمة ، **" قياس اثر النمو الاقتصادي على التشغيل في العراق للمدة (1970-2013) "** ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ،2015.

28- فاطمة سلام عبد ،**" تاثير تحرر متغيرات القطاع المالي في الاستثمارات المصرفية الخاصة المحلية والاجنبية "** ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،غير منشورة ،2017.

29- محمد حسين سعد، **" اذون الخزانة واثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية للمدة(1975-3007)"** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، غير منشورة.

30- منتهى زهير محسن السعدي ،**" تحليل العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون اوكن"** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ، غير منشورة ،2013.

31- نغم حميد عبد الخضر الياسري، **" قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانات النمو الاقتصادي (دراسة تحليلية في عينة من بلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)"** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة واسط، غير منشورة ، 2020.

32- نمارق فيصل حسين ،**" قياس العلاقة بين سعر الفائدة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع الاشارة خاصة الى العراق للمدة من 1990 الى 2015 "** ، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، غير منشورة ، 2017 .

33- هودة عبو ، **" اثار العولمة المالية على الاستثمار الاجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال فترة (1970-2006)"** ، رسالة مقدمة الى مجلس كلية العلوم التيسير ، جامعة حسيبة بوعلي بن شلب، غير منشورة ، 2008 .

34- ياسمين هلال ادريس ، **" دور التحرر المالي في تحديد توجيهات الصناعة المصرفية في العراق "** ،رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،غير منشورة،2007.

ج- البحوث والمجلات العلمية :

1- احمد حسين ، عدي سالم علي الطائي ، **" التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2007) الاسباب والآثار ودور السياسة المالية في معالجته "** ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 2 ، 2010 .

2- احمد رمضان ،(2013) **" دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة من (1992-2008) "** ،مجلة الجامعة ،العدد الخامس عشر ،المجلد الاول .

3- الاخضر عزي ، **" تكوين معدلات الفائدة "** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 17 ، 2005 .

4- باسم عبد الهادي حسن ، **" اشكالية التالوث المستحيل "** ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 19 ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2007 .

5- حمود ،نوال، محمود،(2011) **" استخدم منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم "** ،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4،العدد7،العراق.

6- د. بشار ذنون محمد الشكري وآخرون ،**" الاصلاح والتحرر المالي في العراق مع الاشارة الى التجربة المصرية "** ، تنمية الرافدين جامعة الموصل ، المجلد 30 ، العدد 91 ، 2008 .

7- د. بشير هادي واخرون ، **" الاسواق المالية ـ الاطار العام ومقومات النجاح "** ، مجلة دراسات ادارية كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، مجلد الثاني ، العدد الرابع ، 2008 .

8- د. حيدر نعمة بخيت ونصر حمود ، **" سياسات التحرر المالى فى البلدان العربية "** ، مجلة العلوم الانسانية العدد 25 ، 2005 .

9- د. رجاء عبدالحسين السالم ، **" تقييم مناخ الاستثمار الاجنبى المباشر للسعودية للمدة من 1990 – 2010 "** ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، مجلد 13 ، العدد 3 ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، العراق ، 2011 .

10- د. عبدالحسين جليل الغالبي ، **" اصدار الدينار العراقى الجديد بين الضرورات والمبررات "** ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، عدد 1 ، مجلد 1 ، 2004 .

11- د. عبدالعظيم عبدالواحد شكري ، حياة عبدالرزاق حسين ، **" الاصلاح المصرفى فى العراق الودائع والمتطلبات "** ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، مجلد 1 ، العدد 1 ، 2013.

12- د. عيسى محمد الغزالي ، **" سياسات اسعار الصرف "** ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية للأقطار العربية ، الكويت ، العدد 23 ، 2003 ، ص 28 .

13- د. قيس صالح البدري ، **" تقويم النشاط المصرفية الخاصة فى العراق "**، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة للفترة 22-23 كانون الاول 2001 ، بغداد .

14- د. مايح شبيب الشمري ، **" تحليل واقع القطاع المالى وآفاق الاصلاح المستقبلية فى اقطار عربية مختارة "** ، مجلة ابحاث عراقية ، العدد 4 ، مركز حمورابي للدراسات الاستراتيجية ، بابل ، 2010 .

15- د. موفق أحمد – م.م. حلا سامي خضير ، **" الاتثمار الاجنبى وأثرة فى البيئة الاقتصادية "**، الموصل ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 80 – 2010 .

16- د. هيل عجمي الجنابي ، **" الترتيبات المالية لانظمة الصرف فى الدول العربية "** ، مجلة دراسات عربية ، العدد 6 ، 1989 .

17- د.صاحب نعمة العكايشي ، **" دراسة واقع التحرر المالى فى العراق وعلاقته بالنمو الاقتصادي للفترة من 1980-2013 "** ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الادارية ، جامعة واسط ، العدد 27 ، 2007 .

18- د.عبدالعزيزالدغيم واخرون ، **" التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات إقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري "** ،مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد28،العدد3، 2006.

19- د.محمد شمود ، **" حكم الاستثمار في اذون الخزينة "** ،مجلة الدراسات الاجتماعية ،العد8،1999 .

20- د.هيثم عبد الله سلمان، **" علاقة النمو بالاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 "** ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد21،العدد 81 ،2015.

21- عبد الحسين العنكبي ، **" الموازنة العامة الفدرالية والتوزيع الأمثل للإيرادات النفطية العراقية "**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السادسة، العدد السابع عشر، 2008.

22- عبد الصمد سعدون الشمري ، خضير احمد النداوي، **" اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية "** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد (18)، العدد (68)، 2012.

23- عبد علي المعموري،**" الاقتصاد العراقي واللبرالية المزعومة "** ، مجلة الغري، العدد (2)، 2005.

24- علي نبع صايل ، عمر ابراهيم عناد ، **" مسار الانفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادى في العراق للفترة (2004-2015)"** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 9،العدد18،2017، .

25- محمد عبد صالح حسن ، **" العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد 2003 "**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العام الثالثة ، العدد 27 ، 2010 .

26- نايل ممدوح ابو زيد ، **" استثمار الاموال في القران الكريم والسنة النبوية ، مفهومه ، مجالاته، سبل حمايته "** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 22 ، العدد الاول ، سوريا ، 2006 .

27- نبيل مهدي الجنابي، **" نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003- 2011) "**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 8، العدد22، 2012.

28- نوال محمود حمود، **" استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم "** ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد4، العدد7، 2011.

د- التقارير والمواقع الالكترونية

1. البنك المركزي العراقي ، **" المؤسسات المالية العراقية والاجنبية "** ، منشور عن شبكة المعلومات الدولية وعلى الموقع الاتي : http://www.cbi.id/arabic/iragiffinstutions.html

2. البنك المركزي العراقي ، 1947 – 1972 ، **" ذكرى اليوبيل النفي لتأسيس البنك المركزي العراقي "** ، مطابع نيسان ، بغداد ، 1972 .

3. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، 2013 .

4. تقييم برامج الخصخصة في منطقة السكوا ،اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ،من منشورات الامم المتحدة ،نيويورك ،1999.

5. خالد محمد - وهزرشي طارق ، **"النظام المالي واشكالية تمويل الاقتصاديات النامية** " Khaldidjelfa@Yohoo.fr

6. صندوق النقد العربي ، **" التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1994 "** ، ابو ظبي .

7. كنجو عبود كنجو ، **" الابعاد المفقودة في اصلاح النظام المصرفي في سوريا "** ، المؤتمر العلمي الرابع تحت شعار استراتيجيات الاعمال في مواجهة العولمة ، جامعة فيلاذ ليفيا ، 2005 .

8. مدحت القريشي، **" السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق "** . متاح على الموقع : http://iraqieconomists.net .

ثانياً : المصادر الاجنبية :

A- Book

1- B. Bemier , y. smion : **" Macro economie. Dunod paris"** , 1976, T-2.

2- Caleb M Fundanga, 2001, " **lnnova ve nancial products on the Zambian market in rela on to credit interest rates and the private sector development"** , zombie,.

3- goseph G Nellis ,david parker, **"principles of macroeconomics",** prentice hall ,England ,2004.

4- j.u.j. onwumere1 **," okore amah okore and lmo g ".** lbe,2012, ibid.

5- Luisa,Majlif and simonetti,challenging conventional,wisdom,Implications of Trade in sevvices liber alizations trod the poerty and gvoss – cutting Development xissus steries no ,2007.

6- M. kalocki **" selected essays on the economic growth the sociatist and the mixed economy ",** Com bridge university press, 1972 .

7- Philip Arestis**," Financial liberalization and poventy,channals of Influence** " M.C U.S.A,2005.

8- philip Arrests, **" financial liberalization the finance Growth Nexus .what have we learned"** ,M.c,U.S.A,2005.

9- Robert i Barro , **"Macroeconomics ,Amodem Approach "** ,Thomson , south – westem , china , 2008.

10- Sangaya kumar lenka , (2015) . **" measuring financial develo pment in india Pradesh in dia "** .

11- Simith vera- **Rationale of centrol Banking** : p.s. King and Jan. 1936 .

12- Pierre, Richard Agenor and Nadeem U.Haque**, Macroecomic Management with informal Financial Markets**, Document of IMF, PPAA194/12,IMF,Washington,1995.

B- Journal & Periodicals

1- Abdulrahman Al- Hamidy , **"Monetary policy and the measurement of inflation, Bank for International settements,"** Saudi Arabian Monetary paper No 49 , 2009 .

2- Akinlo ,A.E.,(2012), **" Financial Development and the velocity of money in Nigeria :an empirical analysis"** ,the review of finance and banking ,vol.4,lss 2.

C- Research and studies

1- Bonfiglioli, Alessandra, 2005, **" How, Does Financial Liberalization affecte Economic Growth , CREL and Universital pompeu Fabra. Ebaidalla, Ebaidalla Mahjoub and Edriess Abdalla Ali, Flow of Migrant s Remittances in to sudan :** The Role of Macroeconomic Environment, Economic Research Forum, Working paper series No 741 , 2012 .

2- M.demourgnes : **economie monetaire** .Op. cit .

3- Terss Minassion, **" Ter and athers settling up a Theasury in economies in Transition"** , IMF, Washington , 1995 .

D- Internet

1- Folios A . and others , the Impact of Financial libration on Economic Growth in sub . shran Afica , https://www.tambfo online com.

2- Daniel Mitchel : the impact of government spending on economic growth, the heritage foundation , n/ 83/ 2005, p. 4 .

Abstract

The issue of financial liberalization has been of great importance by most of the developed and developing countries alike in recent decades, because of its important role in promoting balanced and sustainable economic growth through the effects of the financial sector. The experiences of many countries in economic reform have proven The ability of the economy to overcome negative economic conditions is largely related to the type and size of reforms and the policies of financial liberalization, given the contribution of this sector to raising the efficiency of the national economy and achieving economic stability. The overall reforms that include reform and price stability The restructuring of economic activities that mainly involve public finances, exchange and trade systems, redirecting savings and investment flows and reallocating capital resources. Thus, the financial sector represents the ideal channel for mobilizing domestic savings and mobilizing them in the form of affiliations and investment tools, and directing them towards the most efficient economic sectors and activities. On the other hand, this sector works to attract and attract foreign investments to provide additional financing resources that contribute to covering the saline development.

The researcher chose this topic to know the impact of financial liberalization on achieving economic growth in Iraq during the period 2003-2019, starting with defining the research problem represented by trying to answer the question about whether financial liberalization in Iraq had an impact on achieving Iraqi economic growth during the specified period and a logic of A hypothesis that the

policy of financial liberalization in Iraq had a clear and statistically significant impact on the achievement of Iraqi economic growth during the research period.

In order to prove or refute this hypothesis, the researcher used the inductive approach to the research variables, specific to each of the financial liberalization variables and the economic growth variables, and the relationship between them, following the descriptive and standard methods to reach the goal of the research and the decision on the validity or incorrectness of the research hypothesis.

The research was divided into an introduction that included the research problem and its hypothesis and a review of the research of Arab and foreign research and studies in agreement with the title of the research to find out the achievements of some researchers who preceded him in this field, and then the research contained three chapters and a conclusion that includes the most important conclusions and recommendations. The first is the theoretical framework of financial liberation and economic growth in three sections, while the title of the second chapter was the reality of financial liberation and economic growth in the Iraqi economy during the research period and in three sections as well. As for the third chapter, it was devoted to measuring the impact of financial ossification on economic growth and analyzing the results of measurement and in three sections as well. The researcher used the standard model which includes stability test, causation and autoregressive model (VAR).

The research reached a number of conclusions that show that there are causal relationships between indicators of financial liberalization and indicators of economic growth, which proves the (correctness) of the hypothesis (the most important of which was the existence of a direct statistically significant

relationship between the indicator of the ratio of deposits to GDP and GDP). The results also showed a two-way causal relationship between the indicators of financial liberalization and the gross domestic product, as well as a statistically significant relationship between the indicator of the ratio of deposits to GDP and unemployment rates in Iraq during the period investigated) A number of recommendations were also developed that fit with the conclusions of the research (the most important of which was the interest in the experiences of different countries in studying the course of the relationship between financial liberalization and economic growth. Also, the need to follow the priorities in implementing the policy of financial liberalization, and this must be preceded by the structural reforms of the financial sector In Iraq, and the need to develop the Iraqi Stock Exchange to take its role in the process of financial liberalization and achieving economic growth in Iraq).

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Administration and Economics

Department of Financial and Banking Sciences

The impact of some indicators of financial liberalization on economic growth in Iraq for the period (2003-2019)

A letter submitted by the student

Ali Hussein Hassan Al-Khafaji

To the Council of the College of Administration and Economics, University of Babylon, as part of the requirements for obtaining a master's degree in banking and finance

Supervised by

Prof. Dr. Khaled Hussein Al-Marzouk

2021 AD **1443 AH**